

جامعة 8 ماي 1945
قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

دور الاصلاح النقدي في تحقيق التوازن الاقتصادي

-دراسة حالة الجزائر من 1990-2017-

إشراف الأستاذ:

بالباهي موسى

من إعداد الطلبة:

بشينة عيسوس

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة 8 ماي 1945
قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج ضمن متطلبات لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

دور الاصلاح النقدي في تحقيق التوازن الاقتصادي

-دراسة حالة الجزائر من 1990-2017-

إشراف الأستاذ:

ب. الباهي موسى

من إعداد الطلبة:

ب. ب. عيسوس

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ

أَوْثَرُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَالَّذِينَ يَتَعَلَّمُونَ خَيْرًا

- الآية 11 سورة المجادلة -

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي

وأبي وإلى أمي الثانية اختي سماح وجميع

اخوتي، اخواتي، أصدقائي وإلى رقيبتي

كريمي وشريك حياتي

بمدينة محبوس

شكر وعرفان

إنطلاقاً من قوله تعالى ﴿لئن شكرتم﴾

لأنزيدنكم ﴿

وقوله صلى الله عليه وسلم "الشكر قريب

النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها"

أتوجه بشكري الجزيل وعرفاني الخالص إلى

الأستاذ الفاضل الباهي موسى" على قبوله

تشريفي بالإشراف على هذه المذكرة، فله

مني أصدق وأسمى عبارات الشكر

والتقدير والاحترام.

الفهرس

فهرس المحتويات

الترقيم	العنوان	الصفحة
	الإهداء والتشكرات	
IV	فهرس المحتويات	
IV	فهرس الجداول	
IV	فهرس الأشكال	
IV	فهرس الملاحق	
[أ-٥]	مقدمة عامة	
[31-1]	الفصل الأول: الاطار النظري للنظام النقدي والاصلاح النقدي وتوازن النقدي	
1	تمهيد	
2	الاطار النظري للنظام النقدي	المبحث الاول
2	ماهية النظام النقدي	المطلب الاول
6	نظام المعدن الواحد	المطلب الثاني
9	نظام المعدنين و نظام النقود الورقية (القانونية)	المطلب الثالث
13	ماهية الاصلاح النقدي	المبحث الثاني
13	السياسة النقدية	المطلب الاول
13	تعريف السياسة النقدية:	اولا
14	اهداف السياسة النقدية	ثانيا
14	ادوات السياسة النقدية	ثالثا
17	النظام المصرفي	المطلب الثاني
17	تعريف النظام المصرفي	اولا
17	أهمية النظام المصرفي	ثانيا
18	عمليات النظام المصرفي	ثالثا
20	السوق النقدية	المطلب الثالث
20	تعريف السوق النقدية وخصائصها	اولا
21	اهمية الأسواق النقدية	ثانيا
22	الأدوات المتداولة في الأسواق النقدية	ثالثا

24	عموميات عن التوازن الاقتصادي وعلاقته بالتوازن النقدي	المبحث الثالث
24	مفهوم التوازن الاقتصادي ومجالاته	المطلب الاول
25	التوازن في الفكر الاقتصادي	المطلبي الثاني
25	التوازن في الفكر التقليدي	اولا
27	التوازن في الفكر الكنزي	ثانيا
30	التفسير النقدي و التوازن العام	المطلب الثالث
33	خلاصة الفصل	
[64-33]	الفصل الثاني: الاصلاحات النقدية في الجزائر	
35	تمهيد	
36	الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط	المبحث الاول
36	اصلاح السبعينات	المطلب الاول
36	الدوافع والاهداف من اصلاح السبعينات	اولا
37	اصلاح 1971	ثانيا
39	نتائج اصلاح 1971	ثالثا
40	الاصلاح النقدي لسنة 1986	المطلب الثاني
40	ابعاد ودوافع الاصلاح النقدي لسنة 1986	اولا
41	مضمون الاصلاح النقدي لسنة 1986	ثانيا
43	سلبيات مرحلة الاصلاح النقدي لسنة 1986	ثالثا
44	اصلاح سنة 1988 و السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المخطط	المطلب الثالث
45	اصلاح قانون استقلالية المؤسسات	اولا
46	السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المخطط	ثانيا
48	الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق	المبحث الثاني
48	دوافع صدور قانون النقد و القرض 10/90	المطلب اول
41	قانون النقد و القرض 10/90	المطلب ثاني
53	السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90	المطلب ثالث
53	معالم ومسار السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90	اولا
56	ادوات السياسة النقدية في الجزائر	ثانيا
60	الاصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض	المبحث الثالث
60	أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض من 2001-2009	المطلب الاول

62	تعديلات قانون النقد والقرض من 2010 الى 2017	المطلب الثاني
65	تقييم قانون النقد والقرض	المطلب الثالث
68	خلاصة الفصل	5.2
[102-70]	الفصل الثالث: انعكاسات الاصلاحات النقدية على التوازن الاقتصادي	
70	التمهيد	
71	انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط	المبحث الاول
71	اثر الاصلاحات النقدية على الوضعية النقدية	المطلب اول
78	اثر الاصلاحات النقدية على التوازن الخارجي	المطلب ثاني
83	مميزات الحالة النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط	المطلب ثالث
84	انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق	المبحث الاول
84	اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات الداخلية	المطلب اول
88	اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات الخارجية	المطلب ثاني
93	انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض	المبحث الاول
93	اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات الاقتصادية	المطلب اول
99	اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات المالية والنقدية	المطلب ثاني
102	خلاصة الفصل	
	الخاتمة	
	قائمة المراجع	
	الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات العمومية خلال المخططات التنموية	49
2	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من (1970-1989)	71
3	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من (1970-1989)	74
4	تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1970-1989	77
5	تطور بعض الأرصدة ميزان المدفوعات الجزائري (1971 - 1989)	78
6	تطور سعر الصرف (مقابل الدولار الأمريكي) (70-89)	81
7	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر (74-87)	82
8	تطور الكتلة النقدية و مكوناتها 1990-1999	84
9	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من 1990-1999	85
10	تطور معدلات التضخم في الجزائر بعد 90	87
11	تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-2000	88
12	يوضح مراحل عملية الانزلاق للدينار الجزائري.	90
13	تطورات سعر الصرف الجزائري بعد 1990 مقابل الدولار الأمريكي	91
14	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من 2000-2014	93
15	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من 2000 - 2017	95
16	تطور معدلات التضخم في الجزائر بعد 2000.	97
17	تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2017	99
18	تطورات سعر الصرف الجزائري بعد 2000 مقابل الدولار الأمريكي	100

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
32	منحنيات (BOP , LM , IS) و التوازن الكلي العام	1
78	تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1970-1989	2
81	تطور سعر الصرف مقابل الدولار الامريكى (70-89)	3
82	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر (74-87)	4
87	تطور معدلات التضخم في الجزائر بعد 90.	5
91	تطورات سعر الصرف الجزائري بعد 1990 مقابل الدولار الامريكى	6
96	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2014	7
98	تطور معدلات التضخم في الجزائر بعد 2000	8

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	الوضعية النقدية للجزائر من 2004-2008
2	الوضعية النقدية والمجامع النقدية للجزائر من 2004-2008
3	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر من 2004-2008
4	تطور معدل التضخم لدي الجزائر 1971-2004
5	تطور سعر الصرف 2004-2008
6	الوضعية النقدية للجزائر 2012-2017
7	تطور ميزان المدفوعات ف الجزائر 2015-2017
8	تطور سعر الصرف من 2012-2017
9	تطور معدل التضخم لدي الجزائر 1963-2017

مقدمة عالمة

إن التطور الذي شهده الاقتصاد الجزائري ، جعل من هاته الدولة تبحث عن نظام نقدي يساعدها على وضع سياسة إقتصادية ومالية ونقدية تترجم إستراتيجيتها في سوق ، وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح بما يتماشى وتوجهات الإقتصاد الجزائري ، فنجد مرحلة الإقتصاد المخطط عبارة عن مرحلة حساسة بما الإقتصاد الجزائري حيث تميزت بتفانم الاختلالات داخلية وخارجية مما دفع بالسلطات الجزائرية الى وضع برامج اصلاحية، بهدف خلق استراتيجية نمو جديدة ولكن سرعان ما اعلنت فشلها وعجزها عن مواجهة هذه الاختلالات خصوص بعد ازمة انهيار اسعار البترول لسنة 1986، مما استوجب اعادة النظر في التشريعات المتعلقة بهذا الاصلاح.

بعد استمرار العجز والاختلالات الداخلية والخارجية للإقتصاد الجزائري وبعد فشل الاصلاحات التي تبنتها الدولة خلال الثمانينات كان يجب تغير هذه الاصلاحات وتبني اصلاحات جديدة تعتمد على ميكانيزمات الإقتصاد الحر الذي تطلب اعادة النظر في دواليب السياسة الإقتصادية عموما والنقدية خصوصا ولذلك انتهجت الدولة بداية من التسعينات سياسات اصلاحية جديدة.

حيث كان اهمها قانون النقد و القرض الذي هو من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة ، حيث جاء بقواعد تنظيمية ،رقابية، و أخرى توجيهية تناسب و خصوصيات إقتصاد السوق ، و نال بموجبه البنك المركزي إستقلالية إجرائية و السلطة اللازمة للإشراف على إصلاح القطاع و تنظيمه، و في سنة 1997 وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة لتحسين أداء الجهاز المصرفي ،التي ساعدت على تأسيس مصارف جديدة ،خاصة أو مختلطة ، فتح رؤوس أموال البنوك العمومية، تنشيط السوق المالي، و متابعة إعادة الهيكلة التنظيمية للبنوك الحكومية.

ولقد اعتبرت هذه الاصلاحات ايضا السياسة النقدية اداة في يد السلطة النقدية (البنك المركزي) والمخول لها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من جهة اخرى.

1- مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق، تمحورت مشكلة الدراسة كالاتي:

➔ كيف يكون دور الاصلاح النقدي في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

و للإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنظام النقدي وفيما تتمثل خصائصه؟
- هل كان الاصلاح النقدي الذي تبنته الدولة في الثمانينيات فعال؟
- هل ساهمت الاصلاحات النقدية في الجزائر في تحسين القطاع المالي وزيادة انفتاحه على العالم الخارجي؟
- كيف يؤثر الاصلاح النقدي على التوازن النقدي؟

2- فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة الفرعية فانه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- النظام النقدي هو جميع القوانين و التنظيمات و التعليمات و الأساليب التي تحكم اصدار النقود و ابطالها ويتمتع النظام النقدي بثلاث خصائص رئيسية هي نظام نقدي اجتماعي وتاريخي واقتصادي .
- كان الاصلاح النقدي الذي تبنته الدولة في الثمانينيات غير فعال .
- لم تساهم الاصلاحات النقدية في الجزائر في تحسين القطاع المالي وزيادة انفتاحه على العالم الخارجي .
- يؤثر الاصلاح النقدي على التوازن النقدي عن طريق استعماله لأداة السياسة النقدية .

3- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال البحث في اسباب واهداف هذه الاصلاحات النقدية في الجزائر ، وتتجلى أهمية البحث في ضرورة الإشارة الادوات المتبعة من الدولة لتحقيق هذا الاصلاح النقدي .

الاصلاح النقدي يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي .

4- أهداف الدراسة:

تتضح أهمية هذا البحث من خلال أهدافه كمايلي:

- إعادة إحياء العمل بمبادئ قانون النقد والقرض من خلال إبراز دورهما في تحقيق الاستقرار النقدي؛
- الوقوف على معرفة جميع مراحل الاصلاحات النقدية التي مرت بها الجزائر؛

- تحديد الآثار الداخلية والخارجية لهذه الإصلاحات النقدية .

5- منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة الفرضيات تم الاعتماد على المناهج التالية :

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال وصف وتحليل النظام النقدي ،الإصلاح النقدي ،التوازن الاقتصادي وعلاقته بالتوازن النقدي.

✓ **المنهج التاريخي:** من خلال التطرق الى الإصلاحات النقدية التي مرة بها الجزائر خلال فترة 1970-2017.

✓ **منهج دراسة حالة:** في هذا الصدد تطرقنا الى اثر الإصلاحات النقدية على التوازن الاقتصادي.

8- هيكل البحث.

لدراسة الموضوع والإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا قُسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية هي كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان الاطار النظري لنظام النقدي والإصلاح النقدي وتوازن النقدي

تم في هذا الفصل التطرق إلى الاطار النظري النظام النقدي وكذا ماهية الإصلاح النقدي وأخيرا تم عرض عموميات عن التوازن الاقتصادي وعلاقته بالتوازن النقدي.

الفصل الثاني: بعنوان الإصلاحات النقدية في الجزائر

تم في هذا الفصل التطرق إلى الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط ،كما تم التطرق الى الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق. وأخيرا تم الحديث عن الإصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث: بعنوان انعكاسات الاصلاحات النقدية على التوازن الاقتصادي

تم في هذا الفصل التعريف على انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط ، كما تم التطرق انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وأخيرا تم عرض انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض .

الفصل الأول

الاطار النظري للنظام النقدي والاصلاح النقدي وتوازن النقدي

1.1 تمهيد

2.1 الاطار النظري للنظام النقدي

3.1 : ماهية الاصلاح النقدي

4.1 عموميات عن التوازن الاقتصادي وعلاقته بالتوازن النقدي

5.1 خلاصة الفصل

الاقتصادي

مهيد:

تعتبر النظام النقود عنصر هام وفعال في تحقيق الاستقرار النقدي باعتباره احدى محددات التوازن الاقتصادي حيث لا تؤثر فقط على مجال التوازن الداخلي بل يمتد الى التوازن الخارجي.

ولا تستطيع اي دولة تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ومراقبة وتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الاداء الاقتصادي.

واي خلال يمس هذا النظام النقدي يستوجب من السلطات المعنية اجراء اصلاحات، وذلك من خلال اعتماد على اليات وادوات فعالة من بينها السياسة النقدية من اجل تحقيق استقرار في الاقتصاد الوطني.

حيث تناولنا في هذا الفصل:

المبحث الاول : ماهية النظام النقدي

المبحث الثاني : ماهية الاصلاح النقدي

المبحث الثالث : عموميات عن التوازن الاقتصادي وعلاقته بالتوازن النقدي

المبحث الاول: الاطار النظري للنظام النقدي

يعتبر النظام النقدي أحد أعمدة الاقتصاد حيث يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والحد من الصراع القائم بين العملات في سوق الصرف الأجنبي، وهو الأمر الذي يجعل النظام النقدي جزء مهم من النظام الاقتصادي والاجتماعي، أي أنه يخدم الاقتصاد والمجتمع

المطلب الاول: ماهية النظام النقدي

حيث يعرف النظام النقدي على مستويين الدولي والمحلي والذي بدوره له تعرفان حسب المفهوم الضيق لنظام النقدي والمفهوم الوالع له ايضا:

أولاً: على المستوى المحلي:

له مفهوم ضيق ومفهوم واسع¹:

1-المفهوم الضيق: هو مجموعة الإجراءات والقواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، أي تلك الإجراءات التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي النهائي من التداول.

2-المفهوم الواسع: إضافة إلى المفهوم الضيق، فهو يعتبر أيضا قواعد ضابطة لخلق النقود وإلغاء أنواع أخرى من النقد الاختياري كالودائع.

ثانياً: على المستوى الدولي

يعرف النظام النقدي الدولي على انه²:

* مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ فيما له صلة بالعلاقات النقدية الدولية وبالشكل الذي يسهل وييسر التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية عموماً.

* مجموعة القواعد والميكانيزمات التي تستهدف تسيير ومراقبة و إصدار النقود الدولية

¹ - سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص91.

² - جعفري عمار، اشكالية اختبار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)- مذكرة لاستكمال رسالة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013 ، ص3.

الاقتصادي

*يعرف على انه مجموعة العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العلمية والاتفاقيات والاعراف الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة او وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية ، كما تمثل الشكل الغالب الذي تستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة¹.

ملاحظة: أهم ما يميز نظام نقدي عن نظام نقدي آخر هو تلك القواعد التي يتضمنها في تعيين وحدة الحساب النقدية وتعريفها بالنسبة إلى سلعة معينة، أو عملة أجنبية أو العملة نفسها.

ولقد عرف الاقتصاديون النظام النقدي بما يلي²:

انه: "مجموعة القواعد و الاجراءات التي يقرها مجتمع ما بهدف اصدار النقود و المحافظة على قيمتها التبادلية وسحبها من التداول عند الضرورة".

أو أنه: "جميع القوانين و التنظيمات و التعليمات و الأساليب التي تحكم اصدار النقود و ابطالها".

أو أنه : "مجموعة القواعد المنظمة لعمليات تحديد وحدة النقد الاساسية و الانواع الاخرى المتداولة، وضبط و اصدار النقود من التداول، و تحديد وتعيين الجهات المختصة بإصدار كل نوع من أنواع النقود المتداولة ، و تحديد نسب المبادلة بين المبادلة بين الانواع المختلفة من النقود".

او يمكن تعريفه على انه³: "مجموعة العلاقات و التنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما ، خلال فترة زمنية معينة ونطاق مكاني محدد".

و يتمتع النظام النقدي بثلاث خصائص رئيسية هي⁴:

اولا: النظام النقدي نظام اجتماعي:

فالنظم النقدية كما يقول نيركس لم تخلق لذاتها، انما هي ادوات اقتصادية تتخذ لتسهيل انتاج وتبادل المنتجات، وهي تعكس بضرورة الاقتصاد الذي وجدت لخدمته، بل هي لا تسير الا وفقا له. فالنظام النقدي في الاقتصاد الرأسمالي يختلف عن النظام النقدي في النظام الاشتراكي او في الاقتصاد المتخلف. ولا يمكن ان نتصور مثلا ان النقود او المؤسسات او العلاقات النقدية في اقتصاد وطني معين يتبع القيم الاسلامية، تتماثل في اشكالها

¹ - نجيب نعمت الله ومحمود يونس ،مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع ،2001، ص205.

² - محمد عيسى حازم ، النظام النقدي في الإسلام: دراسة مقارنة ، عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، الأردن، 2014، ص24، 25 .

³ - زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية لنشر، الاسكندرية، مصر، ص50.

⁴ - نفس المرجع، ص ص50، 51.

الاقتصادي

وظائفها مع مثيلاتها في النظم الاخرى. فكل اقتصاد معين انما يناسبه نظام نقدي ومصرفي معين. ومتى عرفنا الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسوده، استطلعنا ان نحدد نوع نقده وائتمانه، وهذا هو المعنى الحقيقي للخاصية الاجتماعية للنظام النقدي . فالأخير هو جزئية تنتمي الى حقيقة كلية هي المجتمع . فالروابط النقدية هي اساسا روابط اجتماعية.

ثانيا: النظام النقدي هو نظام تاريخي:

يعني انه يتطور ويتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي فالنظام النقدي، مثله فذلك مثل اي نظام اخر، لا يولد من فراغ، او يتخذ وضعاً ساكناً، بل هو يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، ويتطور بتطور تلك الظروف.

وفي الكثير من الاحيان يكون سببا في تغييرها وشرطا لتكوينها. وهذا هو الجانب الحركي او الديناميكي من النظام النقدي.

ثالثا: النظام النقدي هو نظام اقتصادي:

يتمتع بخاصية مركبة، بمعنى انه يتكون من مجموعة من العناصر، يوجد من بينها عنصر اساسي ومحدد والبقية تعتبر عناصر ثانوية. والعنصر الاساسي هو الذي يلعب دور المسيطر في عملية تنظيم تداول النقود، كما ان خصائص الظواهر النقدية تتحدد بصفة خاصة عن طريق العنصر الرئيسي . اما العناصر الثانوية اما عناصر مشتقة من العناصر الاساسية او عناصر تابعة له¹.

ثانيا: اهداف ومكونات النظام النقدي:

1: أهداف النظام النقدي:

ان أهداف النظام النقدي والتي تشتق من أهداف النظام الاقتصادي ، والتي يمكن أن تتمثل في عدة أهداف اقتصادية ارتباطا بواقع الاقتصاد ، وطبيعته، وتطوراته ، واحتياجاته والتي من أهمها²:

أولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي فيما له صلة بالجانب النقدي من خلال عرض العملة المحلية والطلب عليها، وإزاء العملات الأجنبية الأخرى.

¹ - زينب حسن عوض الله، اسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر، 2005، ص93.

² - فليح حسين خلف، النقود والبنوك ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص40 .

الاقتصادي

ثانيا :تيسير عمل النشاطات الاقتصادية عن طريق توفير النقد الذي يتيح إمكانية توفر التمويل اللازم للقيام بالنشاطات الاقتصادية، واستمراريتها.

ثالثا :تسهيل المبادلات وإتمام الصفقات والمعاملات في الاقتصاد.

رابعا :الإسهام في تحقيق التوسع، أي النمو في النشاطات الاقتصادية، عن طريق المساهمة بزيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد، من خلال إقامة مشروعات إنتاجية جديدة ، أو توسيع المشروعات الإنتاجية القائمة.

2: مكونات النظام النقدي

يتألف كل نظام نقدي من ثلاث عناصر رئيسية وهي¹ :

أولا :النقود المتداولة في المجتمع:

المقصود بالنقود المتداولة ،كمية المعروض النقدي (عرض النقد) من مختلف أنواع النقود السائدة في التداول داخل اجتماع في فترة زمنية معينة ، ولو أخذنا بعين الاعتبار النقود المتداولة في وقتنا الحاضر والسائد في الجزائر والعراق مثلا فسنجدها متكونة من العملة الورقية(الدينار الجزائري والدينار العراقي وأجزاءهما) وهذه الفئات أو أجزاء الدينار هما شكلان الأول ورقي والثاني معدني مثل فئة الخمسة دنانير أو فئة المائة دينار الورقية.

هذه هي النقود المتداولة في المجتمع وخارج الجهاز المصرفي لان الجهة التي تصدرها هي المصرف المركزي وهنا نقود أخرى يتعامل بها في نقود الودائع التي توفرها المصارف التجارية في كلا البلدين متمثلة في النشاطات التي تستخدم في تسوية المدفوعات والمبادلات. وما ينطبق على ليبيا والعراق فيما يتصل بالنقود المتداولة ينطبق على البلدان الأخرى التي لديها عمالاتها الوطنية مثل الجنيه المصري والدينار التونسي والدولار الأمريكي والدينار الجزائري وغيرها بالإضافة إلى أجزاء وفئات العملة الوطنية كذلك نقود الودائع التي تتولى مسؤولية في المصارف التجارية.

ثانيا :التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة :

أما العنصر الثاني من عناصر النظام النقدي فيتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين والإجراءات الهادفة إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان في داخل المجتمع بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، مثل دفع معدلات النمو في الناتج القومي وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية محليا وخارجيا وغيرها من الأهداف الاقتصادية والنقدية الأخرى.

¹ - حازم محمد عيسى، النظام النقدي في الإسلام: دراسة مقارنة ، عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، الأردن، 2014،ص

الاقتصادي

ثالثا :المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي وتنظيم والتحكم في كمية زيادة ونقصا:

أما العنصر الثالث للنظام النقدي فيتمثل في مجموعة المؤسسات النقدية والمصرفية القائمة في المجتمع و المسؤولة عن إصدار العملة الوطنية وبقية أنواع النقود الأخرى ، وهذه المؤسسات تتمثل في السلطة النقدية التي يتأسسها المصرف المركزي مثل مصرف ليبيا المركزي والبنك المركزي العراقي، بصفته الجهة المسؤولة لوحدها دون غيرها عن الإصدار النقدي وتحديد الكمية، وغالبا ما تشاركه هذه السلطة أمانة الخزانة (ووزارة المالية)، إلا أن المصرف المركزي مسؤولا في الرقابة والإشراف على نشاط المصاريف التجارية التي تقوم بخلق الودائع أو النقود المصرفية.

ويمكننا التعرف على أهمية النظام النقدي وبيان مدى تطوره ، ثم تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما ، من خلال تحقيق مكونات أو عناصر النظام النقدي ، فإذا أخذنا العنصر الأول ، أي النقود المتداولة فستلاحظ أن الأهمية النسبية للودائع الجارية - نقود الودائع - إلى إجمالي عرض النقد تكون كبيرة في البلدان الصناعية المتقدمة ، ولكنها أقل منها في البلدان النامية ، وهذا يعنى انخفاض الأهمية النسبية للنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي من إجمالي عرض النقود في الدول المتقدمة وتزايد هذه الأهمية النسبية في الدول النامية كما يمكن تحليل العنصرين الآخرين للنظام النقدي بوصفهما مؤشرين لتحديد مدى درجة تطور وتقدم الوضع الاقتصادي والمصرفي لبلد ما¹.

المطلب الثاني : نظام المعدن الواحد

لقد تمثلت قاعدة النقد السلعية ذات المعدن الواحد في عدة أشكال حسب تطورها التاريخي وهي كالتالي:

أ- نظام المسكوكات الذهبية : يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب حيث تداولت في ظله المسكوكات الذهبية إما بمفردها أو جانبها أوراق نقد نائبة أو تداولت إلى جانبها نقوداً اختيارية ولكن في جميع الحالات كانت المسكوكات هي النقد الأساسي والنهائي ، ولكي يتحقق تشغيل هذا النظام يقتضي الأمر توافر شروط معينة نذكرها فيما يلي :

- تعيين نسبة ثابتة من وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن معين وعتبار معين .
- وجوب توافر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة لكل من يطلب تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات (حرية السك) .
- وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية (حرية الصهر) .

¹ -http://www.pdfactory.com

الاقتصادي

- وجوب توافر حرية كاملة لتحويل العملات الأخرى المتداولة إلى النقود الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب .
- وجوب توافر حرية لاستيراد وتصدير الذهب .
- مزايا نظام المسكوكات الذهبية :
- يسمح بتداول النقود الأخرى إلى جانب المسكوكات الذهبية مما يؤدي إلى توسع حجم الكتلة النقدية المتداولة .
- نظام عالمي نظراً لأنه شمل كل دول العالم ولفترة طويلة .
- إلزامية بتساوي القيمة الشرائية للنقود وللذهب .
- عيوب نظام المسكوكات الذهبية :
- إن تطور هذا النظام يعني اتجاهه نحو احتكار الذهب والسيطرة على السوق وذلك لأن هذا النظام يعني وحدة السوق العالمية .
- لم يتوسع إنتاج الذهب أمام توسع إنتاجية السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار .
- ب - نظام السبائك الذهبية :**
- أدى تزايد حاجات أفراد المجتمع إلى زيادة طلبهم على النقود في صورة مسكوكات ذهبية ، مما دفع بالبنوك إلى إصدار نقود بغطاء نسبي .
- مع قدوم الحرب العالمية الأولى ارتفعت نفقات شراء الأسلحة وتمويل الحرب مما حث إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا إلى عقد مؤتمر في (جنوا) ليتوصلوا إلى نتائج من أهمها :
- إلغاء نظام المسكوكات الذهبية وتبني نظام السبائك الذهبية بداية من عام 1925 .
- وضع شروط لعملية سك وصهر العملة .
- وضع شروط على عملية تحويل النقود الورقية إلى ذهب .
- أوجه الاختلاف بين نظام السبائك ونظام المسكوكات :
- في ظل السبائك لا تتداول المسكوكات الذهبية بل تسحب من التداول ولكن تستمر السلطات النقدية في شراء كل ما يعرض عليها من سبائك الذهب بسعر ثابت حتى تحول دون ارتفاع القيمة النقدية للذهب عن قيمته السوقية ، ولكن في هذه الحالة تحتفظ البنوك المركزية بالذهب في خزائنها وتدفع للبائعين قيمة مشترياتهم منه عن طريق إصدار نقود ورقية أو بفتح حسابات جارية لهم حسب رغباتهم .
- لم تعد هناك حرية كاملة لتحويل أنواع النقود الأخرى المتداولة إلى ذهب بل قيدت هذه الحرية ووضع لها شروط .

الاقتصادي

إن تطبيق هذا النظام كان مفيداً لأنه ساعد على تركيز الاحتياطي الذهبي في أيدي البنوك المركزية والحكومات مما أتاح فرصة لإدخال نوع من الإدارة النقدية في ظل هذا النظام إلى جانب ممارسة قدر من الرقابة على حركات الذهب .

ج - نظام الصرف بالذهب :

إن الوحدة النقدية في ظل هذا النظام لبلد ما لا تتحدد مباشرة على أساس الذهب ، بل يكون ارتباطها به ارتباطاً غير مباشر وذلك كأن ترتبط الوحدة النقدية بنسبة ثابتة مع الوحدة النقدية لعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب .

من الناحية التاريخية كان نظام الصرف بالذهب في البلاد التي اتبعته وليد للعلاقات التجارية التي قامت بين دولة صغرى تربطها بدولة كبرى تسير على نظام الذهب علاقة التبعية السياسية والاقتصادية كما كان الحال بالنسبة للهند ومصر في علاقتهما بإنجلترا .

مزايانظام الصرف بالذهب :

- مكن هذا النظام البلد الذي اتبعته من التمتع بمزايا نظام الذهب دون ضرورة الاحتفاظ باحتياطي من الذهب يرتبط مباشرة بالنقد المتداول ، ولكن ذلك يحتم على هذا البلد التابع أن يحتفظ بجزء كبير من احتياطياته الأجنبية على صورة نقد أو صورة أذونات وسندات تصدرها خزانة الدولة المتبوعة .
 - قيام البلد المطبق لهذا النظام باستثمار جانب كبير من احتياطياتها الذهبية في مشروعات استثمارية .
 - تثبيت أسعار العملات الصغيرة مما ينعكس في وجود سعر صرف ثابت بين عملة البلد التابع والبلد المتبوع .
 - تبقى عملة البلد التابع دائماً قوية .
 - ربح تكاليف تخزين الذهب وحراسته وصهره .
- عيوب نظام الصرف بالذهب :

- يؤدي إلى خلق تبعية نقدية للبلد التي تقوم باتباع هذا النظام الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تبعية سياسية واقتصادية .
- قد تتعرض الدولة المتبوعة لأزمات فينعكس ذلك على الدولة التابعة .
- المساس بسيادة البلد التابع حيث يصبح مرتبطاً بالبلد المتبوع اقتصادياً وسياسياً .
- وأخيراً يوجد لنظام المعدن الواحد العديد من المزايا والعيوب التي من أهمها ما يلي :
- مزايانظام المعدن الواحد :
- يقود إلى استقرار مستويات الأسعار العالمية على الأجل الطويل والذي يؤدي إلى اتساع وتطور التجارة الدولية واتساع حركة حرية انتقال رؤوس الأموال .

الاقتصادي

- ضمناً يؤمن هذا النظام ضد مخاطر الأزمات الاقتصادية لأن نظام المدفوعات الدولية يضمن كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية مما يجعل التأثير خلال الفترات الزمنية القصيرة قليلاً .
- يؤدي هذا النظام عمله دون الحاجة إلى تدخل الحكومات التي يقتصر دورها فقط على المتابعة وعلى تطبيق القانون .

عيوب نظام المعدن الواحد :

- وجود بعض الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها المسؤولون عن إدارة نظام نقدي مستقل عن الذهب أقل بكثير من الأضرار التي تصيب النشاط الاقتصادي المحلي الناتجة عن ارتباطه بنظام الذهب الدولي .
- أثبتت الحقائق العلمية والواقعية أن هذا النظام لا يحقق الاستقرار في الأسعار لأن إنتاج الذهب لا يتمتع بالمرونة التي تجعل عرضه يتجاوب تلقائياً مع الطلب عليه .
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف يقتصر على الدول المتقدمة ، أما الدول النامية فتعرضت إلى تقلبات كبيرة خلال فترة تشغيل نظام الذهب .

المطلب الثالث: نظام المعدنين و نظام النقود الورقية (القانونية)

اولاً: نظام المعدنين : هذا النظام عبارة عن قاعدة نقدية مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب والفضة في نفس الوقت .ومن أهم شروط قيام هذا النظام 1 :

- 1-تعريف وحدة النقد بوزن معين من كل من المعدنين ويترتب على ذلك نتيجة هامة للغاية وهي إنشاء علاقة قانونية ثابتة بين قيمتي الذهب والفضة .وبالتالي فان وجود هذه العلاقة القانونية بين الذهب والفضة .
- 2-الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من المعدنين بالقوة الوفاقية غير المحدودة (أي أنه يمكن سداد الالتزامات سواء بالذهب أم الفضة ومهما بلغ مقدار هذه الالتزامات).
- 3-إعطاء الأفراد حرية سك (ضرب) المعدنين .وهذا يعني أن الأفراد لهم الحق باللجوء إلى السلطات النقدية لتحويل لهم ما لديهم من الفضة أو الذهب إلى مسكوكان وذلك بدون أي أجر .

وبما أن لكل من المعدنين استعمالات أخرى غير نقدية (الصناعة والحلي وغيرها) كبضاعة يتحدد سعرها في السوق حسب ظروف العرض والطلب عليها .فان هذه السوق توجد نسبة بين قيمتي المعدنين تدعى (النسبة التجارية) وهذه النسبة عرضة للتغيرات بعكس النسبة القانونية التي يفترض أن تبقى ثابتة . والقانون الفرنسي عندما حدد النسبة القانونية بين المعدنين بحدود (15.5) إنما اعتمد على النسبة التجارية في ذلك الوقت التي

¹ - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد نقود وبنوك دورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص192.

الاقتصادي

كانت تساوي النسبة القانونية، وبالفعل فإن النسبة بين قيمتي المعدنين كانت عرضة لتغيرات ضئيلة في البداية ، لكنها ما لبثت أن أصبحت كبيرة بشكل جعل الاستمرار في العمل بهذا النظام متعذرا.

وهذه الظاهرة أطلق عليها (قانون غريشام) الذي يقوم على التفريق بين ما أطلق عليه النقود الرديئة والنقود الجيدة : فالنقود الرديئة هي النقود التي تكون قيمتها التجارية أقل من قيمتها القانونية، والنقود الجيدة على العكس، أي أن قيمتها التجارية أكبر من قيمتها القانونية.

ولقد أثبت الواقع صحة ذلك فبمجرد أن يصبح أحد النقدين رديئا فإن الأفراد سوف يعتمدون عليه في الوفاء بالتزاماتهم، أما النقد الأخر الذي أصبح جيدا، فإن الأفراد يوجهونه إلى الاستعمالات غير النقدية وبذلك يختفي من التداول.

مزايا وعيوب نظام المعدنين :

- من مزايا النظام أنه يساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية فيزداد حجم الكتلة النقدية مما يؤدي على زيادة حجم المبادلات كما تصبح أسعار الصرف أكثر استقرارا منها في حالة وجود نظام المعدن الواحد، فعن نظام المعدنين يمكن تصحيح الميزان الحسابي عن طريق استخدام معدنين بدل من معدن واحد طالما كمية النقود في الداخل تعتمد على وجود معدنين لا واحد.

- ومن عيوب هذا النظام هو أنه من الصعب على الحكومة أن تحافظ على استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق وحتى لو تمكنت الدولة من ذلك فإن دول أخرى قد لا تتمكن في ذلك فإذا حصل أن اختلفت النسبة في السوق الداخلية عنها في السوق الخارجية فإن هذا الاختلاف سيؤدي إلى تصدير المعدن الذي أصبحت قيمته في الداخل أقل من قيمته في الخارج لأن عملية تصديره تصبح مربحة وبخروج المعدن الثمين تختلف النسبة القانونية عن النسبة التجارية في السوق فيزول النظام باختفاء النقد الجيد ، وأدى زوال نظام المعدنين على إتباع نظام المعدن الواحد.

ثانيا- نظام قاعدة النقود الورقية (القانونية):

يعتبر هذا النظام حديثا نسبيا بالمقارنة مع الأنظمة النقدية الأخرى ، وأن أهم الأسباب التي أدت إلى الأخذ بهذا النظام تتمثل في ذات الأسباب التي أدت إلى التحلي عن نظام قاعدة الذهب حيث إن نظام قاعدة النقود الإلزامية (القانونية) يتسم بالعديد من السمات الخاصة بها، والتي تميزها عن غيرها من الأنظمة النقدية الأخرى،

الاقتصادي

وتختلف قاعدة النقد الورقية عن القواعد المعدنية من عدة اوجه وهي¹:

أولاً: إن نظام قاعدة النقود القانونية يقوم على أساس أن النقود في هذا النظام تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة، وقوة الإبراء هذه تستند إلى القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة من خلال سلطتها النقدية (البنك المركزي) والتي تفرض الإلزام بالتعامل بها وقبولها قبولاً عاماً لتسوية كافة التعاملات وتسديد كافة الالتزامات.

ثانياً: إن النقود في ظل هذا لا يحقق لحاملها طلب تحويلها إلى الذهب، أو أي معدن آخر، أو إلى عملة أخرى، وبذلك لا توجد علاقة بين قيمة العملة، وقيمة الذهب، أو أي معدن أو عملة أخرى. وذلك حتى في الحالات التي يتم ربط إصدار العملة بغطاء يمكن أن يتكون من الذهب أو العملات الأخرى، أو مزيج منها.

ثالثاً: إن السلطة النقدية (البنك المركزي) هي المسؤولة عن إصدار النقود في هذا النظام لتحقيق أهداف النظام النقدي، والتي من أهمها استقرار قيمة العملة في الداخل، وفي الخارج ، وفي تيسير عمل النشاطات الاقتصادية، وتسهيل المبادلات والمعاملات، والإسهام في تحقيق معدلات نمو أكبر في الناتج والداخل القومي من خلال الإسهام في تكوين رأس المال وتشجيع الاستثمار عن طريق إقامة المشروعات الإنتاجية ، وتوسيع ما هو قائم منها الذي يمكن أن يتيح لها إصدار الكميات المناسبة من النقود، وتبعا للحاجة إلى هذه النقود، وذلك عن طريق تمكينها من اتخاذ إجراءات وتدابير تكفل تنظيم عرض النقد وسيطرتها عليه بصورة أكبر وتبعا للأهداف التي يتم السعي نحو تحقيقها.

إلا أن ما يلاحظ من الناحية الواقعية والعملية هو أن هذه المرونة والقدرة في إصدار النقود التي يتحها نظام النقود الورقية في الغالب ليست مطلقة من ناحية وليست ايجابية دائما من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي يرتبط بعضه بما يلي²:

- إن المرونة التي يتحها نظام قاعدة النقود القانونية في إصدار النقود بحيث يمكن أن تؤدي إلى التوسع في الإصدار النقدي هذا ، وهو الأمر الذي قد تتم المغالاة (الإفراط) في التوسع هذا، وبالشكل الذي يفضي إلى انخفاض قيمة النقود وقوتها الشرائية، وهو ما يتضمن حصول التضخم في الاقتصاد ، وما يمكن أن يرافقه من آثار سلبية عديدة ، وقد تفوق آثارها الايجابية وبالذات في الدول النامية.

- إن المرونة في إصدار النقود في ظل نظام النقود القانونية قد تتم في إطار تحفظ شديد يمكن أن يفضي إلى

¹- محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص ص101، 102.

²- نفس المرجع، ص 102.

الاقتصادي

تقليص عرض النقود في الاقتصاد، وبالشكل الذي قد يفضي إلى تقليص عرض النقود في الاقتصاد ، وبالشكل الذي قد يتضمن حصول انكماش أو كساد في النشاطات الاقتصادية بسبب عدم توفر النقود الكافية للاستمرار في عمل النشاطات هذه والتوسع فيها.

- وهذا يعني أن السلطة النقدية ينبغي لها أن تحدد بدقة وكفاءة الأسس والمعايير التي تراعيها في ذلك وبالشكل الذي يضمن تحقيق التناسب بين حجم التدفقات النقدية أي عرض النقود وبين حجم التدفقات السلعية، أي عرض السلع والخدمات في الاقتصاد، مع مراعاة توفر مكونات الغطاء النقدي أن وجد كما ونوعاً.

في هذا النوع من النظام النقدي، فإن الإصدار النقدي من طرف السلطات النقدية يعتمد أساساً على مقدار الإنتاج المحقق في الاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية مقدرة بسنة، وبذلك يصبح الغطاء الحقيقي للعملة ، ولعملية إصدارها هو حجم الإنتاج المحقق فعلاً في الاقتصاد حتى يتحقق الاستقرار النقدي، وما يرتبط به من استقرار اقتصادي، أي استقرار قيمة العملة محلياً، رغم أن أساس قبولها العام في الداخل هو الإلزام المفروض بقوة القانون، خاصة أن قيمة العملة الخارجية أي سعر صرفها ، يتحدد بالطلب على العملات الأخرى وعرضها، لأن الطلب على العملات الأخرى يتم بعرض العملة المحلية، وأن عرض العملات الأخرى يعني الطلب على العملة المحلية، والطلب على العملات الأخرى هو من أجل الاستيراد، في حين أن عرض العملات الأخرى هو من خلال التصدير ، ولذلك فإن عرض العملة المحلية والطلب عليها خارجياً، وعلاقتها بالعملات الأخرى ، تتحدد من خلال الميزان التجاري الذي يتضمن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (السلعية والخدمية)، والذي هو جزء من ميزان المدفوعات الذي يحدد التدفقات النقدية التي تتم من وإلى الدولة، ارتباطاً بما يترتب لها أو عليها من التزامات تجاه الخارج نتيجة معاملاتها معه.

المبحث الثاني: ماهية الاصلاح النقدي

يعتبر الاصلاح النقدي احد الاجراءات الهامة لكل دولة فمن أجل ذلك تبنت السلطات النقدية مسؤولية اجراء هذا الاصلاح وذلك من خلال التأثير على النظام المصرفي والسوق النقدية

المطلب الاول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم، وأيضاً لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

اولاً: تعريف السياسة النقدية:

للسياسة النقدية عدة تعاريف، هناك من يعرفها بأنها:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة¹.

السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الاصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الاجراءات والتدابير على حركات الاسعار².

السياسة النقدية هي مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية تهدف الى التحكم في تطور كمية وتكلفة النقود سواء على المستوى الداخلي او على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق اهداف المسطرة³.

السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات المالية (البنك المركزي) لتؤثر على النقود المتداولة لتحقيق اهداف معينة⁴.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية لنشر، اسكندرية، 2013، ص 18.

² حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 156.

³ رابيس فضيل، التغييرات في الحسابات الخارجية واثارها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2012-2013، ص 83.

⁴ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1997، ص 161.

الاقتصادي

و يمكن تحديد مفهوم السياسة النقدية في أداء تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها و سرعة دورانها و التأثير في حجم الائتمان الممنوح و شروطه و النتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود .

والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في اي دولة ،وتبني السياسة النقدية على التأثير في العرض النقود او المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى ادوات السياسة النقدية¹

إذن فسياسة البنك المركزي تعمل في هذا الإطار الذي يتضمن كمية النقود زيادة و نقصا ،و تشجيع الائتمان لزيادة خلق النقود أو العكس من خلال أدوات مشهورة يمارسها البنك المركزي.

ثانيا: اهداف السياسة النقدية

توجد جملة من الاهداف للسياسة النقدية نذكر البعض منها¹:

- التدخل المباشر والفوري في تحديد العرض من النقود وكذا وسائل الائتمان من خلال التأثير في كمية النقود المتداولة عبر مجموعة اجراءات وادوات . كان يتدخل البنك المركزي في رفع تكلفة القروض الممنوحة للجهاز المصرفي باستخدامه لالية سعر الخصم ،ورفع نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية وغيرها من الوسائل المستخدمة .
- التأثير في مستوى القوة الشرائية في الاتجاهين التضخمي والانكماشى بمعنى تحقيق مستويات مقبولة من القوة الشرائية تمتاز بنوع من الاستقرار لتحقيق رضا كل الاطراف الاجتماعية على مستوى الاقتصاد.
- السعي الى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة اساسا في رفع معدلات الانتاج وتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار ضمانا لتحقيق عال من التشغيل في اطار الاقتصاد الوطني.
- مراقبة وحصر كل الظواهر التضخمية في اطار الاقتصاد الوطني ،ونقصد بالظواهر التضخمية كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تتسبب في زيادة المستوى العام للأسعار.

ثالثا: ادوات السياسة النقدية

يستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الادوات لتحقيق الاهداف المسطرة بغية تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ،وادوات السياسة النقدية هي الادوات المتاحة للبنك المركزي والتي يستخدمها للتأثير على حجم وسائل الدفع في اطار سياسة نقدية ائتمانية معينة تحقق اهداف معينة ،وقد تكون ادوات مباشرة او غير مباشرة.

1- خباية عبد الله ،الاقتصاد المصرفي ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ،ط1،2008، ص 201.

الاقتصادي

1- الادوات المباشرة لسياسة النقدية:

هي التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر والمحدد لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية او غيرها ان تمنحه ، ومن التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع معين او أكثر ، وغالبا ما لا تلعب قوى العرض والطلب في السوق الدور الرئيسي في تحديد هذي الادوات المباشرة ، ويصعب كذلك على البنوك التملص منها او الالتفاف حولها ، ومن اهم صور هذه الادوات المباشرة ما يلي:

أ- **تأطير الائتمان:** وهو اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطوير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية ادارية مباشرة وفق نسب محدودة خلال العام ، كالا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الاخلال بهذه الاجراءات تتعرض البنوك الى عقوبات ، تتباين من دولة الى اخرى واعتماد هذا الاسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة اكثر حيوية بالنسبة للتنمية او التي تتطلب موارد مالية كبيرة¹.

ب- **الاقناع الادبي:** يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع لكي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه فاذا افترضنا ان البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان ، وان البنك المركزي يرى ان المصلحة العامة تقضي الا تتوسع البنوك التجارية في ذلك ، فيكون في مقدور البنك المركزي ان يطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان دون الحاجة الى اتخاذ اجراء كمي معين ، وقد تلتزم البنوك التجارية بالإقناع الادبي نظرا للعلاقة الوثيقة بينها وبين البنك المركزي ، فهو بنك البنوك حيث تلجا اليه البنوك التجارية كملجأ اخير للإقراض ، فالإقناع الادبي اذان عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وارشادات البنك المركزي اديبا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة².

ج- **قيام البنك المركزي بمباشرة بعض الانشطة المصرفية :** الاصل ان البنك المركزي ليس له حق ممارسة العمليات المصرفية مع الجمهور ، لكنه في الدول المتخلفة وحيث تتصف ادوات الائتمان والرقابة عليه بضعف الاثر بسبب ضيق سوقي النقد والمال ، وقد تتولى بنص تشريعات نقدية تقدم بعض الخدمات المصرفية كاداة للسياسة النقدية مثل تقديم بعض الانشطة الائتمانية التي قد تعرض عنها البنوك³ ،

د- **رقابة الائتمان الاستهلاكي (البيع بالقسط):** ان نظام البيع بالقسط للسلع المعمرة يؤدي الى زيادة الاستهلاك حيث انه يمكن الافراد من الحصول على هذه السلع حتى وان لم يتوفر لديهم قيمتها الكاملة حال الشراء ويقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي ضمانا للتحكم في معدلات الانفاق النقدي العام اي بتسهيل شروط

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 2005 ، ص80.

² ضياء مجيد الموسوي ، الاصلاح النقدي ، الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1993 ، ص93.

³ محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف ، ط2 ، 2000 ، ص174.

الاقتصادي

البيع بالقسط في اوقات الكساد، والتضييق منه في اوقات الرواج والتضخم، ويشترط عادة عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من موجودات البنوك التجارية¹.

هـ- **تحديد هامش الضمان:** وقصد به تحديد النسبة الواجبة بين قيمة السلفية وقيمة الضمان التسليفية مع تحديد نوعه واجل استحقاقه.. الخ ويمكن للبنك المركزي تحديد هذه النسبة عند مستوى مرتفع في اوقات زيادة الحد المصرح به في الائتمان المقدم مما يمكن معه تجنب الانزلاق الى مرحلة متعمقة من الكساد².

و- **الحد الاقصى لسعر الفائدة:** ان زيادة ما لدى البنوك من الودائع يؤدي الى زيادة ارباحها، لذلك قد تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من اجل المزيد من الودائع، وحتى يتم لها ذلك قد تلجأ الى منح فوائد على الودائع الجارية لديها، وقد يؤدي هذا التنافس الى رفع سعر الفائدة الى معدلات عالية جدا، لذلك قد يضع البنك المركزي حدا اعلى على سعر الفائدة الممنوح الودائع الجارية لا يمكن ان تتعداه البنوك التجارية³.

2- الادوات الغير المباشرة لسياسة النقدية:

تعتمد الادوات غير المباشر للسياسة النقدية على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بادراك الاهداف الوسيطة المتعلقة اساسا بالمجمعات النقدية.

أ- **الاحتياطي القانوني:** ان نسبة الاحتياطي القانوني، هي تلك النسبة من النقود، التي يجب على البنوك التجارية ان تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الوديعة، ففي اوقات التضخم، وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي، تقل سيولة البنوك التجارية، فتخفف قدرتها على الاقراض، اما في حالة الركود الاقتصادي، يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة اي الافراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري وبالتالي تزيد قدرة هذا الاخير على خلق الائتمان⁴.

ب- **سعر اعادة الخصم:** وهو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من اوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والان تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليها ايضا سعر البنك، ويمكن القول بان سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي باعتباره الملاذ الاخير للإقراض⁵.

¹- نور الدين زراري، السياسة النقدية: عامل مساهم او عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994-2005، شهادة مقدمة لنيل ماجستير، نقود ومالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2006-2007، ص91.

²- نفس المرجع، ص92.

³- نفس المرجع، ص92.

⁴- وديع طوروس، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2011، ص200.

⁵- نور الدين زراري، مرجع سابق، ص93.

الاقتصادي

ج- عمليات السوق المفتوحة: والتي يستطيع من خلالها البنك المركزي الدخول إلى سوق الأوراق المالية وخاصة السندات الحكومية كبائع أو كمشتري، وبفضل هذه العملية فإنه يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، فإذا كان هدفه زيادة المعروض النقدي فإنه يعتمد إلى الشراء وبمقابل ذلك فإنه يضخ نقودا إلى الاقتصاد، أما إذا كان هدفه خفض المعروض النقدي فإنه يعتمد إلى البيع وبمقابل ذلك فإنه يمتص كمية المعروض النقدي الزائد في الاقتصاد¹.

المطلب الثاني: النظام المصرفي

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في محتل النظم الاقتصادية، تزايدت أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرا على الاقتصاديات، وعليه فقد اخذ مفهومه عدة تعاريف وانعكس ذلك على أهميته وعملياته.

تعريف النظام المصرفي :

يعرف النظام المصرفي بأنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان وهو يشمل الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي و الخزينة العمومية².

والنظام المصرفي هو جزء من النظام المالي والمقصود بهذا التعبير وما يقال عنه احيانا الجهاز المصرفي وهو مجموع المصارف.

ومن خلال التعاريف يمكن ان نستخلص ان اهم الخصائص المميزة للنظام المصرفي هي :

كيفية تركيب هيكل وحجم المصارف التي يمكن منها وعدد وتوزيع فروع المصارف في البلاد، ثم ملكية المصارف وحركة دمجها او توحيدها .

أهمية النظام المصرفي:

للنظام المصرفي أهمية كبيرة تتمثل في³:

¹- فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد، الجامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة عدد 14 المجلد 01- 6016، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، ص 158.

²- خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 179.

³ -http/www/onefd .dz

الاقتصادي

- يؤمن النظام المصرفي خدمات عديدة و متنوعة على رأسها تقديم القروض و تجميع الادخار، فالجهاز المصرفي يحتل مكانة هامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.
- فالبنوك تلعب دور الوسيط بين عارضي النقود و طالبيها فهي تساهم في توفير مصادر التمويل للمؤسسات و المستثمرين.
- و النظام المصرفي اليوم أصبح بمثابة الدورة الدموية في جسم اقتصاد أي بلد بل و في الاقتصاد العالمي أيضاً.

عمليات النظام المصرفي

يقوم النظام المصرفي بعدة عمليات متعددة و متنوعة لأنه هو الركيزة الاساسية لأي بلد ، ويتم تلخيص اهم عمليات النظام المصرفي فيما يلي¹ :

1- حجم المصرف وفروعه :

من اهم مقاييس مقارنة حجم مصرف ما بغيره هي : موجودات المصرف ، قروضه للغير ، حجم القروض الاستثمارات كما يعتبر حجم راس المال المملوك من اهم مقاييس بالنسبة للمصارف المنحصصة ، اما فروع المصرف فاهميتها واضحة اذا يمكن الاستدلال على مدى توفر الخدمات المصرفية .

2- ملكية المصارف :

نشأت المصارف بشكل فردي وعائلي ثم تطورت الى شركات مساهمة ، ثم عرفت مرحلة الاحتكار والتركيز حل هذا يتعلق بملكية الفردية للمصارف وقد تنتزع الدولة هذه الملكية وتحيلها الى ملكية جماعية ، فان الدولة الاشتراكية النامية تبدأ بتأميم المصارف قبل تأميم الصناعة والتجارة وغيرها.

3- تأميم المصارف :

من اهم مبررات تأميم المصارف مايلي :

- عدم اكتراث المصارف لمتطلبات التنمية الاقتصادية عند توزيع استخدامات امواله.
- تركيز الدخول والثروات بيد البعض وبالتالي ازدياد التفاوت بين الناس.
- المنافسة الشديدة بين المصارف بهدف تحقيق الربح العاجل.

¹- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، جزائر ، ط4 ، 2008 ، ص37.

الاقتصادي

- التواطؤ مع كبار الزبائن المشتغلين في الاستيراد والتصدير في زيادة اسعار البضائع المستوردة، وتخفيض اسعار البضائع المصدرة وذلك بقصد تهريب العملة الاجنبية.
 - سيطرة راس المال الاجنبي على عدد منها وتوجيه استخدامات اموالها بما يلائم سياسة الممولين الاجانب.
- 4- اندماج المصارف:**

اندماج مصرفين او أكثر قد يحدث في دولة رأسمالية او اشتراكية او نامية، وهو عادة عمليات تأمين المصارف على اساس انه جزء من خطة الجهاز المصرفي، كما يساعد الاندماج على تحقيق خدمات جديدة وتسهيل انتقال رؤوس الاموال بين المناطق الجغرافية المختلفة وتوسيع العلاقات مع المصارف الاجنبية والحصول منها على تسهيلات أكبر خدمات اوسع

5- النظم المصرفية المختلفة: وتكون حسب الدول :

- في الدول الرأسمالية المتقدمة :

يتكون النظام المصرفي في هذه الدول من البنك المركزي ومجموعة من المصارف التجارية، ومجموعة من بيوت المال تعمل كمصارف صغيرة، هذا الى جانب العديد من المنشآت الوسيطة في الاسواق النقدية والمالية ومنها مصارف الاستثمار.

- في الدول الاشتراكية :

ويتضمن نظامها المصرفي في الغال بنك الدولة (المركزي) الذي هو بنك مركزي بنظ الائتمان في ان واحد، أي انه ليس فقط المرجع الاخير للاقراض بل المرجع الوحيد له، الى جانب عدد من المصارف يتولى كل منها وظائف مصرفية معينة.

- في الاقطار العربية :

يمكن تلخيص الملامح العامة للأنظمة في الاقطار العربية بما يلي:

- * كل البلدان العربية انتقلت من الاندماج النقدي كامل مع القوى الاستعمارية (فرنسية، اسبانية، ايطالية) الى شبه استقلال نقدي ثم الى استقلال نقدي كامل في اواخر السبعينات / وتختلف النظم المصرفية من قطر الى اخر.
- * توجد في كل الدول العربية بنوك مركزية (ولو انها لا تسمى كذلك في عدد قليل من الدول وكلها حكومية).
- * تتمتع المصارف العربية بنظام الفروع في الارياف ما يزال دون الحاجة، وهذا ما يؤخر الريف ويؤخر لحاقه بالمدينة.
- * ما تزال البنوك الجنبية تعمل في بعض الاقطار العربية وعموما تلك التي لم تأخذ بمبدأ اميم البنوك.

الاقتصادي

المطلب الثالث: السوق النقدية

وتحتل الأسواق النقدية أهمية كبيرة خاصة في الدول التي تأخذ بنظام إقتصاد السوق . ويعتبر وجود هذه الأسواق ودرجة نموها وتطورها إنعكاس لدرجة نمو وتطور النظام المصرفي عموما والسياسة الائتمانية بشكل خاص . فالأسواق النقدية تقوم بوظائف إقتصادية مهمة لها إرتباط كبير بكفاءة وأداء اقتصاديات الدول .

اولا: تعريف السوق النقدية وخصائصها

يمكن تعريف السوق النقدية وفق المفهوم الضيق على أنها المكان الذي يتم فيه تبادل نقود البنك المركزي عن طريق تحريك الحساب الجاري لدى مؤسسة الاصدار¹ .

وتعرف وفق المفهوم الواسع بأنها سوق الأموال القصيرة الأجل أو الاقراض والاقتراض للأموال القصيرة الاجل والمجسدة ماديا وليست مجسدة عن طريق سندات ديون . حيث تعرض الأموال وتطلب فيما بين الهيئات المالية التي حققت فوائض والهيئات التي تعاني من العجز² .

تعرف سوق النقد على أنها سوق القروض القصيرة جدا، وهو سوق التعامل بين بنوك والذي يضمن تحقيق التوازن اليومي من آجال العمليات المدينة والدائنة للمؤسسات الائتمانية، حيث تقوم البنوك باستثمار فوائضها لدى هذه السوق كما تحصل منو عمى قروض اللازمة استنادا إلى وضعية احتياطاتها لدى البنك المركزي³ .

السوق النقدية هي الشق الاول للسوق المالية، ويمكن تعريفها بأنها تلك السوق التي ينحصر التعامل فيها على الاوراق المالية قصيرة الاجل التي تغطي فترة لا تزيد عن سنة⁴ .

وهي السوق التي من خلالها يمكن الحصول على القروض قصيرة الأجل، أي التي لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة، سواء أكان ذلك من خلال عقد القرض المباشر، أم من خلال إصدار الأوراق المالية التي تتميز بسيولتها العالية، أي التي يمكن تحويلها إلى نقود خلال مدة قصيرة، كشهادات الإيداع القابلة للتداول⁵ .

¹ - علي بطاهر ،اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر ،2005-2006 ،ص ص59-60.

² - نفس المرجع ،ص60.

³ - حليلة عطية ،دور الاسواق المالية في تمويل الاستثمارات -دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة (2008-2013)-،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،الاسواق المالية والبورصات ،جامعة محمد خيضر ،بمسكرة ،2014-2015 ،ص9.

⁴ - ياسين بوعاملي ، الخصصة ودور السوق المالية في تفعيلها ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،التحليل والاستشراف الاقتصادي ،جامعة قنطنينة ،2009-2010 ،ص 44..

⁵ - مبارك بن سليمان ال فواز ،الاسواق المالية من منظور اسلامي ،مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ،جده ،ط1 ،2010 ،ص7.

الاقتصادي

وإنما سميت عرف هذه السوق بـ (سوق النقد) لأنه يمكن تحويل الأصول المالية المتداولة فيها إلى نقود، بسرعة وسهولة، أو لأن هذه الأصول يمكن أن تقوم بوظيفة أو أكثر من وظائف النقود، أو لمجموع الأمرين¹.

إن الأسواق النقدية هي أسواق مالية تتعامل بأدوات استثمارية قصيرة الأجل سهلة التحويل إلى سيولة و التي من أهمها اذونات الخزينة و القبولات المصرفية و ودائع قابلة للمتفاوض، و أوراق ويورودولار... و تتسم هذه الأوراق بخصائص عديدة، تميزها عن غيرها من الأسواق المالية و التي يمكن أن نذكر منها ما يلي²:

1. تتداول في الأسواق النقدية أدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح فترت تسديدها ما بين يوم واحد و في بعض الحالات سنة واحدة و ذلك بشكل عام.
2. تتميز الأسواق النقدية بسيولتها العالية و ذلك لسهولة تحويل الأدوات المتداولة فيها إلى نقود و هذا ما دفع الناس إلى إطلاق اسم الأسواق النقدية.
3. نظرا لتعامل الأسواق النقدية بأدوات قصيرة الأجل و ارتفاع سيولتها فإنها مقارنة بأسواق رأس المال التي تتعامل بالأدوات الاستثمارية طويلة الأجل تعاني من مخاطر اقل للفشل.
4. إن غالبية الأسواق النقدية تتعامل بأدوات ذات قيم كبيرة و بالتالي فإنها في الواقع غالبا ما تكون أسواق جملة لمعاملات كبيرة، تتجاوز في الولايات المتحدة الأمريكية فمثلا مليون دولار و هذا ما يجعل الاستثمار مركزا على المؤسسات الكبيرة بدلا من الأشخاص الطبيعيين أو يجري التبادل من خلال توسط سماسرة أو متاجرين يتركز دورهم في جمع الزبائن في حالات خاصة بالتبادل في البنوك الكبيرة و ذلك لان من الصعب على الصغار المستثمرين تملك هذه الأدوات مباشرة، وهذا بلا شك يقلل من درجة المخاطرة.
5. إن غالبية الأدوات النقدية قابلة للخصم، و ذلك لأنها تباع عادة بأقل من قيمتها المحددة باستثناء الودائع المصرفية.
6. تقوم الأسواق النقدية بممارسة الكثير من وظائف البنوك التجارية و فضلا عن ذلك تتميز بتميز هذه الأسواق بقدرتها على تجاوز التكاليف الفرضية للفوائد المصرفية، و بالتالي فإنها تستقطب الأموال الكبيرة الموجهة لاستثمار في فترات قصيرة.

ثانيا: أهمية الأسواق النقدية

تعدّ أسواق النقد عمى درجة كبيرة من الأهمية للاقتصاد القومي، إذ تؤمن هذه السوق سيولة النظام المصرفي، حيث يمكن للمصارف التجارية أن توظف بعض أموالها بشكل سائل ومأمون، كما أنو يخلق لها منفذا

¹- نفس المرجع، ص8.

²- عبيد بضياف، سوق الاوراق المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة PGS، تخصص مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص ص 5، 6.

الاقتصادي

لاستعمال فوائضها المالية مؤقتا بما يساعد عمى الاحتفاظ باحتياطي نقدي ثابت ومنخفض، كما أن هذه السوق تساعد البنك المركزي عمى تحقيق الرقابة اللازمة وذلك من خلال التأثير عمى كمية وأسعار الأموال السائمة، وذلك عن طريق التدخل في هذه السوق أما لعرض الأموال وطلبها وذلك وفقا للسياسة النقدية التي يقوم البنك المركزي بتنفيذها، كما أن الأفراد يحتاجون إلى الائتمان الاستهلاكي عندما تعجز مواردهم النقدية السائمة خاصة عن مواجهة متطلباتهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمحاكمة لمواجهة نفقاتها الجارية والطارئة والتي تتجاوز الاعتماد الواردة في الميزانية ويعتبر قطاع التجارة أكثر المجالات استخداما للموارد النقدية والتسهيلات الائتمانية، حيث يحتاج هذا القطاع إلى ضمانات مصرفية واعتمادات مفتوحة يستطيع من خلالها أن يغطي احتياجاته من الأصول النقدية، لتأمين استرداد بضائعه من الخارج أو تسويق منتجاته في الداخل¹.

ثالثا: الأدوات المتداولة في الأسواق النقدية

تمثل الادوات المتداولة في الاسواق النقدية فيما يلي²:

أولا : اذونات الخزينة

تصدر من طرف الخزينة المركزية و ذلك للتداول في الأسواق المالية من اجل مدة تتراوح ما بين 3 أشهر إلى 12 شهرا على أساس الخصم مقابل عدم دفع فوائد على هذه الاذونات، فيكون العائد التعويضي (عن الفوائد) عبارة عن الفرق بين سعر الشراء الاذونات و سعرها الاسمي، و هكذا فان الفائدة المدفوعة على الأدوات هي معدل الخصم على سعر البيع - إن أسلوب الخصم يعد تحفيزا على الادخار، حيث يمكن لهم الإفادة من بعض الفوائد المالية المتاحة و عدم تعطلها.

ثانيا : قبولات مصرفية

تعتبر من أقدم الأدوات المعتمدة لتسهيل التبادل التجاري و الذي بدأ استخدامه في أوروبا منذ القرن الثاني عشر، و لكنها لم تدخل أسواق الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1913 . ولم تصبح من الأدوات الرئيسية في الأسواق النقدية إلا في ستينات القرن الماضي، و ذلك بعد التوسع الكبير الذي شاهده التجارة الدولية، ودخول البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى كأهم الأطراف الاستثمارية المهمة بأسواق القبولات المصرفية.

فبفضل هذه الأطراف لم تعد القبولات المعنية أدوات مالية فقط قصيرة الأجل، بل صارت كذلك موارد مالية للبنوك الكبيرة التي تمول التبادلات القصيرة الأجل، والمحفز الأكبر هو الإعفاء من الضرائب.

¹- حليلة عطية ، مرجع سبق ذكر ،ص10.

²- عبير بضياف ،مرجع سبق ذكره ،ص6-9.

الاقتصادي

تصدر القبولات المصرفية عن البنوك التجارية عادة مقابل الخصم المعين، وذلك كوثائق دفع أجلة عند محاولة التجار في بلد ما استيراد سلعة ما من بلد لأخر، فتكون هذه القبولات ضماناً على قيمة هذه السلع التي تسلم من طرف الأجانب إلى المستوردين، و أن ذلك وفقاً للشروط المتفق عليها.

ثالثاً: شهادات الإيداع القابلة للتداول

وهي وثائق تصدرها المصارف التجارية تعطى بموجبها الحق في التبادل، وذلك في فترة تتراوح ما بين شهر واحد و 4 أشهر. و أحياناً اقل من 12 شهر.

وتؤكد هذه الوثائق إيداع مبلغ نقدي معين. وفيما يخص معدل العوائد فإن شهادات الإيداع تحمل سعراً للفائدة يمكن أن يكون محددًا أو ثابتاً.

و تصدر الشهادات المعينة لصالح حاملها أو باسم المشتري الأول علماً بأن المعدل المدفوع قابل للمساومة بين المصدر و المشتري و ذلك حسب ظروف السوق النقدية و يكمن الاختلاف بين هذه الأداة و غيرها هو أنها تحمل فائدة على المبالغ الأصلية، حيث تقابل هذه الوثائق أموال مودعة لدى المصارف و تكون قابلة للتداول لفترة زمنية معينة.

رابعاً: الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية ضمن الأوراق المالية قصيرة الأجل و تتراوح مدتها ما بين يوم واحد و تسعة أشهر وهي غير مضمونة، و تصدر بقيمة كبيرة تبلغ مئة ألف مليون دولار و بالتالي تقوم المؤسسات المعروفة بتصفيتهما الائتمانية العالية (من بين البنوك التجارية و شركات التأمين و صناديق التقاعد الخ..). بإصدارها، ومع ذلك بدأت من خلال السنوات الأخيرة شركات تتسم بمراتب ائتمانية أدنى بإصدار الأوراق المذكورة.

الاقتصادي

المبحث الثالث: عموميات عن التوازن الاقتصادي وعلاقته بالتوازن النقدي

يعد التوازن الاقتصادي هاجسا فكريا لمقرري السياسة الاقتصادية في دول العالم ، و كان و ما يزال كغيره من الموضوعات لا ينفك أن يكون وجها من الايديولوجية الاقتصادية القائمة في المجتمع ، و من ثم فهو انعكاس للفلسفة السائدة في ذلك المجتمع على وفق صانعي القرار و آلياته.

المطلب الاول: مفهوم التوازن الاقتصادي ومجالاته

عرف على أنه الحالة التي ينعدم فيها الضغط نحو التغيير، وعندما يبتعد الإقتصاد عن حالة التوازن، يتحقق عدم التساوي بين الإنتاج والدخل ومستوى الإنفاق، مما يدفع المؤسسات إلى رفع أو تخفيض مستوى إنتاجها¹.

ويعرفه رمزي زكي بأنه: الاختلال بين حجم الموارد المتاحة وحجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، بمعنى آخر أن هذا الإقتصاد يعرف اختلالا توازنيا عندما يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، أو بعبارة أخرى يتحقق التوازن بين كميات الموارد التي ترغب الوحدات الاقتصادية في استهلاكها أو حيازتها أو مبادلتها مع كميات الموارد المتاحة في الإقتصاد ككل².

مجالات التوازن الاقتصادي

يأخذ التوازن الإقتصادي مجالين أساسيين وهما³: التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

1- التوازن الإقتصادي الداخلي: ويقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تحتفي عنده البطالة والتضخم وعدم إرتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات.

ويعتبر اختلال التوازن الإقتصادي الداخلي مؤشر مهم في تفسير الإختلالات الإقتصادية بغرض توجيه السياسة الإقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الإقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية :

¹- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص125 .

²- نعمت الله نجيب إبراهيم: أسس علم الإقتصاد التحليلي الجمعي، ، جامعة الإسكندرية، 2000 ، ص 22.

³- شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تسير مالية عامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، 2009-2010، ص ص 75 ، 76.

الاقتصادي

- أ. توازن الإستهلاك والإنتاج: حتى يحصل هذا التوازن يجب ألا يتعدى نمو الطلب الإستهلاكي (العام والخاص)، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال.
- ب. توازن الإدخار والإستثمار: والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي، ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الإستثمار والإدخار، أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للإدخار الموجود فعلا.
- ج. توازن الموازنة العامة: ويتحقق التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات، وعند غياب هذا التوازن يحدث الاختلال بما يسمى فائضا أو عجزا.
- د. التوازن النقدي: ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد.

2- التوازن الإقتصادي الخارجي: يعرف الإقتصاديون التوازن الإقتصادي الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات، ويجمع الإقتصاديون عموما على أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الاهداف التي ترمي السياسات الإقتصادية بلوغها، ولذلك يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الإقتصادية لأي بلد، بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الإقتصاد. وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الاول وهو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لا يعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الإقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهتم مخططي السياسة الإقتصادية.

المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي¹:

3-1- التوازن في الفكر التقليدي

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله.

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة.

¹- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مالية عامة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص ص 106-113.

الاقتصادي

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج. إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي.

و يبقى توضيح الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي.

3-1-1- التوازن الداخلي

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم.

- إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزنا للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر
- إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

3-1-2- التوازن الخارجي

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل

الاقتصادي

التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية ، وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمبادئهم بالحرية الاقتصادية عموماً، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيراداً وتصديراً، مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلا في مرحلة التشغيل الكامل. من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أن هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي - حيث أن اختلال التوازن في إحدهما سيؤدي حتماً إلى اختلاله في الأخر، غير أن هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالماً يركز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أن واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإن الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنها قد ينجم عنها آثاراً اقتصادية واجتماعية تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

3-2- التوازن في الفكر الكينزي

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أن المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل.

إن منهج كينز على حد قوله كان محاولة للتخلص من القدم وأخطائه وخاصة بعد أن ، عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير، حيث كانت تبحث العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل.، كما أن انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل

الاقتصادي

هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أن انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومن هنا خلص كينز إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنما يحدده الطلب الكلي.

إن منهج التحليل الكينزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الامر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع.

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري- اقتصاد مغلق-، وأوضح أن الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهما بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأن ميله الحدي يتناقض مع زيادة الدخل-قانون كينز السيكلوجي-، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعاً للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أن قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق

وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي:

3-2-1- التوازن الداخلي

تعتبر النظرية الكينزية أن المساواة بين الادخار والاستثمار

(S=I) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر: الاستثمار أنه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية⁴

$$Y = E = C + I = C + S \quad S = I$$

الانفاق: E؛ الاستهلاك: C؛ الاستثمار: I؛ الادخار: S؛ الدخل: Y

إن جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنه انطلق من وضعية الاختلال، منفا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الإدخار .

الاقتصادي

إن شرط التوازن في النظرية الكنزوية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة

مما سبق يتضح أن كينز رفض فكرة أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائياً على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزءاً للادخار، ويرى كذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

ونخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أن هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

- الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك؛

- الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكنزوية.

3-2-2- التوازن الخارجي

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغييرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي.

وكما لاحظنا سابقاً أن كينز حث على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أن الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C + S = C + I \quad S = I \dots\dots\dots 1$$

الاقتصادي

$$Y = C+S+T=C+I+G \quad S+T=I+G \dots \dots \dots 2$$

$$Y = C+S+T+M=C+I+G+X \quad I+G+ X-M = S+T \dots \dots \dots 3$$

Y: الدخل، T: الضرائب، G: الإنفاق الحكومي، C: الاستهلاك، I: الاستثمار، M: الواردات؛
X: الصادرات.

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أن الدخل يرتفع وبما أنه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد.

مما سبق يتضح أن كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإن تغيرات مستويات الإنتاج في النظرية الكينزية تحل محل تغيرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أن معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أن المعالجة الكينزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنما تتم من خلال تغيرات الدخل الوطني، كما أن استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي. بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين والكينزيين اتضح أن كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلا كمتغيرات تابعة لتغيرات مستويات الأسعار وسعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيرات مستويات الدخل عند الكينزيين وعندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية في حين فيما يؤمن الكينزيون بالمواءمات التي تحدثها تغيرات الدخل الوطني وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائماً بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي.

المطلب الثالث: التفسير النقدي و التوازن العام

من خلال النظرية الكلاسيكية لاحظنا أن السياسة النقدية غير فعالة فلا تؤثر تغيرات كمية النقود في القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية (كالدخل التشغيل سعر الفائدة) والتي تتحدد بدورها في الجانب الحقيقي للنظام

الاقتصادي

الاقتصادي (فصل جانب النقدي عن الجانب الحقيقي في التحليل) و قد ظل هذا الفكر سائدا و مقبولا حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي و بالتحديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية العام (1929) و ما نتج عنها من انخفاض في الطلب الفعلي ، مما ادى الى ظهور تيار فكري جديد حول تقديم صورة أكثر تطورا لنموذج يتحقق فيه التكامل ما بين المتغيرات النقدية و المتغيرات الحقيقية ، و بما أن كينز أول من ربط بين القطاعين النقدي و الحقيقي في نظرية واحدة من خلال سعر الفائدة و الدخل لتحقيق التوازن بينهما و عبر منحنيات (LM) التوازن النقدي (IS) التوازن السلعي ، فإننا يمكن استخدام النموذج الكينزي لتوضيح هذا التوازن ، مثلما استخدمه الاقتصادي الانجليزي هيكس (HICKS) لأول مرة في التواصل الى نموذج التوازن العام ، لذا فإن نقطة الانطلاق في هذا النموذج تبدأ من التوازن الكلي العام .

أما سعر الفائدة لا يمكن تقديره بشكل مؤكد ، إلا إذا عرفنا مسبقا مستوى الدخل الحقيقي أو افترضناه ثابتا ، و هذا يقودنا الى استنتاج بأن سعر الفائدة و الدخل الحقيقي لا بد أن يتقرا معا ، و هذا لا يتحقق إلا إذا تحقق التوازن الكلي العام في الاقتصاد ، و قبل الشروع في كيفية تأثير عرض النقود في وضع التوازن العام لا بد من توضيح بعض مفاهيم هذا التوازن ، إذ ينقسم الاقتصاد الكلي على ثلاثة قطاعات رئيسية هي¹:

- **قطاع السلع و الخدمات** و هو ما يسمى بالقطاع الحقيقي و يتمثل بسوق المنتجات ، و هو عبارة عن مجموعة أسواق للسلع و الخدمات المنتجة في البلد ، و التوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي الطلب الكلي مع العرض (الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط)، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي بالمنحنى (IS) ن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل و سعر الفائدة و تجعل سوق السلع و الخدمات في التوازن.

- **القطاع النقدي** و يتمثل بسوق النقود و في حالة استخدام نظرية الأموال القابلة للإقراض فإنه سيمثل بسوق الأموال القابلة للإقراض ، أو سوق الائتمان ، و التوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي عرض النقود مع الطلب عليها ، أو عرض الأموال القابلة للإقراض مع الطلب عليها ، و تمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (LM) و إن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل توليفة من الدخل (Y) و سعر الفائدة (R) تجعل سوق النقود في التوازن.

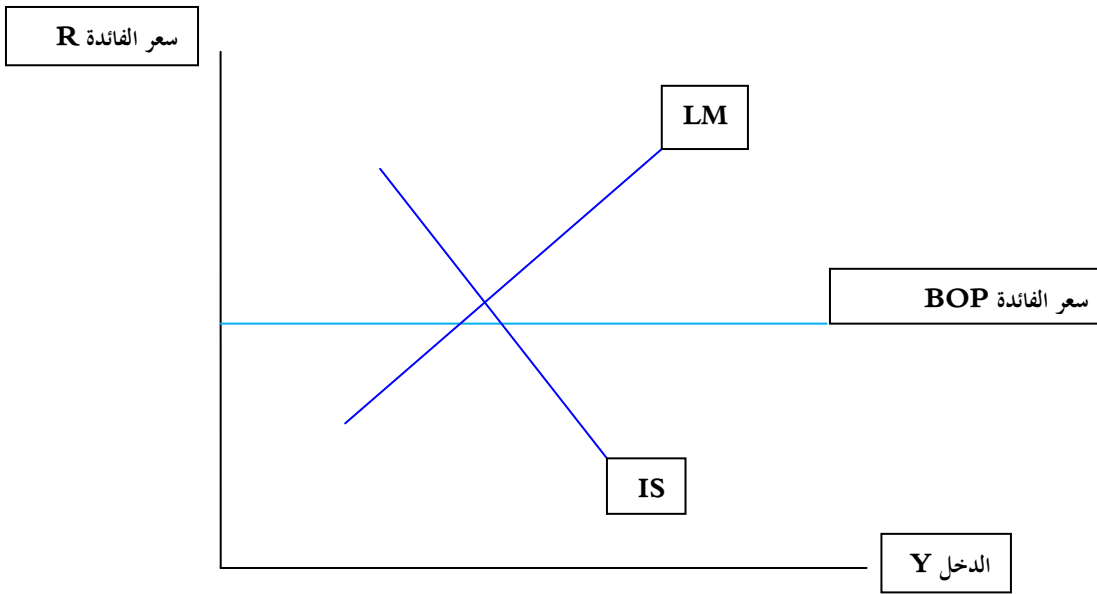
- **القطاع الخارجي** يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات و استيرادات سلعية و خدمية) ، و المعاملات النقدية مع البلدان الأخرى ، و تظهر هذه المعاملات في ميزان المدفوعات الخارجية و سوق المعاملات الأجنبية و التوازن في هذا القطاع يتطلب تساوي صافي الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية او النقدية ، و يتحقق هذا في حالة توازن ميزان المدفوعات الخارجية و توازن سوق العملات الأجنبية و تمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (BOP) و إن أية نقطة على هذا المنحنى تمثل المحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل و سعر الفائدة ، و

¹- منصور شريفة السياسة المالية كالية لتحقيق التوازن الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،اقتصاد دولي ،جامعة وهران 2، وهران ،2015-2016، صص161،162.

الاقتصادي

الذي يعكس بدوره توازنا بين تدفق رأس المال و ميزان الحساب الجاري ، و عندما منحنيات الثلاثة (BOP , LM , IS) في شكل واحد فإنها تعكس توليفة من الدخل و سعر الفائدة يتحقق من خلالها التوازن في الاسواق الثلاث (التوازن الكلي العام) ، و مثلما هو موضح في الشكل رقم 1 التالي:

شكل رقم 1: منحنيات (BOP , LM , IS) و التوازن الكلي العام



المصدر: منصور شريفة السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، وهران، 2015-2016، ص162.

الخلاصة:

نستخلص من هذا الفصل ان النظام النقدي هو الركيزة الاساسية لكل دولة من دول العالم واي نمو او استقرار اقتصادي راجع الى حسن وضع هذا النظام .

واي اصلاح نقدي تقوم به اي دولة راجع الى هدف تحسين النظام نقدي من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي سواء داخلي او خارجي.

الفصل الثاني

الاصلاحات النقدية في الجزائر

1.2 تمهيد

2.2 الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط

3.2 الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

4.2 الاصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض

5.2 خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي, ولقد تعرضت الى عدة اختلالات استوجبت عليها القيام بعدة اصلاحات يدفع بعجلة النمو نحو التقدم,

ولقد وضعت هذه عدة إصلاحات بهدف تحقيق أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكان إصلاح عام 1990 ابرز اصلاح بصدور قانون النقد والقرض الذي كان البنك المركزي الجزائري أول من استفاد منه , حيث منحه هذا القانون استقلالته , فصار يهدف أساسًا بعد استرجاع مكانته الحقيقية إلى المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية والمحافظة على استقرار الأسعار

وبناء على هذا الطرح قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث, حيث نتناول في أولها الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط, وفي الثاني نتطرق الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق وفي الثالث الاصلاحات النقدية في الجزائر حاليا.

المبحث الاول: الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط

شهدت فترة الثمانينات اصلاحات عديدة شملت المنظومة المصرفية والمؤسسات العمومية، ولقد كانت هذه الاخيرة تعاني من الضخامة والتعقيد وتشابك المهام، كما ان السياسة التمويلية التي اعتمدت عليها السلطات اظهرت عدم فعاليتها مما عجل في القيام باصلاحات بداية من سنة 1986 لمراجعة نظام التمويل للاقتصاد من خلال وضع اليات لتسيير المصارف لتنميتها من القيام بدورها بفعالية التمويل.

استمرت الاصلاحات خاصة مع بروز الازمة الاقتصادية الحادة سنة 1986 التي نشأت بسبب انخفاض اسعار البترول، وكان لها تأثير سلبي على المؤسسات التي اصبحت تجد صعوبة في الحصول على اعانات الخزينة نتيجة تدهور الحاصل في الموارد المالية للدولة فتقرر منح الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية في 1988.

المطلب الاول: اصلاح السبعينات

ان اصلاحات 1971 اعطت للمؤسسة الاشتراكية استقلالية في تسيير وليس في الجانب المالي فالدولة تمارس عليها وعلى مواردها المالية رقابة مركزية بتزويدها بخطة مركزية تخص تمويلها، على ان تعمل المصارف الممولة لها تنفيذها وممارسة الرقابة عليها.

اولا: الدوافع والاهداف من اصلاح السبعينات:

تتمثل الدوافع والاهداف من اصلاح السبعينات فيما يلي¹:

- غياب القانون المصرفي العضوي، حيث لم تعرف الفترة السابقة لسنة 1971، وكذلك حت سنة 1986، اي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، حيث كاتن هناك فوضى وقوانين مبعثرة وعدم انسجام القانون التشريعي.

- وجود نزعات وظيفية على مستوى الهيئات والمؤسسات المالية، وذلك على مستويي:

✓ السلطة النقدية بين (البنك المركزي) BC و TP ممثلة للوزارة المالية من حيث اصدار الاوامر الى بقية المؤسسات المالية.

✓ على مستوي البنوك الاولية حول كيفية جمع الودائع ومنح الائتمان، والذي ادى الى عدم احترام مبدأ التخصص وبالتالي فوضى المهام.

¹ صالح مفتاح، " النقود والسياسة النقدية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)", رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص ص 223-224.

الجزائر

- التدخل المباشر للوساطة المالية، لاسيما من طرف TP في تمويل الاقتصاد، لاسيما منح القروض والاستثمارات فيما كانت البنوك عملياتها الاقراضية خاصة بقروض الاستغلال، رغم اهمية الموارد لديها.

ان الاصلاح 1971 جاء ليكرس تعزيز تخطيط التمويل ومركزتها من خلال الاعتبارات التالية:

- ✓ ضرورة التوافق العام للتنظيم الاقتصادي ونظام التمويل مع التوجه الجديد في التسيير في شكل مخططات.
- ✓ تعظيم مركزية القرارات الاستثمار المباشر مع المخططات بإتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه.
- ✓ ارتفاع مستوى الاهداف على صعيد الاستثمار وذلك لا يتحقق الا بنظام تمويل مخصص للأهداف المسطرة.

ثانيا: اصلاح 1971:

لقد ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي، وفي هذا النوع من الاقتصاد حيث تملك الدولة بالكامل لوسائل الإنتاج، فإن كل القرارات المتعلقة بالتمويل، الاستثمار، الإنتاج والتوزيع تتخذ بطريقة إدارية وبيروقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تعود ملكية رؤوس أموال البنوك العمومية كلية إلى الدولة، ومنه فإن كل القرارات الهامة المتعلقة بالنظام المصرفي، كانت تتخذ مركزيا وبطريقة إدارية كذلك، أي البنك لم يكن له أي رأي في اختيار التمويلات لمشاريع الاقتصادية التي يراها مناسبة بل يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع¹.

كما أجبرت الدولة المؤسسات العمومية بتوطين كل عملياتها المالية في مختلف البنوك²، حتى يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات داخل مشاريعها الاقتصادية في إطار البرامج المخططة، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية، فالحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال.

وجاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس تعزيز تخطيط عمليات التمويل ومركزتها في ثلاثة اعتبارات أساسية³:

- ضرورة التوافق العام للتنظيم الاقتصادي ونظام التمويل مع هذا التوجه في شكل مخططات؛
- تعظيم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع المخططات بإتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه؛

¹ - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.70.

² - Ammour Benhalima, Le système bancaire algérien- textes et réalité-.Dahleb, Alger, 1997,p.19.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003، ص.177، 178.

الجزائر

- ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار وذلك يتحقق بنظام التمويل المخصص للأهداف المسطرة .
- كما حدد الإصلاح المالي لعام 1971 أنماط ثلاثة لتمويل الاستثمارات المخططة وهي¹ :
- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة، والبنوك الأولية والمؤسسات .
- ومن أهم الخصائص التي تميز بها نظام التمويل الوطني في فترة السبعينات نجد² :
- تعاضد دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي ، فهي تعتبر المتسبب الأول ، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي ، كما تتكفل بتوزيع القرض وتبعاً لذلك، فقد همش دور النظام البنكي ، وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القرض ورسم السياسات الإقراضية .
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة، حيث نجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكاً، كما نجد البنك المركزي في السنوات الأولى من الاستقلال يتدخل وبطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، ونجد أن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من اختصاص بنوك تجارية أخرى .وقد ولد هذا التداخل غموضاً على مستوى نظام التمويل، وأدى هذا الغموض إلى تراكم التناقضات وتزايد المشاكل .
- إن النظام البنكي ذو مستوى واحد، وهذا يعني أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع على مستوى واحد، ولا يملك البنك المركزي عملياً سلطة حقيقية على سلوك هذه البنوك .
- توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة، بمعنى ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي، وفي كثير من الأحيان، ولد مثل هذا الأمر بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية

¹ - سعيدة بوزيدي، "الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق". الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، أبريل 2003، ص.5.

² - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص.184، 185.

الجزائر

- القرض، ونتيجة ذلك هو تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك والمؤسسات، وحتى على التوازن المالي الداخلي للبلاد .
- النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص، وهذا يعني أن كل بنك، يتكفل بتمويل مجموعة من فروع الاقتصاد الوطني، وليس له الحق في تمويل فروع هي من اختصاصات بنك أخرى.
 - خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوطين المسبق والوحيد، فالبنوك لا يمكنها أن تمنح القروض وفق الفرص المتاحة، ولكن يمكن أن تمنح القروض فقط إلى المؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب إلى المعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في كل الأنظمة البنكية؛ ويجب التذكير أن البنوك وكذلك المؤسسات ليست مخيرة في عملية التوطين، باعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة .
- والملاحظ أن هذه الخصائص جميعها كانت في الحقيقة من العوامل التي عرقلت تطور النظام البنكي الوطني، مما انعكس سلبيا على الواقع الاقتصادي و أخره على تحقيق أهدافه المرجوة منه، مما تطلب الأمر إدخال إصلاحات مختلفة وعميقة على الاقتصاد الوطني.

ثالثا: نتائج اصلاح 1971:

لقد استخلصت اصلاحات 1971 بنتائج تمثلت فيما يلي¹:

- عدم قدرة البنوك على متابعة ومراقبة المؤسسات العمومية، نظرا لعدم توفر وسائل جمع المعلومات حول الوضعية الحقيقية لها (نظام محاسبة معقد) مما خلق غموض بسبب عدم الالتزام بكشف التقارير التفصيلية لعملياتها.
- اجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة شكل خلل كبير في النظام المالي وخلق عجز دائم وهيكلية وندرة في السيولة تم تغطيته بإصدار وهمي من طرف BC.
- عدم ممارسة البنوك لدورها ووظائفها التقليدية المتمثلة في الوساطة المالية، نظرا لتوفر امكانية اعادة التمويل من طرف BC، حول هذه البنوك الى صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب الحاجة الاستهلاكية وليس الانتاجية.
- الهدف الاساسي الاصلاح هو تحويل B2 الى تنفيذ ورقابة للخطط المسطرة.

¹ - حسان حباية، " أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، التجارب المصرفية والمالية العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، اتحاد المصارف العربية، المجلد 22، العدد 2، 2012 ص 52.

الجزائر

- افتقدت البنوك دورها الريادي في تعبئة الادخار المحلي وحشد الامكانيات المالية المتاحة مما ساهم في غياب ثقافة الادخار المحلي.
- تفاقم العجز لدى TP الناجم عن تكفلها بمهمة تغطية الخسائر المتراكمة لمؤسسات القطاع العام.
- اختلال عمل المصارف نتيجة تحميلها عبئ تمويل أنشطة المؤسسات العمومية العامة وتراكم ديونها التي لم تسدد.

المطلب الثاني: الاصلاح النقدي قانون نظام البنوك لسنة 1986

إن الاصلاح لم يقتصر على القطاع الحقيقي فحسب بل مس كذلك القطاع المصرفي , بحيث في سنة 1986 صدر قانون بنكي جديد يحمل في ثناياه العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي ذو المستويين , كما هو عليه الحال في اقتصاديات السوق , بحيث أسس للامركزية النظام المصرفي وإعطائه استقلالية نسبية ومرونة أكبر وإزالة الغموض في ممارسة الاختصاصات والصلاحيات بوضع إطار قانوني جديد لسد الفراغ التشريعي الذي لم يكن يلزم أي هيئة مالية على أداء دورها . ومنح هذا القانون الصادر في 19 أوت 1986 نمط تسيير جديد للبنك والقرض , واستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن الخطر وكلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي , بالإضافة الى ذلك تم إنشاء مجلس للقرض والمخطط الوطني للقرض.

اولا: ابعاد ودوافع الاصلاح النقدي لسنة 1986

تتمثل دوافع وابعاد اصلاح قانون نظام البنوك وشروط الاقراض فيما يلي¹:

- رغبة الدولة في إعطاء مرونة واستقلالية نسبية للنظام المصرفي وذلك بوضع الاطار القانوني لتسيير القروض وتعميمه على كل المؤسسات المصرفية والمالية
- التبعية التمويلية للمؤسسات الاقتصادية للدولة ادت الى حدوث اختلالات مالية وبتالي ضرورة اعادة تنظيم العلاقة التمويلية
- الوضع المتأزم للاقتصاد الجزائري ، الناتج عن الضغوطات المالية الداخلية والخارجية في ظل تراجع المداخيل النفطية لتدني سعر النفط في السوق العالمية .
- الاصلاح المالي كان يهدف الى اعطاء المصارف اليات العمل (وظائف) الضرورية كي تتمكن من الاندماج في ترسانة الاصلاحات الاقتصادية التي تستهدف الدولة.

¹- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص233.

الجزائر

- ظهور افكار جديدة ابتعدت عن التوجه الاشتراكي نحو تبني اقتصاد الحر.
- تغير النظرة الى اهداف المؤسسات الاقتصادية من شكل اجتماعي الى اقتصادي.
- ضرورة مواكبة القطاع المصرفي للتحويلات الوضع الجديد في الاقتصاد واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.

ثانيا: مضمون الاصلاح النقدي لسنة 1986

وتمثل مضمون اصلاح قانون نظام البنوك وشروط الاقراض في :

أ- إعادة هيكلة النظام المصرفي:

جاء القانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 بعدة تغييرات على مستوى هياكل النظام البنكي , إذ فرق بين البنك المركزي وبين البنوك والبنوك المتخصصة.

وبالنسبة للبنك المركزي أصبح يتكفل بأداء المهام الأصلية للبنوك المركزية مثل¹:

- احتكار امتياز الاصدار النقدي.

-تنظيم التداول النقدي.

-مراقبة توزيع القروض للاقتصاد.

-تسيير احتياط الصرف.

وكذلك استعاد البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية من خلال المادة 19 من القانون 86-12 لما في ذلك من تحديد لسقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض بهدف الحد من الاعتماد على الاصدار النقدي في التمويل الاقتصادي . وفي هذا الشأن إعادة النظر في طبيعة العلاقات التي تربط مؤسسة الاصدار النقدي بالخزينة العمومية . وشجع القانون البنوك القيام بالنشاطات التقليدية كتعبئة الموارد الادخارية ومنح الائتمان في إطار المخطط الوطني للقرض الذي يكون منسجما مع أهداف المخطط الوطني للتنمية ويراعي خطر العمل المصرفي بمتابعة استخدام القرض و يميز القانون بين نوعين من مؤسسات القرض البنوك ومؤسسات القرض المتخصصة , وبفضل هذا القانون أصبح بإمكان مؤسسات القرض إصدار سندات قروض متوسطة وطويلة

¹ - قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19/08/1986 - المادة رقم 12-15-17-27-14.

الجزائر

الأجل على المستوى الوطني للاكتتاب فيها لدى الأفراد , وكان أول بنك أصدر مثل هذه السندات هو بنك الفلاحة والتنمية) . الريفية على شكل السندات الذهبية أو سندات القمح الذهبي¹ .

من أجل حماية المودعين تم إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي ممثلة في لجنة مراقبة عمليات البنوك وهيئات استشارية (ممثلة في المجلس الوطني للقرض) باعتبار ودائعهم ديون لا بد أن ترجع لأصحابها فأهتم القانون بتأمين وضمان الودائع والمحافظة على الأسرار البنكية للزبائن² .

ب- المخطط الوطني للقرض:

إن من ضمن ما جاء به القانون 12/86 المتعلق بالنقد والبنوك المخطط الوطني للقرض الذي يعد لوحة قيادة للتحكم في التطورات الاقتصادية من خلال الوسائل المالية . وكان المخطط يهدف الى إحداث انسجام بين الحقل المالي والمتغيرات الحقيقية للاقتصاد الوطني , ويندرج المخطط الوطني للقرض ضمن فلسفة عدم التناقض مع المخطط الوطني وهو يعرف الفعل النقدي من خلال ما حددته المادة 26 بما يلي³ :

__ حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض .

__ حجم القروض الخارجية المجددة .

__ مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد .

__ كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة .

كذلك المخطط الوطني للقرض يهدف الى تجاوز مرحلة التخطيط لتوزيع القروض التي تميز أسلوب التمويل الاقتصادي السائد آنذاك للوصول الى مرحلة التخطيط المالي الذي يهدف الى تحقيق أهداف تتعلق بتعبئة الموارد من هيئات القرض , وإعادة التمويل من البنك المركزي , و تتعلق بمديونية الخزينة , وبصفة أساسية المديونية الخارجية .

¹ - صالح مفتاح , النقود والسياسة النقدية مع الاشارة الى حالة الجزائر , مرجع سبق ذكره , ص 231 .

² - قانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986- المادة رقم 39-50-36 .

³ - على بظاهر , اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية , أطروحة لنيل ش هادة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية , تحليل اقتصادي , جامعة الجزائر , 2005-2006 , ص ص 152,153 .

ج- علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية:

إذا كانت الخزينة العمومية قد استفادت لفترة معينة من مواردها خاصة المحققة بفضل قطاع المحروقات ، فالوضعية تغيرت بعد أزمة 1986 وتضاعفت بالمقابل حقوق البنك المركزي على الخزينة ليس فقط لتمويل الاستثمارات المعهودة ، وإنما كذلك للعجز الميزاني الناتج عن الأزمة حقوق الخزينة على المؤسسات الوطنية تجاوزت وبكثير ديونها تجاه البنك المركزي الجزائري ونتج عن تداخل صلاحيات الخزينة مع السلطة النقدية مديونية كبيرة للخزينة تجاه المنظومة المصرفية ، حيث ارتفعت هذه المديونية في سنة 1989 الى حوالي 108 مليار دينار كدين تجاه البنك المركزي وحوالي 10 مليار دينار كدين تجاه البنوك التجارية ، وهذا يمثل تقريبا % 32.5 من الناتج الداخلي الاجمالي لنفس السنة¹.

ونتيجة العلاقة غير الطبيعية بين الخزينة العمومية والبنك المركزي الجزائري وما خلفته من مشاكل عديدة ، وفي ظل الاصلاحات المتخذة تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي وخصوصا لسبب تمويل الاستثمارات والاعتماد بالمقابل على البنوك التجارية ، وهو ما يعني سحب تدريجي لمسؤولية الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة المنتجة للمؤسسات الوطنية، كما تم الاعتماد على إصدار الخزينة لسندات التجهيز والمساهمة في السوق النقدي بهدف الحصول على الموارد.

ثالثا: سلبيات مرحلة الاصلاح النقدي لسنة 1986

تمثلت سلبيات مرحلة الاصلاح النقدي لسنة 1986 فيما يلي²:

- محدودية صلاحيات البنك المركزية.
- سيطرة الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل التي هي في الأساس من مهام البنوك التجارية.
- شمولية صلاحيات وزارة المالية والتي وصلت إلى درجة تحديد أسعار الفائدة الموكلة في الأساس إلى البنك المركزي.
- طبيعة ملكية البنوك التجارية والتي كانت ملكا للدولة حيث كانت مجرد أداة لتنفيذ سياسات الحكومة.
- ضعف معدلات الفائدة التي لم تكن تشجع عملية الادخار حيث استقر هذا المعدل على نسبة 2.75 % من سنة 1972 إلى غاية 1986 حيث وصل إلى نسبة 5% .

¹ - Ammour Benhalima , le Système bancaire algérien texte et réalité, édition dahlé, 1997, p 40

² - علي سنوسي ، محاضرات في النقود والسياسة النقدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2014-2015.

- اقتضت مهمة البنوك التجارية على جمع الموارد وتخصيصها أو توجيهها وفق ما ينص عليه المخطط الوطني للقرض والمتضمن ضمن الخطة الوطنية للتنمية، كان النشاط البنكي في هذه المرحلة مقيدا ضمن المخطط الوطني للتنمية والمخطط الوطني للقرض.

المطلب الثالث: إصلاح قانون استقلالية المؤسسات و السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المخطط

إن قانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وهو قانون معدل ومتمم لقانون 86-12 ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، كما شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس جل القطاعات الاقتصادية ولقد مست هذه الإجراءات المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية وذلك عبر صدور قانون 88-01 و 88-06 وجاء هنا القانون تدعيما للقانون السابق وليتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسات، وقد أكد هذان القانونان على الطابع التجاري للبنوك، ولها القدرة على إبرام العقود بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام المعمول بها، ويأخذ البنك قانونا على شكل شركة مساهمة يتكون رأسمالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة، ترجع ملكيتها للدولة ويمكن تلخيص العناصر التي جاء بها الإصلاح فيما يلي¹:

✓ بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، أي أن البنوك تخضع لقواعد التجارة ونشاطها، ويقوم على مبدأ تحقيق الربحية والمردودية

✓ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي) كالحصول على السندات، الأسهم)، كما يمكنها أن تلجأ للجمهور من أجل الإقراض على المدى الطويل ويمكنها طلب القروض الخارجية.

✓ أما على المستوى الكلي فإنه تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية

وعليه يمكن القول أن إصلاحات عام 1988 قد أحدثت تغييرات هامة في الجهاز المصرفي بحيث²:

- ✓ أعطى للبنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية.
- ✓ سمح للبنوك بالحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل في الأسواق الداخلية والخارجية.
- ✓ التحلي على مبدأ التوطن البنكي.
- ✓ إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.

¹ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 7، 2010، ص 195

² - علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص 185.

الجزائر

- ✓ إلغاء النظام بالرخصة العامة للاستيراد وتعويضه بميزانية العملة الصعبة.
- ✓ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

اولا: نتائج اصلاح قانون استقلالية المؤسسات

- استمرار تراكم العجز في التمويل الاقتصاد وضعفا في الاداء التنموي.
- الفشل في تجسيد الاهداف المسطرة في اطار كل سياسة مع تازيم الظروف والعوامل المحيطة (داخليا او خارجيا).
- تعقد الازمة الاقتصادية خلال هذه المرحلة ، ادى الى فشل الدولة في خلق اقتصاد يقوم على اسس الربحية والمردودية.
- تجريد البنك المركزي(BC) من مهامه واغلب صلاحياته سابقا جعله جهازا عجزا عن القيام بوظائفه التقليدية لاسيما في تخفيف الاثار الانكماشية والتضخمية باستعمال ادوات السياسة النقدية.
- الاصلاح المالي كان تمهيدا حقيقي لتخلي الدولة عن مركزية القرارات وابتعادها عن التخطيط المركزي.
- احكام القانونين كانت متناقضة بين التخطيط والاستقلالية في النظام المالي ، ويتجلى ذلك من خلال التناقض بين صلاحيات المخولة للبنك المركزي(BC) والبنوك التجارية فالمشرع يدعو الى لا مركزية القرارات على مستوى BC و B2 (البنوك التجارية) ومن جهة اخرى يدعو الى تنفيذ المخطط الوطني للقرض كجزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتنمية.
- اصلاحات 1988 و 1986 لم يتم تطبيقها لان عملية الاصلاح تمت في وقت كان فيه الاخير لا يبحث عن المردودية والربحية، بل كان يعاني من مخلفات التسيير السابق المنبثق عن اصلاحات 70 كما ان الدولة كانت منشغلة بأوضاع المؤسسات العمومية وتحقيق هذا الغرض يتم في جزاء منه عبر البنوك.
- فشل الاصلاحات كان راجع الى ان العملية المناسبة -تأخذ نشرها- وتزامنها مع الازمة النفطية والى فرضت على البنوك التوجه نحو اقتصاد السوق.

ثانيا: السياسة النقدية في ظل الاقتصاد المخطط

قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسالة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود ك رأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول). لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي أنها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية¹ :

- ❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- ❖ تسيير نقدي إداري ليّن يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها.
- ❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.

¹ - عبد القادر لحوّل، أثر السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2006، جامعة سعيدة، ص 15، 16.

الجزائر

- ❖ طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
- ❖ الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
- ❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

المبحث الثاني : الإصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

على الرغم من إصدار القانون 86-12 والقانون 88-06 المعدل والمتمم له، والقانون 88-01 إلا أنها لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 وسنحاول التطرق إلى جميع جوانبه من خلال ما يلي:

المطلب الأول: دوافع صدور قانون النقد و القرض 10/90

إن المشاكل الناجمة من جراء انتهاج الجزائر للسياسة الاشتراكية ، فرض عليها أن تعيد النظر في بنية القطاعات الاقتصادية ، و بالأخص القطاع المالي الذي يعد المورد الأساسي لتمويل القطاعات الأخرى، ويمكن تلخيص المبررات التي أدت إلى إصلاح الجهاز المصرفي فيما يلي¹:

1- بصفة عامة نجد ان في هذا النوع من التنظيم (التنظيم الاشتراكي)، خلطا بين الدائرة الحقيقية ، و الدائرة المالية و النقدية ، مع السيطرة للأولى على الثانية.

و التي تعد من أساسيات التخطيط المركزي الذي و بمجرد تطبيق الخطة الإجبارية ، تصبح مهمة القيام بالتمويل هي الأخرى تتم بصفة إجبارية و بطريقة آلية.

2- ازدواجية دائرة تداول النقد : و يتميز هذا النظام بوجود دائرتين لتداول النقد:

الأولى يتداول فيها بشكل كتابي، في ظل ما يعرف بخطة القرض و هذا بالنسبة لقطاع المؤسسات الإنتاجية العمومية .

والثانية يتم فيها تداول النقد في شكل قانوني ، و من طرف قطاع العائلات في إطار ما يسمى بخطة الصندوق ، و لكن هذا لا يعني انه لا يوجد علاقة بين هتين الدائرتين، بل عادة ما يوجد بعض التداخل ، و الدليل على ذلك و جود ادخار مالي خاص و مؤسسات إنتاجية خاصة.

3- فقدان النقد لبعض وظائفه الأساسية : إن الوظيفة الأساسية للنقد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية العمومية ، هي وظيفة وحدة حساب أي انه لا يمثل أية قوة شرائية لها. بل يمكنها فقط من اقتناء السلع و الخدمات في السوق الرسمية ، و لا يؤدي النقد في تخصيص الموارد لان ذلك من صلاحيات هيئة التخطيط المركزية، أي أن تخصيص الموارد يتم بطريقة إدارية و ليس اقتصادية .

¹ - محمد سحنون، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وافاق مستقبلية، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في اللفية الثالثة، جامعة منتوري، قسنطينة، يوم 06-07، جوان 2005، صص 2-5.

الجزائر

أما الدور الذي يلعبه النقد بالنسبة للعائلات و المؤسسات الانتاجية الخاصة فهو يمثل قوة شرائية فعلية تمكن من اقتناء السلع و الخدمات ليس فقط من السوق الرسمية بل حتى من السوق غير الرسمية التي تميز الاقتصادات المخططة مركزيا.

4- سيطرة دور الخزينة في مجال التمويل : زيادة على سيطرة الدائرة الحقيقية على الدائرة المالية و النقدية يلاحظ في إطار هذه الأخيرة نفسها سيطرة الخزينة العمومية على باقي الجهاز. فقد تولت الخزينة مهمة تمويل الاستثمارات العمومية طويلة المدى، و اقتصر دور البنوك التجارية على التمويل المتوسط و القصير المدى. أما البنك المركزي فقد كان مجبرا على اعادة تمويل البنوك باستمرار . و البيانات التالية توضح حصة الخزينة في تمويل الاستثمارات العمومية:

الجدول 01: نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات العمومية خلال المخططات التنموية

السنة	1973-1970	1977-1974	1979-1978	1984-1980	1987-1985	1989-1988
النسبة	%29.6	%32.1	%24.69	%47.7	%63.6	%64

المصدر: سحنون محمد ،اصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وافاق مستقبلية ،ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،يوم 06-07 ، جوان 2005 ،ص3.

5-عدم استقلالية الجهاز المصرفي فعلا فالبنك المركزي و البنوك التجارية ، لا تتمتع بأدى استقلالية لا في مجال منح القروض (نظرا لكون التمويل يتم آليا بعد اتخاذ قرار الاستثمار) و لا في اختيار الزبائن ، نظرا لمبدأ التوطن الإيجابي الوحيد.

وليس للبنك المركزي أية سلطة يمارسها تجاه البنوك التجارية و لا لهذه الأخيرة سلطة تمارسها على زبائنها. كأن البنك المركزي و البنوك التجارية موضوعين في مستوى واحد، وكلاهما يخضعان للخزينة العمومية ، وكذا المؤسسات الإنتاجية العمومية.

و بالتالي فإن الجهاز المصرفي لا يختلف عن نظام البنك الوحيد من حيث نشاط التمويل.

6-حجم قروض الاستغلال المقدمة للقطاع العمومي. وفيما يتعلق بتقدير الاحتياجات من هذا القرض يمكن ملاحظة ما يلي:

-المرسوم المؤرخ في 15 جوان 1970، فرض على المؤسسات المالية مخططا ماليا و استغلاليا، يوضح حاجياتها في شكل قروض استغلال مرتبطة ببرامجها الإنتاجية السنوية.

الجزائر

-البنوك التجارية و حدها لها القدرة على مناقشة المخطط المالي دون تدخل المؤسسات العمومية.

-هذا المخطط المالي يعتبر كإجراء بيروقراطي يهدف إلى الحصول على القروض قصيرة الأجل و التموينات... إلخ.

-تكاليف القروض قصيرة الأجل لم تتغير من 1972 إلى أكتوبر 1986 و سعر فائدة هذه القروض يتراوح بين 5% و 6.5% بالنسبة للزراعة و 7% بالنسبة للميادين الأخرى.

-قلة تكاليف تمويل البنوك من قبل مؤسسات الإصدار.

وبالتالي فإن إرغام المؤسسات العمومية على استهلاك القروض قصيرة الأجل ، و التي كانت تستخدم في مواجهة اجل دفع الدين الخارجي و تغطية مصاريف تكوين رأسمال الشركات (تمويل الاستثمارات المخططة) أدى إلى الانحراف في الدور الموكل للقروض الاستغلالية ، و بالتالي توسيع و زيادة حدة المديونية.

7-تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المتوسطة الأجل: بعد التخطيط المركزي الذي ميز سنوات 1970، التمويل عن طريق القروض متوسط الأجل احتل مكانة مهمة ضمن الاستثمارات العمومية (قبل أن يتلاشى في مرحلة ثانية بعد 1979). و هو الآخر عبارة عن حساب مكشوف يعتمد على تعهد أو اتفاق للسلفيات بين 4 و 7 سنوات بين البنك و المؤسسة، و قد تم اللجوء إلى القرض المتوسط الأجل نتيجة للخطر الذين واجها البنوك، و المتمثلين في العجز الذي مس القطاع العام ، و تجميد الموارد التي تهدد عملية إعادة الإقراض. و قد تولى البنك الجزائري للتنمية عملية تمويل الاستثمارات عن طريق سلفيات متوسطة، و ذلك بأسعار فائدة منخفضة.

صحيح أن الاقتصاد استفاد من هذه المعدلات المنخفضة لكن في الواقع الملموس أدى إلى زيادة التضخم في الثمانينات.

8- العلاقة بين البنوك و القطاع العام : إن الحالة المزرية التي ميزت الوضع المالي للقطاع العام، جعلته يستمر في الطلب على القروض دون أن يفكر في طريقة تسديد هذه الديون. و قد ساهمت البنوك التجارية بقسط كبير في تمويل هذه المؤسسات العمومية دون أن تكون بوسعها مراقبة العمليات المالية و هذا راجع إلى:

نقص الوسائل المتاحة التي تمكن من متابعة الكيفية التي تتم بها العمليات المالية (و هذا حسب ما يفرضه المخطط المركزي و الالزامي).

كذلك الضغوطات السياسية الممارسة على البنوك التجارية ، خاصة فيما يتعلق بتعديل الأجور.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الدور الموكل للبنك الأولي (حسب ما يلزمه المخطط المركزي) أدى إلى نتائج سلبية على مستوى المؤسسات العمومية و كذا على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: قانون النقد و القرض 10/90

تبين من خلال اصدار الامر رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد والقرض ، التوجه الجديد للسياسة النقدية اعتمادها على مبدأ تفعيل قوى العرض و الطلب و يحمل هذا النص الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي ، بالإضافة الى انه اخذ بأهم الافكار والنصوص التشريعية التي جاءت بها الاصلاحات النقدية لسنة 1986م و 1988م¹.

كما ساهم في اعادة الاعتبار للمصارف وللمصارف التجارية بصفتها اعوانا اقتصادية مستقلة ، بحيث انه وضع حواجز امام تأثير المالية العامة على النقد وذلك من خلال:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا لقرارات الحقيقية على اساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، مما ادى لانعدام الاهداف النقدية البحتة، بل كان الهدف الاساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، لذا تبني قانون 10/90 الفصل بين الدائرتين حتى تتخذ القرارات على اساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد².

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

تعد الخزينة حرة في اللجوء لعملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ للبنك المركزي لتمويل العجز هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية³:

- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخبزينة.

- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

¹ - طاهر لطرش، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 196.

² - سمية حاجي ، دور السياسة النقدية في معالجة احتلال ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر 1999-2014 - رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، 2015-2016 ، ص 225.

³ - معزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

الجزائر

- الحد من الأثار السلبية للمالية العامة، عمى التوازنات النقدية.

- تراجع إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

ج - الفصل بين ميزانية الدولة والدائرة النقدية:

ويحتوي مضمون الفصل بين ميزانية الدولة والدائرة النقدية ما يلي¹:

- أ- يوضح سقف للقرض المصرف المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة، ولم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض.
- ب- جدولة الديون المتركمة لغاية 14 أبريل 1990 من طرف المصرف المركزي وارجاعها للخزينة العمومية وفق جدول يمتد على مدة 15 سنة
- ت- إزالة الاككتاب الاجباري من طرف المصارف التجارية لسندات الخزينة الذي يسمح بتحقيق الاهداف التالية :

- الفصل بين تداخل الصلاحيات بين البنك المركزي والخزينة العمومية
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون المشتركة
- الحد من الاثار السلبية للمالية العامة على مؤتمرات الاستقرار والتوازن الاقتصادي
- كما جاء قانون النقد والقرض 90/10 بأهم احكام المندرجة تحت الاصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988

د- انشاء سلطة نقدية وحيدة:

يجب التذكير أن قانون النقد والقرض جاء بهدف الغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسمها " مجلس النقد والقرض ". " على اعتبار أن في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها هي السلطة النقدية، وكذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود².

¹ - عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، مالية دولية، جامعة وهران، وهران، 2013-2014، ص 113.

² - علي باطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات تمويل التنمية، اطروحة دكتوراه، جامعة جزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 158.

هـ - وضع نظام مصرفي على مستويين:

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على مستويين . بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة البنكية . وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها , كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي . وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية . وبذلك فإصدار النقود لم يعد ناتج عن قرار الوحدات الاقتصادية غير المصرفية وحدها , وإنما هو قرار ناتج عن عملية تعاقدية بين هذه والجهاز البنكي¹ .

المطلب الثالث : السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90

شهدت هذه الفترة من التسعينيات إصلاحات كثيرة على الصعيد المالي عموما وعلى الصعيد النقدي على وجه الخصوص ، وهذه الإصلاحات منها ذاتية وأخرى مدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية ، والتي كان لها وقعها وأثرها على تغيير ملامح ومسار السياسة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة.

أولا : معالم ومسار السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90:

إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي² .

¹ - بظاهر علي ، ص158.

² - مبارك بوعرشة ، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية'، مجلة العلوم الإنسانية-، قسنطينة، عدد 02 سنة 1999، ص82.

الجزائر

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والرأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدر قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

- ❖ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر".
- ❖ إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- ❖ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- ❖ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي¹:

* **الفترة الأولى:** تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي. وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

¹ - طيبة عبد العزيز و بلعوز بن علي - " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006" - جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص 28.

1- الاستعداد الائتماني الأول:

لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي لتخطي أزمة المديونية التي واجهتها جراء انهيار أسعار النفط، فتم إبرام عقد الاتفاق الأول في سرية تامة وحصلت الجزائر على 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفاد الاقتصاد الجزائري من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة . وقد تضمن هذا الاتفاق عدد من الشروط كان أهمها مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة وبالتالي الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، فضلا عن تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية واصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وغيرها. وقد أحدث هذا الاتفاق تغيرا جذريا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبا تم صدور قانون النقد والقرض عام 1990 والذي أعاد للبنك المركزي سلطته في تسيير السياسة النقدية في ظل استقلالية واسعة لبنك الجزائر، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري بدأ يسير على خطى اقتصاد السوق، إلا أن اختلال الأوضاع الاقتصادية آنذاك حال دون تحقيق أهداف السياسة النقدية، مما أدى إلى تعميق الاصلاحات¹.

2- الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991: بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي

سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح².

3- الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق

التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 01/04/1994 إلى غاية 31/03/1995 هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية³:

- ❖ تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3 % في سنة 1994 و معدل 6 % سنة 1995.
- ❖ تخفيض معدلات التضخم.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

¹ - هناء بن جميل، تأثير الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق اهداف السياسة النقدية خلال فترة (1990-2014)، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية وادارية، العدد 19، جوان 2016، صص 135، 136.

² - هناء بن جميل، مرجع سبق ذكره، ص 136.

³ - بن ويس خيرة، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، بنوك واعمال جامعة الطاهر مولاي سعيد، سعيدة، 2014-2015، ص 97.

الجزائر

* **الفترة الثانية:** والمعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

1- اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998): عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات، وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ: 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر¹.

* **الفترة الثالثة:** الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2006، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي².

ثانيا: ادوات السياسة النقدية في الجزائر

قبل سنة 1990 كانت ادوات السياسة النقدية عبارة عن ادوات مباشرة اما بعد الاصلاحات التسعينات وصدور قنون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض تم اصلاح ادوات السياسة النقدية بالانتقال من الادوات المباشرة الى الادوات الغير مباشرة بما يتوافق والتحول نحو اقتصاد السوق وتمثل هذه الادوات فيما يلي :

أ- الاحتياطي الاجباري:

الزمت المادة رقم 93 من قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب اما من مجموع الودائع او لجزء منها ، واما لمجموع التوظيفات او لجزء منها ويسمي هذا

¹ - نفس المرجع، ص 100.

² - عبد القادر لحوّل، مرجع سابق، ص 17.

الجزائر

الاحتياط بالاحتياط القانوني ، ومبدئيا لا يتجاوز هذا الاحتياط نسبة % 28 من المبلغ الذي استعمل كأساس للحساب ،ويمكن للبنك المركزي ان يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك ، سيعرضه لغرامة مالية يومية طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا او مجلس الدولة .

لقد بدا بنك الجزائر في فرض الاحتياطي الاجباري على البنوك التجارية بنسبة % 2,5 في 1994 الا انها لم تطبق فعليا في أبريل 2001 حيث دخلت حيز التطبيق الفعلي تماشيا مع عملية اصلاح ادوات السياسة النقدية ،ولذلك نجد هذه النسبة انتقلت من %4 في فيفري 2001 ،الى %4,25 في ديسمبر 2001 ثم %6,25 في ديسمبر 2002 وبقيت هذه النسبة بدون تغير في سنتي 2005 و2006 وفي نهاية 2007 وبتحديد في 24 ديسمبر ارتفع معدل الاحتياط القانوني الى %8 وبقية عند هذه النسبة حتى سنة 2012.

ب- معدل الخصم ومعدل الفائدة:

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ اليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية (خاصة) أو عمومية، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد بقي معدل الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1986 مقدر ب % 2,75 الا أنه من هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة متتابة، وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي ؛ ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية¹:

-إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

-إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة (06) أشهر ,مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة إثنا عشر (12) شهرا .

-إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى ستة (06) أشهر ,ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث (03) سنوات . ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية كانت تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية : تطوير وسائل الإنتاج ,أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن .

¹ - ماجد مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2002-2003، ص ص135-137.

الجزائر

- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها ثلاثة (03) أشهر على الأكثر.

ولقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة , بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من % 7,5 عام 1989 إلى % 10,5 عام 1990 , ثم إلى % 11.5 في 1991 ، والجدول التالي يبين تطورات معدل إعادة الخصم منذ 1990 .

أما أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية فقد حررت في ماي 1990 لكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية فقد ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته % 20 سنويا مما جعل هذين النوعين من معدلات الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة (1993-1994) في 1994 أعيد رفع معدل إعادة الخصم بـ 3.5 نقطة فوصل إلى % 15 بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث كان لابد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون معدل الفائدة الحقيقي سلبيا ، كما أزال الحد الأقصى على أسعار البنوك التجارية للجمهور وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، و ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ 1996 ؛ كما ارتفعت معدلات السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر إلى % 24 منذ 1994 بدلا من 20 % في أكتوبر 1991 .

ج- السوق النقدية:

وهي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية , والسوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الستينات لكن لم يكن لهذه السوق قبل 1989 دور في تبادل النقد بل كانت أداة في يد السلطات النقدية للقيام بعمليات إعادة الخصم بمعدلات فائدة محددة إداريا , كما أنها كانت عبارة عن سوق ما بين البنوك (marché interbancaire) تقوم بها هذه الأخيرة التي تعرف فائضا في سيولتها بإقراض البنوك التي تعرف عجزا أو نقصا في سيولتها وذلك بمعدل محدد مسبقا وفي جوان 1989 تمت إعادة تنظيم سوق النقد جذريا في الجزائر , وعرفت اهتماما أكثر في تنظيمها وتوسيع تطورها خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 08/91 المؤرخ في 14 اوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية , فعرفت إدخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات وعمليات السوق المفتوحة , كما حدد أيضا المتدخلون في هذه السوق وهم¹:

¹ - ماجد مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-142.

الجزائر

-البنوك والمؤسسات المالية؛

-المؤسسات المالية غير البنكية؛

-المستثمرون المؤسسون في وضعية إقراض فقط.

المبحث الثالث : الاصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض

ادخلت عدت تعديلات على قنون النقد والقرض تماشيا مع متطلبات الاقتصاد الوطني وسوف نتناول في هذا المبحث اهم التعديلات التي طرأت عليه.

المطلب الاول :أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض

تتمثل أهم تعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض فيما يلي:

اولا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم (01-01) المؤرخ في 2001/02/27 حيث جاء هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال¹:

-تنص المادة 2 من الأمر 01-01 المتمة للمادة 23 من القانون 90-10 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان، وتنص المادة 03 ن الأمر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية ، كما أن القانون الجديد ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء (خارج موظفي البنك) الذين يستعين بهم المحافظ ، كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات . طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، كما لم تحدد مدة منصب المحافظ ونوابه

-عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة.

-بموجب الأمر (01-01) تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين مجلس الإدارة

إدارة لبنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية والذي تخلى عن دوره كمجلس للإدارة.

¹ - زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص79.

الجزائر

إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر، ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات، فجاء الأمر 11-03

-ثانيا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003

أصدرت السلطات الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من اجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هيكل البنك المركزي هذا التعديل إلى ¹:

-تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.

-تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

-تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر.

ثالثا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004

ومن أجل مواصلة السلطات الجزائرية إصلاحها ، للنظام المصرفي، وتعميق الرقابة وتدخّل الدولة، وذلك استكمالا للإصلاحات التي تمت خلال : 2003 فقد تم في 04 مارس 2004 إصدار مجموعة من التعديلات تمثلت في ² :

-التنظيم رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس المال بنوك بـ 500 مليون دج، و بـ 10

¹ - الأمر 11/03 المؤرخ في 26/28/2003 ، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 27/03/2003.

² - صليحة بن طلحة ، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات ، 2004/04/12، شلف، ص ص 486، 487

الجزائر

مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.

-التنظيم رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.

-التنظيم رقم 04-03 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنك، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث يقدر بـ 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

رابعاً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008

قانون 2008/01/08 يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على مايلي¹:

-وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

-التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

-طبقاً للمادة 526 تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزيائنها.

-قانون (04-08) في 2008/02/21 بشأن الحد الأدنى لرأس المال البنوك المالية العامة في الجزائر.

خامساً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009

تضمن ما يلي:

-الأمر رقم (01-09) المؤرخ في 2009/02/17 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

-الأمر رقم (03-09) الصادر في 2009/05/26 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض من 2010 الى 2017

تمثلت تعديلات قانون النقد والقرض من 2010 الى 2017 فيما يلي:

¹ - زكية محلوس، ص79.

الجزائر

أولاً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010

لقد تواصلت الإصلاحات البنكية في الجزائر زئر سنة 2010 وذلك من خلال إصدار الأمر 01-04 بتاريخ 6 أوت 2010 المعدل والمتم للأمر 03-11 المتعمق بالنقد والقرض، وقد ركز هذا التعديل الجديد عمى ثلاثة نقاط أساسية هي¹:

-أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة عمى التوازنات الداخلية.

-تنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية.

-التعزيز الضروري للرقابة البنكية.

ثانياً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011

قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان بدعم أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.

ثالثاً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2012

و وفقا للنظام رقم 01/12 ليونيو 2012، تم تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والاسر وعملها².

رابعاً: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2013

ان الشروع في الغاء النظام رقم 03/09 لـ 13 سبتمبر 2009، الذي يحدد القواعد العامة المتعمقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، بنظام جديد يحمل نفس العنونة، تحت النظام رقم 01/13 ليونيو 2013 الامر الذي يوضح متابعة بنك الجزائر المتوالية لعصرنة منظومته المصرفية وبصفة دورية.

¹ - ابو بكر خوالد، تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 07، افريل 2018، المجلد 02، ص 197.

² - سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، مرجق سبق ذكره، ص 233.

الجزائر

بالرغم من الزوايا الجوهرية الحسنة التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 الا ان لم يخلو من النقائص، الا ان رغبة الجزائر في اقرار نظام مصرفي كفى يعد موضوعي ايجاب لا سلب بالنسبة لما تفتضيه فعاليات القطاع الاقتصادي، ويكون شرط نجاح لا فشل بالنسبة لما تحتاجه مقتضيات فعاليات السياسة الاقتصادية الكمية، فكلها امور تحت على السلطات العامة اضعاف تعديلات جديدة على قانون 10/90¹.

خامسا: التعديل الجديد لقانون النقد والقرض لسنة 2017

نتيجة للأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري حاليا والتي سبق الإشارة إليها، فقد استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما دفع بالجزيرة إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تم اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما استفادت الجزيرة من فوائد معتبرة ت اقتطاعها من نتائج بنك الجزائر، وعمى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الجزيرة بالنسبة لسنة 2017 في حاجة إلى تمويل يفوق 500 مليار دج.

إن بقاء الأسعار في الأسواق البترولية في مستوياتها الحالية سيزيد من حدة الضغوطات على خزانة الدولة في المدين القصير والمتوسط، وتشكل هذه التصورات خطرا كبيرا عمى قدرات الدولة في مواصلة جيود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علما أف السوق النقدية والمالية الداخلية تشيد انكماشيا في قدراتها، مما يجد من إمكانية تمويل الاستثمار الاقتصادي.

ولقد قامت السلطات العمومية بحكمة بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذا الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العال، والمعروفة تحت تسمية "التمويل غير التقليدي" أو "السهيلة الكمية".

إن هذه الأداة التي ظهرت لأول مرة في اليابان في سنوات التسعينات، قد استعملت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوروبا، بعد الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة 2007 وقصد إدراج أداة التمويل الجديدة هذه، تعديل قانون النقد والقرض مؤرخ بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017 وذلك عبر تعديل الأمر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 والمتعمق بالنقض والقرض، ويعد هذا التعديل الأخير تعديلا ذو طابع انتقالي كفى تنفيذه محدودا في الزمن، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة -وهي المادة رقم 45 مكرر - لا يؤثر في مضمون بقية أحكا قانون النقد والقرض، وعليه تنص المادة الأولى من القانون رقم 17-10 السابق الذكر على ما يلي " بغض النظر عن كل لأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداءً من دخول هذا الحل حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الجزيرة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل

¹ - سمية حاجي، نفس المرجع، ص 233، 234.

الجزائر

المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار".

إن هذه الأداة غير التقليدية، والتي تهدف إلى السماح للخزينة بتعبئة تمويلات استثنائية، تكتسي طابعا انتقاليا محدودا في مدة خمس سنوات، يجب أن يكون استعمالها مؤطر بشكل مضبوط وخاضعا لمتابعة متواصلة، كما سيتم مرافقة هذه الأداة ببرنامج إصلاحات اقتصادية وميزانية سيفضي بفضل عقلنة النفقات العمومية وتحسين تحصيل الموارد الجبائية إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكمية والمالية وذلك في مدة خمس سنوات كأقصى تقدير.

وتبغى الإشارة في الأخير أن المصادقة على هذا التعديل تأتي في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذين يعتبرونه بمثابة عملية تحميل لطبع النقود المخفوفة بالمخاطر، والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم و تراجع رهيبا لمقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية¹.

المطلب الثالث: تقييم قانون النقد والقرض

تم تقييم قانون النقد والقرض حسب نقاط القوة و نقاط الضعف كما يلي:

ثانيا : تقييم قانون النقد والقرض من حيث نقاط القوة

لقد أحدث قانون النقد والقرض 10/90 القطيعة مع الممارسات الاقتصادية والمالية السابقة، فقد سمح بتأسيس محيط بنكي ومالي جديد يتماشى أكثر مع تحرير الاقتصاد وقواعد ومعايير العمل البنكي على المستوى العالمي، إذ منح لبنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية بتحديد الإطار العام لقواعد عمل المنافسة، وسمح للبنوك بالمقابل النشاط والعمل البنكي وفق معايير اقتصاد السوق، ومنذ صدور هذا القانون حدث تنوع كبير في الشبكة البنكية من حيث عدد وطبيعة البنوك، بالإضافة إلى العمل البنكي المرتكز على الرشادة الاقتصادية والطابع التجاري والمنافسة إلى حد معين، بالإضافة إلى ذلك أيضا أصبح العمل البنكي يتم في إطار الرقابة وتحمل المخاطر وتجسد ذلك بإنشاء لجنة الرقابة البنكية التي تسير على حسن سير وتطبيق واحترام التشريعات والقوانين البنكية ومنها القواعد الاحترافية، بالإضافة إلى مختلف أجهزة الرقابة الحديثة الأخرى وعموما يمكن توضيح مختلف الإيجابيات التي أحدثها قانون النقد والقرض على القطاع البنكي الجزائري فيما يلي²:

¹ - ابو بكر خوالد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص202،203.

² - نفس المرجع، ص ص203،204.

الجزائر

- ردّ الاعتبار للبنك المركزي الجزائري، وتوضيح مكانته في النظام البنكي والنقدي، واعادة تنظيمه تنظيمًا داخليا محكما.
- تقليص صلاحيات الخزينة العمومية وابعادها عن إحداث العملة ومنح القروض.
- إعادة تقليص ورد الاعتبار للعملة الوطنية من خلال وظائفها الداخلية كوسيلة للتبادل ومخزن للقيمة.
- استعادة البنوك التجارية لاستقلاليتها ووظائفها التقليدية.
- منح تراخيص بإنشاء بنوك خاصة وأجنبية وبالتالي فتح السوق البنكية الجزائرية أما المنافسة، وما يترتب عن ذلك من تحسين مؤشرات أداء القطاع البنكي الجزائري، وتحقيق جودة المنتجات والخدمات المقدمة.
- وضع قانون بنكي معدّل ومتمم قادر على إرساء نظام بنكي فعّال وقادر على التسيير الأمثل للموارد.
- إلغاء مبدأ التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص النقد والقروض.
- إلغاء مبدأ التخصص البنكي وبالتالي السماح بظهور عدّة منتجات وخدمات بنكية جديدة.
- المساهمة في تأطر الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- إنشاء سوق للأوراق المالية في الجزائر وبالتالي المساهمة في تنويع مصادر تمويل مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- تحسين العلاقة بين البنك والمؤسسة وتسيير جيد للأخطار.
- أما على المستوى الخارجي فقد سمح قانون النقد والقروض¹:
- أ-انفتاح النظام البنكي الجزائري :** حيث أصبح بإمكان البنوك الأجنبية أن تفتح لها فروعاً في الجزائر، وهذا ما من شأنه إرساء قواعد المنافسة في السوق البنكية الجزائرية، وما يترتب عن ذلك من تحسين مؤشرات أداء القطاع البنكي وتحسين جودة الخدمات.
- ب -تحويل رؤوس الأموال :** بموجب قانون النقد والقروض أصبح بإمكان غير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

¹ - ابو بكر خوالد ، مرجع سبق ذكره ،ص 204.

الجزائر

ت -تطوير عمليات التجارة الخارجية :وهذا من خلال توسيع وتطوير إمكانيات تمويل عمليات التجارة الخارجية، وظهور عدة طرق حديثة على مستوى القروض كالقروض الإيجاري والاعتماد المستندي.

ثانيا :تقييم قانون النقد والقرض من حيث نقاط الضعف

هذا القانون قد تخللته بعض السلبيات أو بعض نقاط الضعف نوجز أبرزها فيما يلي¹ :

-الاهتمام بالجانب الشكلي أكثر من المضمون، ونلاحظ أن بنك الجزائر أعطيت له كل المهام وهو عاجز عن أدائها لوحده.

-إعطاء صلاحيات واسعة للبنك الجزائري تفوق قدراته التقنية وامكانياته المادية والبشرية.

-إعطاء صلاحيات واسعة لمحافظة بنك الجزائر فقد كان مدير البنك المركزي، وممثل البنك المركزي في الخارج، ورئيس مجلس النقد والقروض، ورئيس لجنة الرقابة البنكية، وهي تعتبر ميا كثيرة لا يمكن أن يتحملها شخص واحد.

-صعوبة تجسيد العلاقة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر.

-مجلس النقد والقروض هو الذي يدير السياسة النقدية دون استشارة الجهاز التنفيذي.

-صعوبة تطبيق مبادئ قانون النقد والقروض على المؤسسات المالية العاجزة.

-غياب جهة قضائية متخصصة لحل النزاعات التي تكون في المجال البنكي والمالي.

-استحالة وضع نظام بنكي على مستويين، لأن قانون 10/90 يضع حدا نهائيا لمعلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية وإنما قام بتحديد قيمة التمويل بـ 10 %.

-عجز قانون 10/90 عن إرساء ثقافة بنكية متينة في الوسط البنكي والمالي الجزائري وحتى لدى المواطن العادي.

-الثغرات التي تخللت هذا القانون خصوصا فيما يخص معايير الرقابة وقواعد الحيطه والحذر.

¹ - نفس المرجع، ص205.

خلاصة

نستخلص من هذا الفصلان عملية الإصلاح النقدي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي ومرحلة التنمية والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص ودورهما في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مدى تكامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي.

الاقتصادي

تمهيد

شهد الاقتصاد الجزائري عدة صدمات ادت الى اختلالات اقتصادية، وهذا ما ادى الى قيام الدولة بعدة اصلاحات منها النقدية، بهدف التأثير في هذه الصدمات والتخفيف منها، وذلك عن طريق اتباع اليات وادوات تستهدف ركائز الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وهنا وفي هذا الفصل سنتطرق الى مدى تأثير الاصلاحات النقدية على تحقيق توازن اقتصادي في كل مرحلة مرة بها الجزائر من :

- ✓ فترة الاقتصاد المخطط
- ✓ فترة الانتقال الى اقتصاد السوق
- ✓ فترة ما بعد فانون النقد والقرض اي الوضع الراهن

الاقتصادي

المبحث الاول: انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط

ان الاصلاحات النقدية في ظل الاقتصاد المخطط قد اثرت على الاقتصاد الوطني وهنا سنتطرق الى بعض المؤشرات التي ستسلط الضوء على حالة الاقتصاد في تلك الفترة.

المطلب الاول: تطور الوضعية النقدية

إن الكتلة النقدية هي عبارة عن " جميع الأوراق النقدية (*les billets*) والحسابات البنكية أو البريدية¹.

وهنا سيتم تسليط الضوء على الوضعية النقدية للجزائر في ظل الاقتصاد المخطط وذلك بتطرق على بعض مؤشرات

اولا: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من (1970-1989): يظهر تطور الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من (1970-1989)

وحدة القياس :مليار دج

77	76	75	74	73	72	71	70	السنوات /البيان
51.9 6	43.6	33.7	25.7	20.3	18.1	13.9	13.0	الكتلة النقدية
48.5	41.08	31.9	24.2	18.9	16.7	12.9	11.6	1-النقود:
20.5	17.2	12.7	10.45	8.82	7.05	5.70	4.74	نقود ائتمانية
23.8	20.5	15.11	10.5	8.68	8.43	6.10	5.78	ودائع تحت الطلب في البنوك
3.46	2.87	2.56	1.96	1.33	1.11	0.92	0.66	ودائع تحت الطلب في CCP
0.67	0.40	1.56	1.26	0.09	0.16	0.23	0.44	ودائع تحت الطلب في الخزينة
3.40 -	2.53	1.77	1.52	1.44	1.39	0.97	1.45	2-شبه النقود، ودائع لأجل،
19.1+	+ 29.1	30.9+	26.5+	12.2+	30.2+	6.49+	12.6	نسبة نمو الكتلة النقدية %
39.5	39.5	38	40.5	43	39	41	36	نسبة النقود الائتمانية إلى M 2
60.5	60.5	62	59.5	57	61	59	64	نسبة النقود الكتابية إلى M 2

¹- فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والاثار المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2001)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 215.

الاقتصادي

85	84	83	82	81	80	79	78	السنوات /البيان
223.8	194.7	165.9	137.8	109.1	93.5	79.6	67.4	الكتلة النقدية
202.2	180.4	152.7	125.3	84.4	72.2	62.2	48.5	النقود
76.6	67.4	60.02	49.16	48.06	42.3	35.4	27.3	نقود ائتمانية
104.6	95.2	104.6	61.99	40.08	33.5	29.4	28.8	ودائع تحت الطلب في البنوك
18.3	15.9	18.3	12.28	8.57	7.8	6.60	5.28	ودائع تحت الطلب في CCP
2.65	1.74	2.65	1.87	1.22	0.75	0.73	0.72	ودائع تحت الطلب في الخزينة
21.6	14.2	13.1	12.59	11.23	9.1	7.48	5.25	شبه النقود، ودائع لأجل،
14.9+	17.3+	+ 20.3	26.3+	16.7+	17.3+	18.1+	29.8+	نسبة نمو الكتلة النقدية %
34	35	36	36	44	45	44.5	40.5	نسبة النقود الائتمانية إلى 2 M
66	65	64	64	56	55	55.5	59.5	نسبة النقود الكتابية إلى 2 M

89	88	87	86	السنوات /البيان
308.1	292.9	257.9	227.0	الكتلة النقدية
250	252.2.	223.9	204	النقود:
119.8	109.7	96.8	89.3	نقود ائتمانية
101.8	115.5	103.8	95.9	ودائع تحت الطلب في البنوك
26.9	25.8	22.2	18.3	ودائع تحت الطلب في CCP
1.30	1.04	0.99	1.21	ودائع تحت الطلب في الخزينة
58.13	40.7	33.9	22.9	2-شبه النقود، ودائع لأجل،
5.18+	13.5+	13.6+	1.4	نسبة نمو الكتلة النقدية %
39	37	37.5	39	نسبة النقود الائتمانية إلى 2 M
61	63	62.5	61	نسبة النقود الكتابية إلى 2 M

المصدر: ليلي اسمهان بقيق، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية ، مذكرة لليل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية وبنوك ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، صص 260، 261.

الاقتصادي

يظهر بوضوح من خلال الجدول ، ان الفترة (70-85) سجلت الكتلة النقدية نمو متسارعا بارتفاعها من 13 مليار دج إلى 223.8 مليار دج، أي تضاعفت بأكثر من 17 مرة. يرجع هذا النمو المتسارع في الواقع، من جهة، للتخطيط المالي للاقتصاد (المخططات التنموية الرباعية و الخماسية) وما تطلبتته من ضخ للسيولة النقدية ، ومن جهة أخرى، إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي انعكس إيجابا على الموجودات الخارجية.

وفي الفترة (86-89) استمر تزايد الكتلة النقدية بمرورها من 227.02 مليار دج سنة 1986 إلى 308.1 مليار دج سنة 1989 أي تضاعف حجمها بمعدل 1.3 طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية 86-89 ، إلا أن هذه الزيادة في الكتلة النقدية لم تكن مفرطة مقارنة بالفترة السابقة و هو ما تشير إليه معدلات النمو التي أظهرت انخفاض في مستواها، وهذا يرجع للانخفاض في أسعار البترول ابتداء من 1986 لينعكس ذلك سلبا على تطور الموجودات الخارجية ومن ثم على الإصدار النقدي.

نلاحظ إذن أن سياسة الإصدار النقدي في الجزائر كانت خاضعة خلال هذه الفترة للسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد ، و التمويل الراسمي للاستثمارات القطاع العمومي وكذا للتغيرات في أسعار البترول. وعليه كان إصدار النقود مكثفا و بدون مقابل.

ثانيا: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية: إن هذا الإفراط في الإصدار النقدي خلال هذه المرحلة إنما يرجع أساسا إلى التغيرات على مستوى الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية سواء بالارتفاع أو الانخفاض و هو ما يعكسه الجدول الموالي:

الاقتصادي

الجدول رقم(03): تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من (1970-1989)

وحدة القياس :مليار دج

75	74	73	72	71	70	السنوات /البيان
6.4	7.1	4.5	2.2	1.5	1.5	الموجودات الخارجية
18.9	27.5	22.1	12.1	10.7	4.11	Mنسبة الموجودات الخارجية
7.3	3.6	5.1	5.2	5.9	5.9	قروض مقدمة للخزينة
21.6	13.9	25	28.6	42.3	1.45	نسبة القروض للخزينة إلى M
29.00	21.8	18.4	13.6	8.4	6.9	قروض مقدمة للاقتصاد
85.9	84.5	90.3	74.9	60.3	63.6	نسبة القروض للاقتصاد إلى M
33.75	18.14	20.36	18.14	13.93	11.62	مجموع الاجراءات المقابلة

82	81	80	79	78	77	76	السنوات /البيان
13.9	18.8	16.5	12.3	11.0	9.0	9.8	الموجودات الخارجية
10	17.2	17.6	15.4	16.3	17.3	22.4	Mنسبة الموجودات الخارجية
36.1	25.1	33.0	26.6	24.8	14.3	8.8	قروض مقدمة للخزينة
26.1	23	35.2	33.3	36.7	27.5	20.1	نسبة القروض للخزينة إلى M
112.8	88.5	68.5	59.9	51.6	40.1	37.2	قروض مقدمة للاقتصاد
81.8	81.1	73.2	75.1	76.4 3	77.1	85.3	نسبة القروض للاقتصاد إلى
137.8	109.1	93.5	79.69	67.46	51.95	43.60	مجموع الاجراءات المقابلة

الاقتصادي

السنوات / البيان	83	84	85	86	87	88	89
الموجودات الخارجية	11.3	9.3	14.8	9.32	9.15	9.28	6.52
نسبة الموجودات الخارجية M	6.8	4.7	6.6	4.1	3.5	3.1	2.1
قروض مقدمة للخرينة	52.6	67.7	76.6	101.0	123.1	147.2	157.2
نسبة القروض للخرينة إلى M	7 31.7	34.7	34.2	44.4	47.7	50.2	51
قروض مقدمة للاقتصاد	132.9	156.0	174.6	176.9	180.6	191.9	209.3
نسبة القروض للاقتصاد إلى M	80.1	80.1	78	78	70	65.5	68
مجموع الاجراءات المقابلة	165.9	194.7	223.8	227.0	257.9	292.9	308.1

المصدر: ليلى اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 263، 264.

من خلال قراءة هذا الجدول يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

بالنسبة لمكانة الأصول الأجنبية في تكوين الكتلة النقدية نلاحظ أن التطور الملحوظ للموجودات الخارجية يرجع أساسا إلى تحسن شروط السوق الأجنبية، خصوصا فيما يتعلق بارتفاع أسعار البترول، باعتباره المصدر الأول للصادرات الوطنية. عرفت هذه الفترة ارتفاع مؤشر أسعار البترول الخام، بالدولار و بأخذ سنة 1990 كسنة أساس من، 7.9 دولار سنة 1966 إلى 125.5 دولار في نهاية 1985. تبعا لذلك و بانخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة 1986 انخفض مستوى هذه الموجودات الخارجية من 14.8 مليار دج سنة 1985 إلى 9.32 مليار دج سنة 1986 ليستمر هذا التراجع لغاية 6.5 مليار دج سنة 1989.

اما النسبة لمكانة القروض الموجهة للخرينة في تكوين الكتلة النقدية يظهر جليا تزايد ملحوظ لحجمها الذي ارتفع من 1.8 مليار دج سنة 1964 إلى 157 مليار دج سنة 1989 أي تضاعفت بحوالي 87 مرة خلال الفترة محل الدراسة .

نلاحظ انه من 70-74 تغطي فترة الإصلاح المالي للاقتصاد والتي شهدت تناقضا ملحوظا في الذمم على الخزينة من 5.9 مليار دج سنة 1970 إلى 3.6 مليار دج سنة 1974 مما يوحي بتناقص تدخل الخزينة في تمويل الاقتصاد خلال هذا الإصلاح المالي الذي جاء بهدف رفع العبء عن الخزينة في تمويل الاقتصاد و تحويل هذه المهمة للقطاع البنكي، من خلال إدخال إصلاحات تفضي إلى جعله أكثر فعالية و ديناميكية . وهنا تتراجع نسب مساهمة هذا المكون في الكتلة النقدية بانخفاضها من 45.1 % سنة 1970 إلى 13.9 % سنة 1974 .

الاقتصادي

والفترة 1975-1989 شهدت معدلات تطور الذمم على الخزينة ارتفاعات محسوسة مجددا خصوصا مع بداية 1983 وذلك جراء اتخاذ الدولة لقرار إعادة الهيكلة و التطهير المالي لديون المؤسسات العمومية العاجزة، و هو ما يوحي مباشرة إلى عودة ذلك التدخل المتزايد للخزينة في تمويل الاقتصاد و الذي نعتبره كنتيجة لفشل إصلاح 1970، من جهة، و كذا الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من 1986 والتي استوجبت تدخل الدولة، من جهة أخرى. لهذا السبب ارتفع حجم الذمم على الخزينة من ارتفاع حجم الذمم على الخزينة من 7.3 مليار دج سنة 1975 إلى 157 مليار دج سنة 1989، وهو ما انعكس على ارتفاع نسب المساهمة من 21.6 % سنة 1975 إلى 51 % سنة 1989. وتبقى مساهمة هذا المكون في الإصدار النقدي تحتل المرتبة الثانية طيلة هذه الفترة بعد القروض المقدمة للاقتصاد.

والنسبة لمكانة القروض الموجهة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية تظهر الإحصائيات أن هذا المقابل للكتلة النقدية يظهر مسلكا نحو الارتفاع حيث

الفترة التي تمتد من 1971-1989 شهدت استمرار ارتفاع هذا المكون للكتلة النقدية و لكن برتيم أكثر تسارعا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث ارتفعت من 8.4 مليار دج سنة 1971 إلى 209.3 مليار دج سنة 1989 وهو ما انعكس بدوره على الارتفاع الملحوظ في نسب مساهمة هذا المكون في تشكيل الكتلة النقدية بارتفاعها من 60.3 % سنة 1971 إلى 68 % سنة 1989 مع التذكير بأن هذا المكون هو الذي يسيطر على تكوين الكتلة النقدية.

تبرز بوضوح حقيقة سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة في ظل غياب الأسواق المالية. كما تجدر الإشارة أن الحصة الأكبر من هذه القروض البنكية كانت موجهة للمؤسسات العمومية التي كانت تلجأ للطلب المتزايد للقروض من أجل تمويل استثماراتها.

ثالثا: تطور معدلات التضخم من 1970-1989:

يعتبر التضخم هو الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة طويلة من الزمن أي ان التضخم هو التصاعد المستمر للأسعار نتيجة الطلب المتزايد على السلع والخدمات وقصور الانتاج عن مقابلة¹.

الجدول وشكله البياني التاليان يوضحان تطور معدلات التضخم من 1970-1989:

¹- رشا حمدوش، اثر التضخم على عوائد الاسهم بالتطبيق على اسواق دمشق، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 15، 2017، ص 41.

الاقتصادي

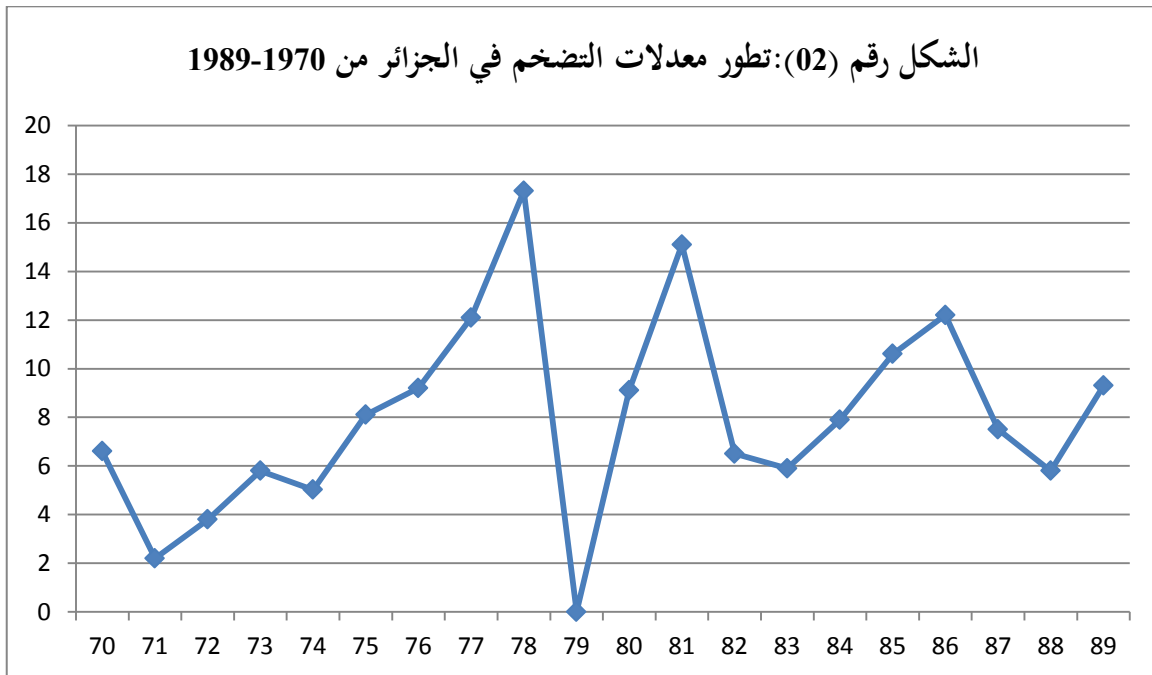
الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر من (1970-1989)

السنوات /البيان	70	71	72	73	74	75
معدل التضخم	6.6	2.2	3.8	5.8	5.02	8.1

السنوات /البيان	76	77	78	79	80	81	82	83
معدل التضخم	9.2	12.1	17.3	17.3	9.1	15.1	6.5	5.9

السنوات /البيان	84	85	86	87	88	89
معدل التضخم	7.9	10.6	12.2	7.5	5.8	9.3

المصدر: من اعداد طالبة استنادا على تقارير البنك المركزي الملحق (04-09)



المصدر: من اعداد طالبة استنادا على تقارير البنك المركزي.

يظهر من خلال الجدول وشكله البياني أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا في تطورها بين الارتفاع والانخفاض . حيث يظهر ارتفاع معدلات التضخم مع بداية السبعينات ولغاية 1973 نتيجة تبني المخطط الرباعي الأول، ليشهد انخفاضا سنة 1974 ومع بداية 1975 شهد معدل التضخم ارتفاعا متواصلا أين بلغ أقصى مستوياته سنة

الاقتصادي

1978 بمعدل 17,3% وذلك نتيجة للمخطط الرباعي الثاني وابتداء من 1979 عرف معدل التضخم تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض والى غاية 1986 أين شهد انخفاضا ملحوظا نتيجة الانهيار في أسعار البترول.

المطلب الثاني: اثر الإصلاحات النقدية على التوازنات الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب على بعض مؤشرات التوازنات الخارجية ومدى تاثيرها بالإصلاحات النقدية .

اولا: تطورات ميزان المدفوعات خلال فترة (1971 – 1989) :

يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منتظم للمبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة، وهذا التعريف يقترب من التعريف الذي قدمه صندوق النقد الدولي الذي يعرف ميزان المدفوعات بأنه: "بيان يجمع الصفقات الخاصة خلال مدة معينة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في بلدان أخرى"¹.

والجدول التالي يوضح تطورات ميزان المدفوعات خلال فترة (1971 – 1989) :

الجدول رقم(05) : تطور بعض الأرصدة ميزان المدفوعات الجزائري (1971 – 1989)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات البيانات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الميزان التجاري	174-	97-	191-	1277	951-	528	188-	953-	1678
ميزان الحساب الجاري	43	124-	447-	176	661-	887-	2322-	3538-	1631-
ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل	2-	147	1015	529	1395	1742	1897	3652	2433
ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل	64-	52-	116	173-	1	30-	119	160-	90

¹ -نادية العقون، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات : دراسة حالة الجزائر الفترة 1990/2000، تخصص النقود والتمويل، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2003-2004، ص3.

الاقتصادي

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
1162	945	2413	185	4223	3557	3226	3620	4024	4056
1080-	2040-	141	2230-	1015	74	85-	184-	85	249
-	-	-	346	36-	404-	848-	945-	6	898
-	-	-	226	85-	193	319	157	10	57

المصدر : من اعداد الطلبة استنادا على تقارير البنك المركزي.

لقد حقق ميزان الحساب الجاري فائضا قدر بـ 249 مليون دولار سنة 1980 و 85 مليون دولار سنة 1981، وذلك نتيجة لتحسين أسعار البترول وتحقيق فائض في حساب الميزان التجاري، لكن الوضع إنقلب خلال عامي (1982-1983) جراء انخفاض أسعار البترول ليسجل ميزان الحساب الجاري عجزا قدر بـ 184 مليون دولار أمريكي سنة 1982، و 80 مليون دولار سنة 1983، ولكن هذا العجز لم يستمر طويلا حيث تحسن رصيد ميزان المدفوعات الجارية سنتي 1984 - 1985

و بانخفاض مداخيل الصادرات سنة 1986 جراء انخفاض أسعار البترول التي هوت من أزيد من 27 دولار سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار، تأثر ميزان المدفوعات الجارية وسجل عجز معتبرا قدره 2.230 مليار دولار أمريكي، ليعرف تحسنا سنة 1987 ثم يعود إلى العجز مرة أخرى خلال سنتي (1988 - 1989).

ثانيا: سعر الصرف خلال فترة 1970-1989

سعر الصرف هو سعر عملة دولة ما ازاء عملة دولة اخرى (وبعبارة اكثر تحديدا يمكن القول بان سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما هو سعر عملة دولة ما ازاء عملة دولة اخرى)¹.

ولقد مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل تبعا لخصائص النظام الاقتصادي المتبع، حيث تطلب النظام الموجه تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال تثبيته، ولكن تغير النهج الاقتصادي نحو اقتصاد السوق يستوجب تحرير سعر الصرف. وعليه عمل بنك الجزائر على تحرير الدينار الجزائري والذي مر بالمراحل التالية²:

¹- اباد حمادة عبد، صبحي حسون الساعدي، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية/ المجلد 4، العدد7، 2011، ص88.

²- ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في رفع من فعالية السياسة النقدية، تخصص مالية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص120.

الاقتصادي

1- نظام الصرف الثابت لعملة واحدة (64-73): أنشئ الدينار الجزائري في افريل 1964، وتم تحديد سعر صرفه بالفرنك الفرنسي، وعلى اساس وزن محدد من الذهب، كان 1 دج = 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ ذهب، ليظل هذا السعر قائما لغاية 1969. اين قررت الجزائر تغيير نظامها لتسعير الدينار، خصوصا بعد انخفاض هذا الاخير نتيجة تخفيض الفرنك الفرنسي، وكذا انهيار نظام بروتن وودز وما تمخض عنه من التحول من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام سعر الصرف المرن.

نتيجة لهذا الارتباط مع الفرنك الفرنسي فقد ادى انخفاضه الى انخفاض الدينار الجزائري، وهو ما اضطر السلطات النقدية الى اعادة النظر في مشاريع الاستثمار التي سيطرت في اطار المخطط الرباعي (1970-1979)

اذ ازادت السلطات النقدية من هذا الاجراء الجديد ضمن المخطط الرباعي تحقيق هدفين هما:

- ✓ توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا لغرض تحقيق قيمة التكاليف ومختلف المدخلات المستوردة لهذه المؤسسات بالنظر لأنها مؤسسات فتيية قصد تدعيمها.
- ✓ السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون ان تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخاصة للعملة وقد اقتزنت هذه المرحلة بفك الارتباط نهائيا بالفرنك الفرنسي سنة 1971.

2- نظام الصرف الثابت لسلة من العملات (74-86): في 1974 تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات¹، تتشكل من 14 عملة صعبة، ليكون الدولار الامريكي هو عملة الصرف للعبور الى العملات الاخرى.

3- التسعير الالي لسعر الصرف: بعد انهيار اسعار البترول في 1986، وما نتج عنه من انعكاسات وضعت الاقتصاد الجزائري في ازمة خانقة، اتخذت السلطات الجزائرية قرارها بالتحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991، ليتبعه التحويل الكلي سنة 1993.

يمكن تلخيص المراحل السابقة لتطور سعر الصرف بالأرقام من خلال الجدول الموالي:

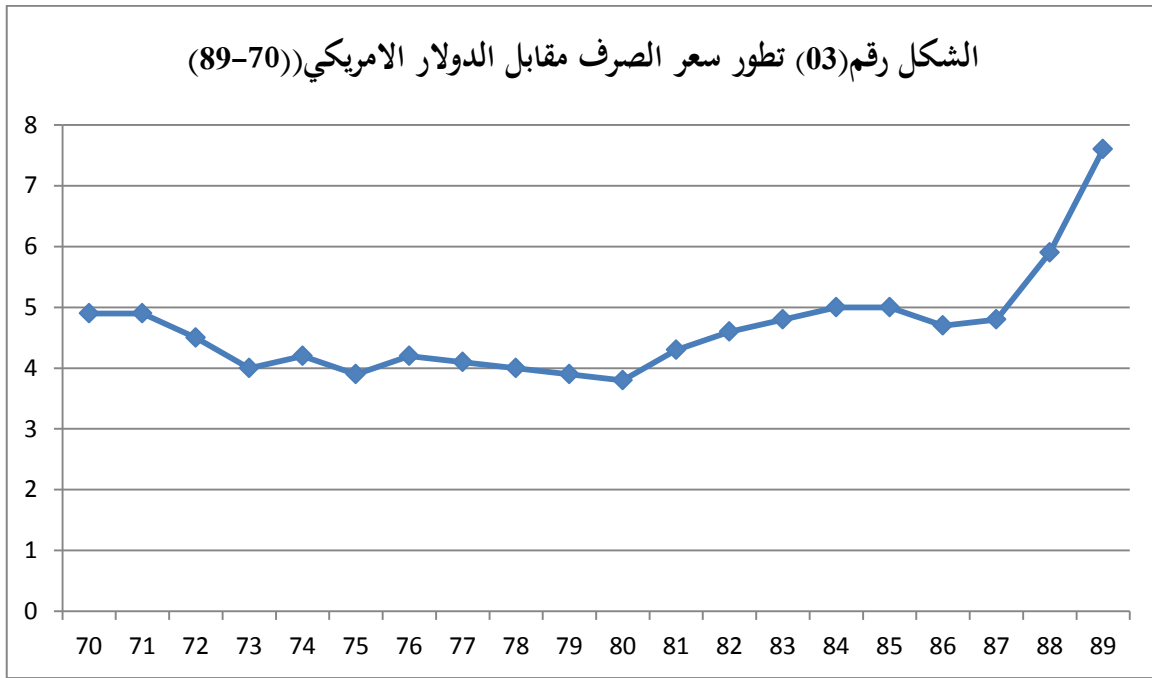
* - سلة العملات هي الدولار الامريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الالماني، الجنيه الاسترليني، الليرة الايطالي، البيستا الاسباني، الكورون الدانيماركي، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الكورون السويدي.

الاقتصادي

الجدول رقم: (06) تطور سعر الصرف (مقابل الدولار الامريكي) (70-89)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سعر الصرف	4,9	4,9	4,5	4	4,2	3,9	4,2	4,1	4	3,9
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر الصرف	3,8	4,3	4,6	4,8	5	5	4,7	4,8	5,9	7,6

المصدر: ليلي اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 308.



المصدر : من اعداد الطلبة استنادا على تقارير البنك المركزي.

يظهر جليا من خلال الجدول و الشكل البياني الممثل له ، ان سعر الصرف شهد استقرارا طيلة السنوات (70-89) وذلك نتيجة لنظام سعر الصرف الثابت الذي تبنته الجزائر طيلة هذه الفترة.

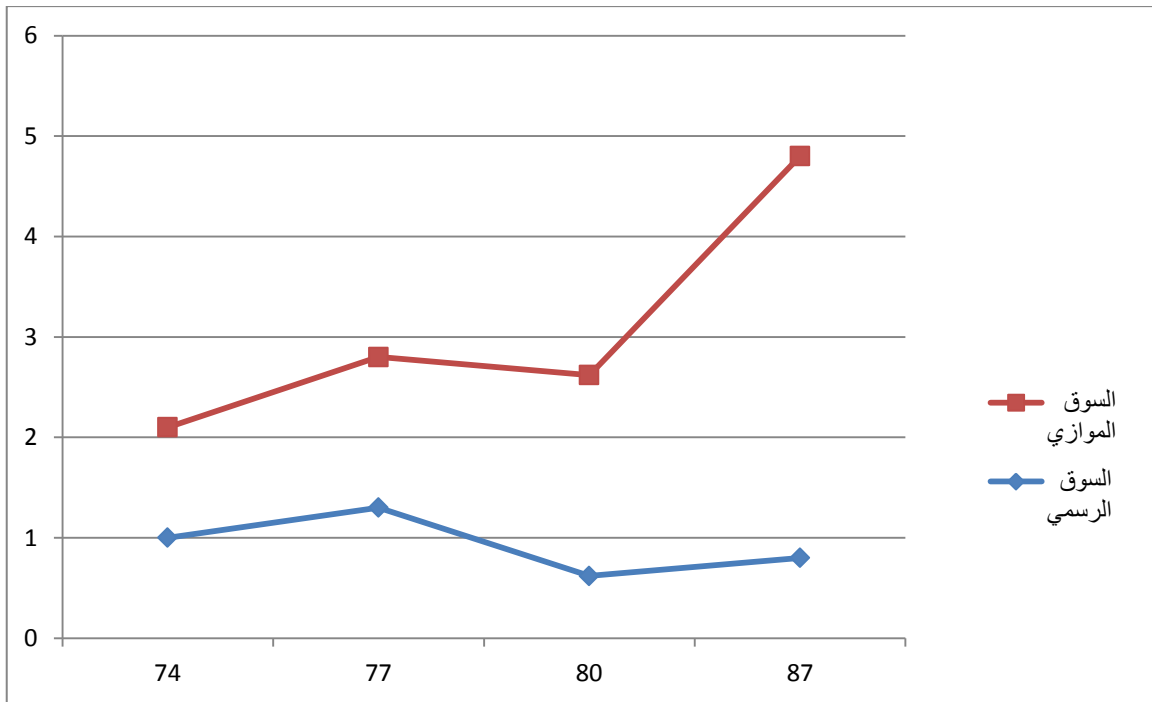
الاقتصادي

الجدول رقم(07): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر (74-87)

السنوات	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1	1.3	0,62	0,80
السوق الموازي	1,1	1,5	2	4

المصدر : من اعداد الطلبة استنادا على تقارير البنك المركزي.

الشكل رقم(04) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر (74-87)



المصدر : من اعداد الطلبة استنادا على تقارير البنك المركزي.

نلاحظ من خلال الجدول وشكله البياني ان سعر الصرف الموازي مرتفع بالمقارنة بسعر الصرف الرسمي وهذا راجع لزيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي ادى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية الى ارتفاع السلع والخدمات المحلية مقارنة باسعار السلع والخدمات الاجنبية مما جعل المستهلك يفضل السلع المستوردة على المحلية.

الاقتصادي

المطلب الثالث: مميزات الحالة النقدية في الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط

مميزات الحالة النقدية في الجزائر كما يلي¹:

- ✓ أولوية كبيرة للاستثمارات التي عرفت ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة.
- ✓ ضعف الموارد الادخارية وعجزها عن تمويل الاستثمارات مما يعكس غياب كل علاقة بين الاستثمار و الادخار.
- ✓ انتشار ظاهرة الاكتناز للنقود بسبب تفضيل استعمالها في المعاملات فقط.
- ✓ ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك الذي أدى إلى ارتفاع محسوس في معدلات التضخم و الذي كان لنشاط السوق الموازي دورا كبيرا في إحداثه نظرا لأن الأسعار الرسمية كانت محددة إداريا.
- ✓ سوء التسيير النقدي بسبب سياسة الإصدار النقدي المكثف و بدون مقابل بسبب خضوعه للسياسة التنموية المتبعة.
- ✓ معدلات فائدة محددة إداريا لا تتأثر بظروف العرض و الطلب في السوق.
- ✓ سيطرة النظام البنكي على تمويل الاقتصاد الجزائري في ظل غياب الأسواق المالية.

إن الوضعية النقدية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة من الاقتصاد المخطط و الموجه، توحى بوضوح إلى أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة وضعت كليا في خدمة أهداف الخطة المادية في إطار استراتيجية التنمية المتبعة. فالسلطة النقدية لم تكن تتمتع بصلاحياتها لأنها كانت خاضعة لسلطة الحكومة التي تدخلت في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية المختلفة، و توجيهها وفق ما يضمن تلبية حاجات الاقتصاد من السيولة دون أي اعتبار للاستقرار النقدي. كما أن توجيه السياسة النقدية كان وفق أساليب مباشرة لا دور لقوى العرض و الطلب فيها، خصوصا بعد التحديد الإداري لمعدلات الفائدة بما فيها معدلات إعادة الخصم للبنك المركزي².

¹- ليلي اسمهان بقيق، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2014، ص ص270، 271.

²- نفس المرجع، ص271.

الاقتصادي

المبحث الثاني: انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

ان اصلاحات النقدية التي كانت في مرحل الانتقال الى اقتصاد السوق كان لها اثر كبير على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري

المطلب الاول: اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات الداخلية

اولا: تطور الكتلة النقدية و مكوناتها

عرف تطور الكتلة النقدية تزايدا مستمرا منذ بداية الإصلاح النقدي الجديد و لغاية السنوات الأخيرة. فبالرغم من أن هذا الإصلاح الجديد كان يهدف إلى التحكم في نمو كمية النقود إلا أن الواقع حال دون ذلك و يظهر ذلك جليا من خلال الجدول و الشكل البياني المواليين:

الجدول رقم(08): تطور الكتلة النقدية و مكوناتها (1990-1999)

وحدة القياس: مليار دج

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات /البيان
1789.3	1592.4	1081.5	915.05	799.5	723.5	627.4	515.9	415.2	343.00	الكتلة النقدية
905.1	826.3	671.5	589.1	519.1	475.8	446.9	369.7	324.9	270.0	النقود
439.9	390.4	337.6	290.8	249.7	222.9	211.3	184.8	157.2	134.9	نقود ائتمانية
465.1	435.9	333.7	298.2	269.3	252.8	235.5	184.8	167.7	465.1	ودائع جارية
884.1	766.0	409.9	325.9	280.4	247.6	180.5	146.1	90.2	72.9	شبه النقود
12.36	47.24	18.19	14.44	10.51	15.31	21.62	24.23	21.07	11.3	نسبة نمو الكتلة النقدية
39.3	29.9	30.3	31.2	31.6	31.3	30.8	33.4	35.2	37.9	نسبة النقود الائتمانية
70.1	69.7	68.8	68.3	68.7	2.96	66.5	64.8	62.1	60.7	نسبة النقود الكتابية

المصدر: ليلي اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص231.

الاقتصادي

نلاحظ من خلال الأرقام استمرار ارتفاع الكتلة النقدية بانتقالها من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 1789.3 مليار دج سنة 1999 ، أي تضاعفت بحوالي 5 مرات خلال هذه الفترة ، حيث ارتفعت الكتلة النقدية من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 627.4 مليار دج سنة 1993 وبمعدلات نمو مرتفعة عرفت أعلى مستوياتها سنة 1992 بمعدل نمو 24.23% وذلك بسبب تراجع الوضعية الاقتصادية بعد تأسيس الحكومة الجديدة التي انشغلت أساسا بتنظيم انتخابات تشريعية دون الاهتمام بتطبيق ما هو متفق عليه في إطار الاستعداد الائتماني الثاني. عرف هذا المستوى انخفاضا محسوسا بعد عودة الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي عن طريق الاستعداد الائتماني الثالث و الذي قرر ضبط السياسة النقدية بصفة محكمة . و لكن سرعان ما عاد معدل النمو إلى الارتفاع حيث وصل إلى 47.24% سنة 1998 بسبب الشروع في التطهير المالي للمؤسسات العمومية ابتداء من 1997. فالواقع يوحي بصعوبة ضبط نمو الكتلة النقدية من طرف السلطات النقدية خلال هذه المرحلة.

ثانيا: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية

الجدول رقم(09): تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من(1990-1999)

السنوات /البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الموجودات الخارجية	6.54	24.3	22.6	19.6	60.4	26.3	133.9	350.3	280.7	169.6
Mنسبة الموجودات الخارجية	1.9	5.8	4.3	3.1	8.3	3.2	14.6	32.3	17.6	9.4
قروض مقدمة للخزينة	167.0	158.9	226.9	527.8	468.5	401.5	280.5	423.6	723.1	847.8
Mنسبة القروض للخزينة إلى	38.2	44	84.1	64.7	50.2	30.6	39.1	45.4	47.3	48.6
قروض مقدمة للاقتصاد	325.8	412.3	220.2	305.8	565.6	776.8	741.3	906.1	1150.7	246.9
Mنسبة القروض للاقتصاد إلى	72	78.4	80	35	42.2	70.7	84.8	68.5	56.9	64.3
مجموع الاجراءات المقابلة	1081.5	1592.4	1789.3	343	415.2	515.9	627.4	723.5	799.5	915.05

المصدر : من اعداد الطلبة استنادا على النشرة الاحصائية لبنك الجزائر.

الاقتصادي

من خلال تحليل الجدول نخرج بالملاحظات التالية:

بالنسبة لمساهمة الموجودات الخارجية يظهر من خلال القراءة العامة للإحصائيات أن مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية ما يزال ضعيفا مقارنة مع المقابلات الأخرى خلال السنوات الأولى من هذه المرحلة، حيث بلغت نسبة هذا المقابل من الكتلة النقدية سنة 1990 حوالي 1.9 % لترتفع نوعا ما إلى 32.3 % سنة 1997 ولكنها سرعان ما عرفت تراجعا من جديد ابتداء من 1998 بسبب الانخفاض في أسعار البترول من 21.70 دولار / للبرميل سنة 1996 إلى 19.49 دولار / للبرميل سنة 1997 لتتخفص مجددا إلى 12.94 دولار / للبرميل سنة 1998.

اما بالنسبة لمكانة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية يشهد هذا الجزء تطورا ملحوظا من 167 مليار دج سنة 1990 إلى 847.8 مليار دج سنة 1999 أما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة باستثناء سنتي 1993 و 1994 وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

وبالنسبة لمكانة القروض المقدمة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية يبقى هذا الجزء يشكل أعلى المعدلات و أعلى الحصص في تكوين الكتلة النقدية لغاية سنة 1999 و شهد هذا المقابل على العموم ارتفاعا ملحوظا طيلة الفترة محل الدراسة.

ثالثا: تطور معدلات التضخم :

من اهم مميزات هيكل النقود في الجزائر في هذه الفترة المعنية، غياب سياسة الاسعار بمعني الكلمة والتي تأخذ في اعتبارها الاجور، والتكاليف الانتاج وشروط توازن الهيكل المالي للمؤسسات. فأسعار سلسلة كبيرة من المنتجات الضرورية كانت تتحدد من طرف الدولة وفي نفس الوقت كانت تدعم من قبلها، وذلك سعيا منها للدفاع عن القدرة الشرائية للمواطنين.

بعد ان كان تحديد الاسعار يتم اداريا من طرف السلطات العمومية، اتخذت هذه الاخيرة اجراءات بتحريرها وتركها تتحدد حسب ظروف السوق ابتداء من 1989 عن طريق القانون 12/89 المؤرخ في 1989/7/5، وهو ما انعكس على ارتفاع مستويات التضخم خلال بداية هذه العشرية¹.

¹- ليلي سمهان بقيق مرجع سابق، ص313.

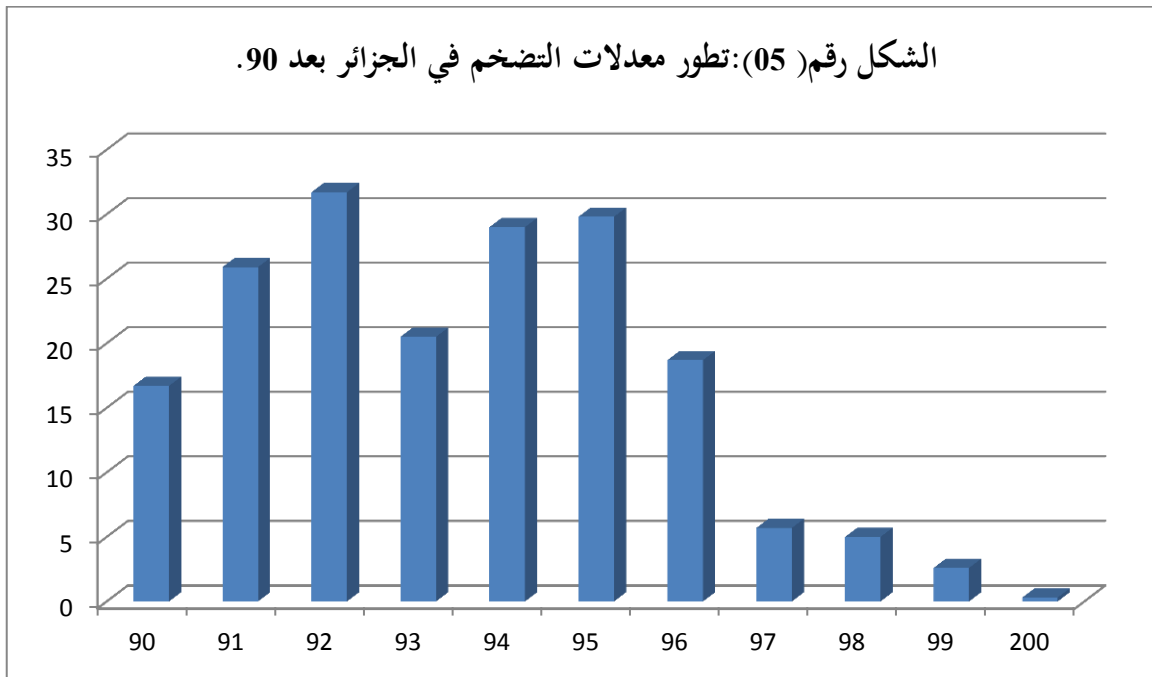
الاقتصادي

ويظهر تطور مستويات التضخم في الجدول الآتي :

الجدول رقم (10): تطور معدلات التضخم في الجزائر بعد 90.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3

المصدر: النشرة الاحصائية لبنك الجزائر (الملحق 04).



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول

من خلال الجدول ، نلاحظ ان معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1990-2000) فبلغ اقصاه سنة 1992 بنسبة 31,7.

حيث عرف معدل التضخم ارتفاع كبير وهذا من سنة 1990 الى سنة 1995 وكان هذا نتيجة السياسة المنتهجة من قبل الحكومة اي سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، وفي سنة 1996 بدءا بالانخفاض ليصل سنة 2000 الى 0,3 وهذا نتيجة الاصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الاسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد.

الاقتصادي

المطلب الثاني: اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب الى مؤشرين هما ميزان المدفوعات وسعر الصرف

اولا: تطورات ميزان المدفوعات وأرصده خلال فترة التسعينيات :

لقد عرفت فترة التسعينيات جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الإقتصاد الجزائري بإعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية، فضلا عن كون الفترة كانت مجالا لتقلبات إقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الإقتصاد الجزائري بما لها من تأثير على الوضع العام لميزان المدفوعات وخاصة في ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأس المال الأجنبي والإستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، وجدول تطور ميزان المدفوعات يبين أهم التطورات خلال فترة التسعينيات¹.

وإنطلاقا من سلسلة موازين المدفوعات نسجل ما يلي:

جدول رقم(11): تطور الميزان التجاري الجزائري (1990-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد م ت	2,58	4,2	2,7	1,91	0,55-	0,4	3,51	5,08	1,71	3,01	12,3
ميزان المدفوعات	0.08	1.04	-0.11	-0.03	-4.37	-6.30	-2.10	1.16	-1.74	-2.38	7.57

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على : ليلي اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص301.

نلاحظ ان الميزان التجاري سجل رسيدا موجبا في جميع السنوات عدا 1994 ، حيث ان تطور ميزان المدفوعات في الفترة بين 1990-1994 سجلت هذه الفترة تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية انخفاض سعر البرميل من النفط، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا.

هذا الإنخفاض في عوائد الصادرات كان له تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993 ، ثم عاودت الإرتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار، وفي ظل هذه الظروف حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0.3 مليار دولار.

¹-سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات ، مرجع سبق ذكره، ص251.

الاقتصادي

يلاحظ في فترة 1995 – 2000 الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998. وكان ذلك راجعا إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي : 17.6 ، 21.7 ، 19.8 دولار للبرميل الواحد وهذا جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقارب 14 مليار دولار.

ورغم السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الإقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية، ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 دولار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع في الأسعار الداخلية للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عنها، وعزز الاتجاه الإنخفاضي، تراجع الطلب على بعض المنتجات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجاريا.

ثانيا: سعر الصرف

في اطار تنظيمه لحركات رؤوس الاموال ،ميز قانون النقد والقرض بين الاشخاص المقيمين وغير المقيمين ،فموجب المادة 181، فان هذا القانون يرخص بامكانية تحويل رؤوس الاموال من طرف غير المقيمين الى الجزائر وذلك بهدف تمويل كل النشاطات الاقتصادية الغير محفوضة بوضوح للدولة او لكل شخص معنوي معين عن طريق نص قانوني .اما بالنسبة للمقيمين وبموجب المادة 187 فان القانون يحول لهم امكانية تحويل رؤوس الاموال للخارج بهدف تامين تمويل النشاطات في الخارج المكملة لنشاطاتها في الجزائر اما بالنسبة لتنظيم سوق الصرف وبموجب المادة 188 يتم الاعتراف بدور بنك الجزائر في تنظيم سوق الصرف.

1- اثر قانون النقد والقرض على سعر الصرف في الجزائر :

عند صدور قانون النقد والقرض طرأت تغيرات جذرية في سياسة سعر الصرف وهي كالتالي¹ :

أ- الانزلاق التدريجي : بعد موجة من الانزلاق التدريجي في اسعار الصرف منذ سنة 1987 وذلك بوضع تعديل من قبا السلطات النقدية المختصة بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة وتماشيا مع الاصلاحات النقدية، وقد وضع ذلك قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 كأحد الاصلاحات النقدية في الجزائر ،على ضرورة الرقابة المستمرة لعدم التعرض لمخاطر الصرف.

¹- محمد زراقة، اثر تقلبات اسعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص106.

الاقتصادي

وقد تم الالتزام بما حدده صندوق النقد والقرض الدولي (تخفيض قيمة العملة) وهذا لأسباب من بينها وجود السوق الموازي الذي يعيق تواجد سعرين للصرف. ويكون هدفه المحافظة على قيمة العملة الوطنية وكذلك منع تهريب رؤوس الاموال. وفعلا تم الفصل في ذلك وحصل استمرار في تخفيض قيمة الدينار الى غاية 1991 ثم في 30 سبتمبر 1991. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(12): يوضح مراحل عملية الانزلاق للدينار الجزائري.

تاريخ عملية الانزلاق	دج /الدولار	الملاحظة
نهاية 1987	4,936	بداية عملية الانزلاق التدريجية
نهاية 1989	8,03	/
نوفمبر 1990	10,11	تسريع تطبيق الاصلاحات ثن تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ
نهاية 1990	12,11	/
جانفي 1991	13,58	استمرار الانزلاق بهدف الوصول الى المستوى الذي يسمح باستقراره وامكانية تحرير التجارة الخارجية علة العموم والواردات بالخصوص تعديل معدل صرف الدينار
نهاية جانفي 1991	15,88	تعديل معدل صرف الدينار
نهاية فيفري 1991	16,59	/
نهاية مارس 1991	17,76	/
من مارس 1991 - 1994	22,5	استقرار هذا المستوى لمدة 6 اشهر. تخفيض الدينار بمعدل 22 باتفاق مع FMI واستمر الى 1994.

المصدر: ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في رفع من فعالية السياسة النقدية، تخصص مالية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص124.

ب- **التخفيض الصريح:** يمكن ان نشير الى انه من بين اهداف قانون القرض والنقد، هو اعدادت تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني. حيث اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1990 قرار بتخفيض الدينار بالنسبة للدولار، وهذا ليصل الى 22,5 دينار للدولار الواحد، وقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة

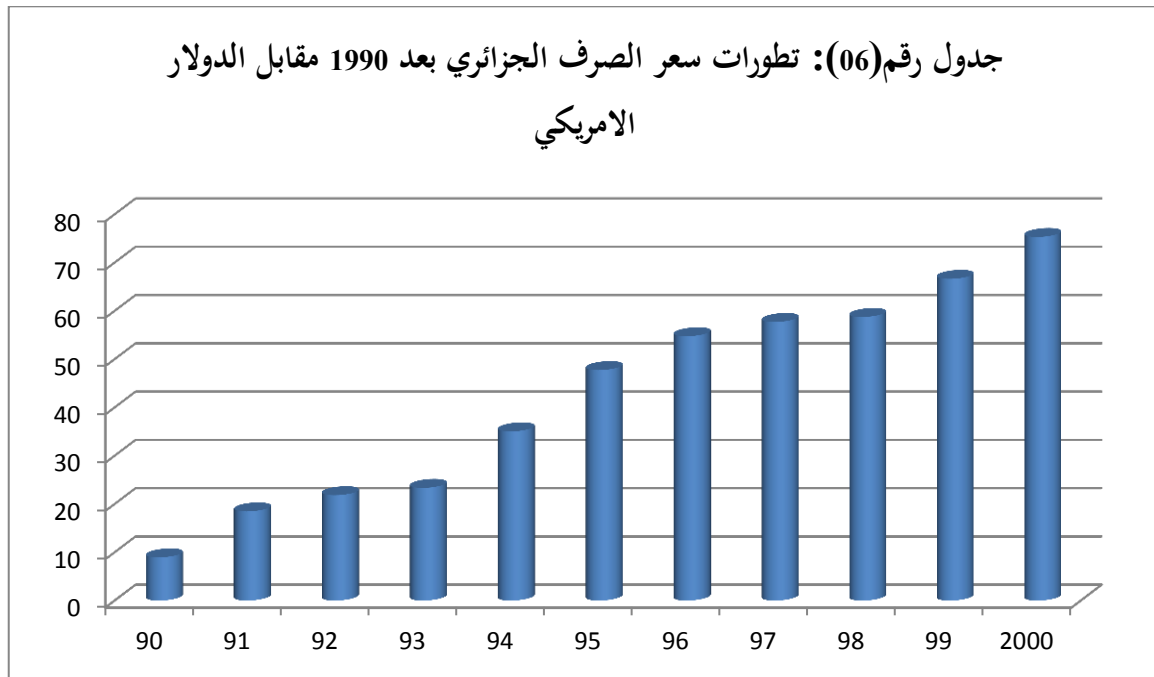
الاقتصادي

لغاية شهر مارس من سنة 1994 ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجي تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذ مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17 وعلى ضوء القرار اصبح سعر صرف الدينار 36 دج دولار¹.

جدول رقم: (13) تطورات سعر الصرف الجزائري بعد 1990 مقابل الدولار الامريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	8,95	18,47	21,83	23,34	35,05	47,74	54,75	57,71	58,74	66,64	75,31

المصدر: من اعداد الطلبة من بيانات بنك الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول

من خلال الجدول وشكله البياني، نلاحظ ان معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1990-2000) فبلغ اقصاه سنة 1992 بنسبة 31,7.

¹- فضيل رايس، التغيرات في الحسابات الخارجية واثارها على الوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص181.

الاقتصادي

حيث عرف معدل التضخم ارتفاع كبير وهذا من سنة 1990 الى سنة 1995 وكان هذا نتيجة السياسة المنتهجة من قبل الحكومة اي سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، وفي سنة 1996 بدء بالانخفاض ليصل سنة 2000 الى 0,3 وهذا نتيجة الاصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الاسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد.

الاقتصادي

المبحث الثالث: انعكاسات الاصلاحات النقدية في الجزائر بعد قانون النقد والقرض

يتضمن هذا المبحث محاولة تهدف الى تحديد مدى انعكاس الاصلاحات النقدية على كل من المؤشرات التوازن الاقتصادي والنقدي.

المطلب الاول: اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات النقدية

سنتناول في هذا المطلب الوضعية النقدية للجزائر من 2000-2017

اولا: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من 2000-2017: يظهر هذا التطور من خلال الجدول كما يلي:

الجدول رقم (14): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من (2000-2014)

وحدة القياس: مليار دج

السنوات	نقود قانونية	نقود كتابية	الكتلة النقدية 1M	% معدل النمو	أشبهه النقود	الكتلة النقدية 2M	معدل النمو
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13.0
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	1473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	849	1630.4	15.1	1724.0	3354.4	15.6
2004	874.3	1286.2	2160.5	32.5	1577.5	3738.0	11.4
2005	921.0	1501.7	2422.7	12.1	1724.2	4146.9	10.9
2006	1081.4	2086.2	3167.6	30.8	1766.1	4933.7	18.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.7	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16.0
2009	1829.4	3114.8	4944.2	0.4-	2228.9	7173.1	03.1
2010	2098.6	3539.9	5638.5	14.0	2524.3	8162.8	13.8
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	2997.2	4776.34	7681.86	07.56	3329.8	11067.6	11.46
2013	4103.45	4687.25	7674.56	0.095-	3584.41	11258.97	01.73
2014	3656.8	5936.7	9593.5	25.0	4079.7	13673.2	21.44

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على تقارير البنك المركزي (الملحق 01).

الاقتصادي

من خلال الجدول ، يبرز بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بانتقالها من 2022,5 مليار دج سنة 2000 إلى 11013,3 مليار دج سنة 2012 أي أنها تضاعفت بحوالي 5 مرات خلال هذه العشرية . وبالنظر إلى معدلات النمو نلاحظ أنه وبعد التباطؤ الذي عرفته معدلات نمو الكتلة النقدية في نهاية التسعينيات نتيجة تبني بنك الجازر لسياسة نقدية صارمة تهدف إلى تقليص مستويات التضخم، عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد سنة 2001 و بزيادة قدرت ب 22,3 % وهي أعلى نسبة نمو مسجلة خلال هذه الفترة . وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى تراكم احتياطات الصرف نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، أظف إليها انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وابتداء من 2002 و اولى غاية 2006 سجلت معدلات النمو تباطؤا ملحوظا مما يوحي بتباطؤ التوسع النقدي خلال هذه الفترة، نتيجة تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، ولكن ابتداء من 2006 عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من 10,9 % سنة 2005 إلى 18,9 % سنة 2006 و 21,5 % سنة 2007 وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو.

وفي سنة 2009 سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها بمعدل 3,2 % وذلك ارجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة العالمية وما انجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف . وفي نهاية هذه العشرية عادت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف و الودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق البرنامج الخماسي.

عرفت الكتلة النقدية في 2015 و 2016 شبه استقرار ولم ترتفع الا قليلا خلال سنة 2017. (الملحق رقم 10)

ثانيا: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية :

بعد أن كانت القروض تمثل المقابل الرئيسي للإصدار النقدي خلال عشرية التسعينيات مقابل الموجودات الخارجية، انعكست الصورة خلال هذه العشرية نتيجة الطفرة البترولية وهو ما يظهر من خلال الجدول كما يلي:

الاقتصادي

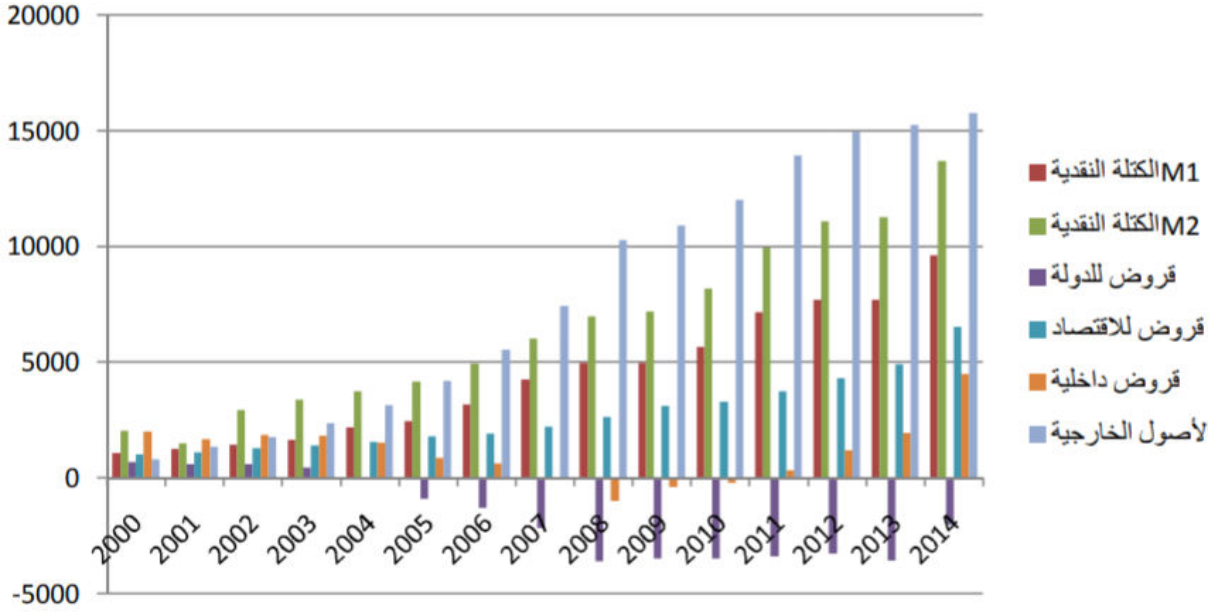
الجدول رقم(15): تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من(2000 - 2017)

السنوات	الكتلة النقدية M1	الكتلة النقدية M2	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	قروض داخلية	صافي الأصول الخارجية
2000	1048.2	2022.5	677.5	993.7	1971.2	775.9
2001	1238.5	1473.5	569.7	1078.4	1648.2	1310.7
2002	1416.3	2901.5	578.6	1266.8	1845.4	1755.7
2003	1630.4	3354.4	423.4	1380.2	1803.6	2342.6
2004	2160.5	3738.0	20.6-	1535.0	1514.4	3119.2
2005	2422.7	4146.9	933.2-	1779.8	846.6	4179.7
2006	3167.6	4933.7	1304.1-	1905.4	601.3	5515.0
2007	4233.6	5994.6	2193	2205.2	12.1	7415.5
2008	4964.9	6955.9	3627.3-	2615.5	1011.8-	10246.9
2009	4944.2	7173.1	3488.9-	3086.5	402.4-	10886.0
2010	5638.5	8162.8	3510.9-	3268.1	242.8-	11997.0
2011	7141.7	9929.2	3406.6-	3726.5	319.9	13922.4
2012	7681.86	11067.6	3289.7-	4297.46	1171.3	14940.4
2013	7674.56	11258.97	3600.9-	4902.5	1920.9	15241.2
2014	9593.5	13673.2	2024.5-	6499.4	4475.0	15734.9
2015	3588.301	3688.944	7277.245	567.531	7844.776	15375.405
2016	3957,057	3957.057	7909.880	2682.207	10592.087	12596.037
2017	4301.749	4168.945	8470.694	3088.830	11559.524	11487.285

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا على تقارير البنك المركزي (الملحق 02 و 10)

الاقتصادي

الشكل رقم(07): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول.

من خلال الجدول وشكله البياني نلاحظ مايلي:

عرفت الموجودات الخارجية في الجزائر خلال هذه العشرية من الألفينيات ارتفاعا مطردا بانتقالها من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 14939.3 مليار دج سنة 2012 ، أي تضاعفت بحوالي 19 مرة خلال هذه الفترة .ويرجع هذا التطور كما سبق القول إلى ارتفاع أسعار البترول وما انجر عنها من ارتفاع في احتياطات الصرف . أما بشأن مساهمة هذا المقابل في بنية الكتلة النقدية فإنها أظهرت نسبة مرتفعة جدا ، ففي بداية هذه العشرية 2004-2000 مثلت هذه المساهمة ما بين 38 و 83 لتقفز هذه النسبة بشكل مطرد حيث تجاوزت 100 %، أي أن الموجودات الخارجية فاقت الكتلة النقدية في حد ذاتها وذلك ابتداء من سنة 2005 ولغاية سنة 2012 حيث ارتفعت نسبة المساهمة بين 100 و 151% إن الوضع السابق جعل الاقتصاد الوطني يعيش ظاهرة نقدية جديدة تمثلت في تجاوز الموجودات الخارجية الإصدار النقدي.

بالنسبة للقروض المقدمة إلى الخزينة العمومية فإن هذا المقابل عرف انخفاضاً في بداية هذه الفترة 2000-2003 ، بانتقاله من 677.4 مليار دج سنة 2000 إلى 423.4 مليار دج سنة 2003 ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموارد العامة وخاصة الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد . انعكس الوضع السابق على انخفاض نسب مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية والتي أظهرت نسبة

الاقتصادي

ضعيفة تراوحت بين 12% و 33% . ولكن ابتداء من سنة 2004 ولغاية نهاية الفترة أي 2012 تشهد القروض للخزينة نموا سلبيا يفسر تسديد الخزينة لديونها اتجاه البنك المركزي وتحولها إلى دائن صافي اتجاه النظام المصرفي بالنسبة للقروض المقدمة إلى الاقتصاد شهدت بدورها ارتفاعا طيلة هذه الفترة بانتقالها من 993.7 مليار دج سنة 2000 إلى 4298.4 مليار دج سنة 2012 حيث تضاعفت ب حوالي 4 مرات خلال هذه الفترة . يرجع سبب هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى تمويل الب ا رمج التنموية التي انطلقت خلال هذه العشرية . أما عن مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في تشكيل الكتلة النقدية فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الموجودات الخارجية وبنسبة مساهمة تت ا روح ما بين 37.6% و 49% .

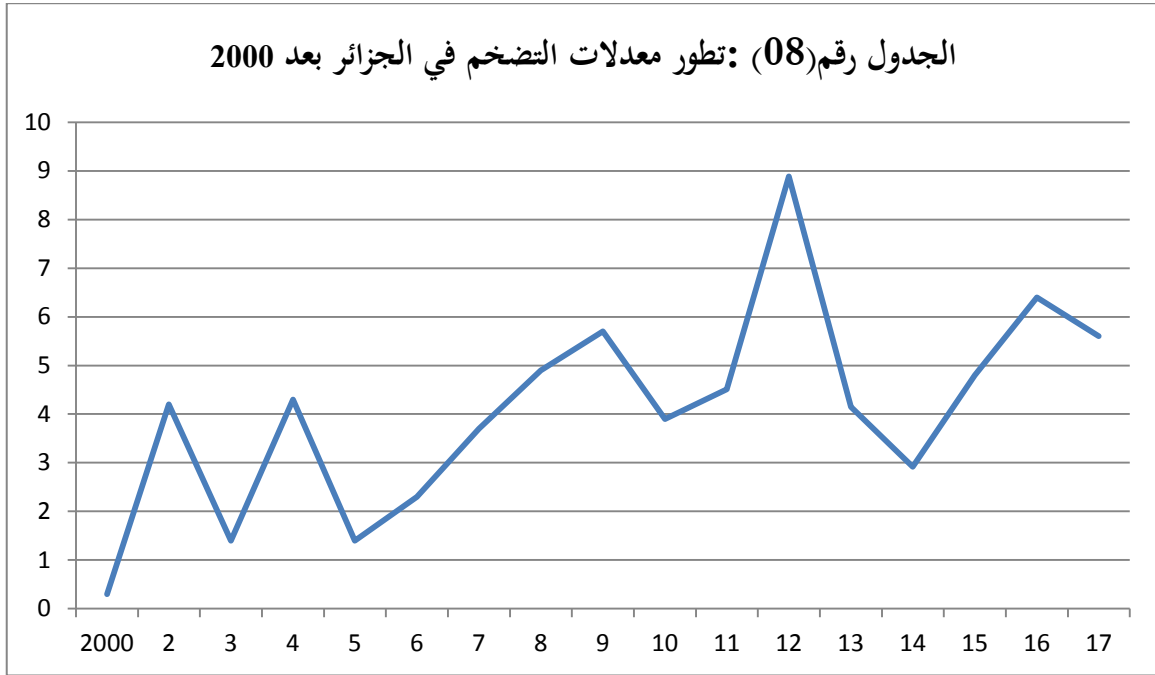
ثالثا: تطور معدلات التضخم في الجزائر بعد 2000

الجدول رقم(16): تطور معدلات التضخم في الجزائر بعد 2000.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم %	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	5,7	3,9	4,51	8,89	4,15	2,92	4.8	6.4	5,60

المصدر: من اعداد الطالبة من بيانات بنك الجزائر (الملحق 09)

الاقتصادي



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول.

في سنة 2001 وصل معدل التضخم 4,2 وكان ذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية تدخل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي، وارتفاع الاجور، زيادة عي ذلك تم ضخ مبالغ معتبرة من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظتها واعادة رسميتها، وقد سجل معدل التضخم انخفاضا في سنة 2002 مقارنة بسنة 2001، حيث وصل الى معدل 1,4 لكن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخيل الاسر رفع معدل التضخم في سنة 2003 ليصل الى 3,5 مقابل 1,8 سنة 2002.

وقد انتهجت السلطات النقدية سياسة حازمة لمراقبة ومحاربة التضخم، ورغم هذه السياسة فقد عاود الارتفاع وذلك في سنة 2004 ليصل الى 4 نتيجة ارتفاع النفقات الدولية، في اطار الحد الادنى للاجور اضافة الى ضعف الانتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، لكن تلك السياسة الحازمة لمحاربة التضخم كانت مجدية في عامي 2005 و2006 حيث انخفض التضخم الى 1,4 و2,3 على التوالي، ولكن ارتفاع في عام 2007 ليصل الى 3,7 بسبب زيادة اسعار المواد الغذائية في هذا العام وبسبب زيادة اسعار السلع المستوردة، وفي سنتي 2008 و2009 وصل الى 4,9 و5,7 لنفس الاسباب لسنة 2007 ولتراجع سنة 2010 بمعدل 3,9 نتيجة انخفاض نسبي في اسعار المنتجات الطازجة، اما في سنة 2011 بقي ثابتا حيث وصل الى 4، ثم في سنة 2012 ارتفع من جديد ليصل الى 8,89 وهذا نتيجة ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد،

الاقتصادي

نلاحظ ان نسبة التضخم سنة 2016 ترتفع لتصل الى 6,4 مقابل ما كانت عليه سنة 2015 بنسبة 4,8 وحسب تقرير البنك المركزي كان يمكن ان يكون التضخم اقس لول تدخل السياسة النقدية .
وفي سنة 2017 وصل التضخم الي نسبة 7,07 شهر مارس ثم تراجع بشكل طفيف ليبلغ 6,5 في نهاية السنة.

المطلب الثاني: اثر الاصلاحات النقدية على التوازنات الاقتصادية

اولا: تطور ميزان المدفوعات

يظهر هذا التطور من خلال هذا الجدول

جدول رقم(17): تطور الميزان التجاري الجزائري (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد م ت %	12,3	9,61	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,52
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	6048	9.25	16.9	17.73	29.5	36.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات	3.86	15.5	20.1	12.0	1002	-4077	-27.45	-26.03	-5.31
رصيد م ت %	7,78	18,2	25,96	20,17	9,41	2,84	16,5	20,13	14,3

المصدر: من اعداد الطالبة من بيانات بنك الجزائر الملحق (07-03)

نلاحظ من الجدول ان رصيد الميزان التجاري قد حقق فائض سنة 2004 الى غاية 2008 ، حيث سجل أكبر قيمة له وبلغت 30,59 مليار دولار هذا يعبر على وضع ايجابي في حين سجل عجز سنة 2009 بانخفاض قدره 0,41 مليار دولار، بينما سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة لمصادرات وذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، اما بالنسبة للواردات فقد سجل عجز مستمر متزايد، وعجز في ميزان حساب راس المال خلال 2004 - 2007 بسبب تفاق المديونية الخارجية ، بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 2,5 مليار دولار و 3,45 مليار دولار على التوالي.

الاقتصادي

في سنة 2011 ، نلاحظ من خلال الجدول حالة فائض وارتفاع مستمر في رصيد الميزان التجاري بلغت ذروته 17,77 مليار دولار (2011)، والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض، حيث كانت أكبر قيمة مسجلة في 2011 بقيمة 71,66 مليار دولار، بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعدم تشجيع قطاع الصناعة، بينما سج ميزان ارس المال ارتفاع خلال 2010 و 2011، وعجز سنة 2012 بقيمة 0,25 مليار دولار، ثم ارتفع مرة اخرى خلال 2013 .

اما في سنة 2014 ، فقد سجل الرصيد الخارجي لجزائر عجز ب 470 مليون دولار خلال الثلاثي الاول لهاته السنة، مقابل فائض قدر ب 1,13 مليار دولار في نفس الفترة للسنة الماضية ، حيث عرف الميزان التجاري للجزائر تراجعاً خلال الاشهر الثلاثة الاولى سنة 2014 ليستقر في حدود 1,84 مليار دولار مقابل 3,78 مليار خلال نفس الفترة من سنة 2013 وعليه فان صادرات الجزائر بلغت 15,92 مليار دولار خلال الثلاثي الاول من 2014 منيا 15,57 مليار تمثل صادرات المحروقات .اما الواردات فقد استقرت في حدود 14,08 مليار دولار.

ادى ترجع الواردات وارتفاع ايرادات الصادرات، الى تقليص عجز الميزان التجاري. وعليف بلغ 14,3 مليار دولار في 2016 مقابل 20,13 مليار دولار في 2017.(الملحق رقم 07)

ثانيا: تطور معدلات سعر الصرف

جدول رقم(18) تطورات سعر الصرف الجزائري بعد 2000 مقابل الدولار الامريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف %	75,31	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	72,66	72,49
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف %	72,73	73,94	76,05	78,10	78,15	87,90	20	3,2	4,74

المصدر: من اعداد الطالبة من بيانات بنك الجزائر.(الملحق 08)

نلاحظ من الجدول ان رصيد الميزان التجاري قد حقق فائض سنة 2004 الى غاية 2008 ، حيث سجل أكبر قيمة له وبلغت 30,59 مليار دولار هذا يعبر على وضع ايجابي في حين سجل عجز سنة 2009 بانخفاض قدره 0,41 مليار دولار، بينما سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة لمصادرات وذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، اما بالنسبة للواردات فقد سجل عجز مستمر متزايد، وعجز في ميزان حساب راس المال

الاقتصادي

خلال 2004 - 2007 بسبب تفاق المديونية الخارجية ، بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 2,5 مليار دولار و 3,45 مليار دولار على التوالي.

في سنة 2011 ، نلاحظ من خلال الجدول حالة فائض وارتفاع مستمر في رصيد الميزان التجاري بلغت ذروته 17,77 مليار دولار (2011)، والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض، حيث كانت أكبر قيمة مسجلة في 2011 بقيمة 71,66 مليار دولار، بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعدم تشجيع قطاع الصناعة، بينما سج ميزان ارس المال ارتفاع خلال 2010 و 2011، وعجز سنة 2012 بقيمة 0,25 مليار دولار، ثم ارتفع مرة اخرى خلال 2013 .

اما في سنة 2014 ، فقد سجل الرصيد الخارجي لجزائر عجز ب 470 مليون دولار خلال الثلاثي الاول لهاته السنة، مقابل فائض قدر ب 1,13 مليار دولار في نفس الفترة للسنة الماضية ، حيث عرف الميزان التجاري للجزائر تراجعاً خلال الاشهر الثلاثة الاولى سنة 2014 ليستقر في حدود 1,84 مليار دولار مقابل 3,78 مليار خلال نفس الفترة من سنة 2013 وعليه فان صادرات الجزائر بلغت 15,92 مليار دولار خلال الثلاثي الاول من 2014 منيا 15,57 مليار تمثل صادرات المحروقات .اما الواردات فقد استقرت في حدود 14,08 مليار دولار.

ادى تجميع الواردات وارتفاع ايرادات الصادرات، الى تقليص عجز الميزان التجاري. وعليف بلع 14,3 مليار دولار في 2016 مقابل 20,13 مليار دولار في 2017.(الملحق رقم 08)

الاقتصادي

خلاصة الفصل:

بعد أن تم من خلال هذا الفصل التعرض إلى انعكاسات الاصلاحات النقدية على التوازن الاقتصادي وفي كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط الى انتقال الى اقتصاد السوق الى المرحلة الحالية.

نستنتج ان هذا الاصلاح قد اثر بالفعل على كل من التوازنات الداخلية (اي بشكل اساسي تفادي تضخم غير المرغوب فيه) والتوازنات الخارجية (اي الحيلولة دون حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري يصعب تمويله) وبالتالي المحافظة على استقرار سعر صرف وربما تحسينه بالنسبة للعملاء الاجنبية الرئيسية.

الأختام

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستخلص ان الاعتماد على الاصلاحات النقدية من اهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتعديل نظامها النقدي لهذا كانت هذه العملية تعتمد على طرق واساليب مبنية على اسس قانونية ونقدية ، وهذا كله من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة وان الجزائر تحاول التماسي واقتصاد السوق .

وقد تناولنا في هذا البحث ما عرفه النظام المصرفي من التغيرات الجذرية بداية بإصلاح 1986 ثم استقلالية المؤسسات العمومية والبنوك وصولا إلى لب الإصلاحات النقدية والمتمثلة في قانون النقد القرض الذي أعطى السلطة والاستقلالية للبنك المركزي حين تميزت هذه الفترة ببداية التحول إلى اقتصاد السوق وخروجها من النظام الاشتراكي الذي أثبت فشله ، غير أن عملية الإصلاحات تتواصل إلى غاية 2017 أين طرأ تغيير على قانون النقد والقرض بتغيير بعض موادها والتي تخص عهدة المحافظ ونوابه، وبحسب السلطات المهدف من هذه الإصلاحات هو الفصل بين مجلس النقد والقرض كسلطة وبين الأعضاء المكونين له، وكذا غرس مبدأ وحدانية القيادة.

وقد اثرت بالفعل هذه الاصلاحات على التوازن الاقتصادي وذلك بتأثيرها على كل من التوازنات الداخلية (اي بشكل اساسي تفادي تضخم غير المرغوب فيه) والتوازنات الخارجية (اي الحيلولة دون حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري يصعب تمويله) وبتالي المحافظة على استقرار سعر صرف وربما تحسينه بالنسبة للعمات الاجنبية الرئيسية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

لقد تحققت الفرضية الرئيسية القائلة بأنه للإصلاح النقدي دور في تحقيق التوازن الاقتصادي، فقد اثر بالفعل على كل من التوازنات الداخلية (اي بشكل اساسي تفادي تضخم غير المرغوب فيه) والتوازنات الخارجية (اي الحيلولة دون حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري يصعب تمويله) وبتالي المحافظة على استقرار سعر صرف وربما تحسينه بالنسبة للعمات الاجنبية الرئيسية.

الفرضيات الثانوية

- النظام النقدي هو جميع القوانين و التنظيمات و التعليمات و الأساليب التي تحكم اصدار النقود و ابطالها ويتمتع النظام النقدي بثلاث خصائص رئيسية هي نظام نقدي اجتماعي وتاريخي واقتصادي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.
- كان الاصلاح النقدي الذي تبنته الدولة في الثمانينيات غير فعال وذلك بسبب ازمة انهيار اسعار

البترول سنة 1986 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- يعد اصلاح 90-10 اهم الاصلاحات المالية والمصرفية التي قامت بها الجزائر ورغم انه احسن اداء بعض المؤشرات خاصة على مستوى القطاع المصرفي فانه لم يكن كافي بالقدر الازم من اجل رفع مستوى اداء القطاع المالي ككل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.
- يآثر الاصلاح النقدي على التوازن النقدي عن طريق استعماله لسياسة النقدية كأداة هام لضبط عرض النقدي بما يحقق استقرار الاقتصادي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

❖ نتائج الدراسة:

نستخلص من هذه دراسة ان:

- ✓ لقد قدمت الإصلاحات النقدية المبتهجة بفضل قانون النقد والقرض عدة إضافات، على غرار تسمية السلطة النقدية، التي مُنحت كامل الاستقلالية في ممارسة أنشطتها، ضمن سوق نقدية مكونة من عديد المؤسسات البنكية، المالية غير البنكية وحتى المؤسسات الاستثمارية.
- ✓ شكلت الإصلاحات المصرفية المتتالية وخاصة إصلاحات فترة التسعينات نقطة تحول لصالح القطاع المصرفي الجزائري، وأسس قانون النقد والقرض الإطار القانوني الذي يضع النظام المصرفي ضمن مسار يتماشى وتوجهات اقتصاد السوق.
- ✓ الاصلاح النقدي عبارة عن برنامج فعال قامت به السلطة النقدية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال استعمالها لسياسة النقدية كأداة هامة لضبط العرض النقدي بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي
- ✓ هو أن رغم التعديلات والتطورات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري لا يزال ضعيفا مقرنة بدول اخرى.

✓ كان للاصلاح النقدي دور كبير في استرجاع البنك المركزي لمكانته التي هو عليها الان.

✓ ان تطور السياسة النقدية الجزائرية، ارتبط بالفترة الانتقالية التي شيدها الاقتصاد الجزائري، من

اقتصاد مخطط (مركزي وموجو) الى نظام يعتمد عمى مقومات ومبادئ الاقتصاد الحر (السوق).

✓ بعد قانون النقد والقرض 90-10 ، اصبحت السياسة النقدية الجزائرية تلعب دورها بالتدرج،

خاصة من خلال التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي.

❖ التوصيات والاقتراحات:

حسب النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التالية:

✓ ينبغي على السلطة النقدية تسخير جهودها للتحكيم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي.

✓ يجب على السلطة النقدية تحديد المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية والعمل على اخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لبرنامج اصلاحي.

المرآة

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 2) الحمزاوي محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية، 2000.
- 3) ال فواز مبارك بن سليمان، الاسواق المالية من منظور اسلامي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جده ، الطبعة الاولى، 2010.
- 4) القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، جزائر ، الطبعة الرابعة، 2008.
- 5) الموسوي ضياء مجيد ، أسس علم الاقتصاد نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية ، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 6) الموسوي ضياء مجيد ،الاصلاح النقدي ،الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 1993.
- 7) الموسوي ضياء مجيد ، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 8) بني هاني حسين ،اقتصاديات النقود والبنوك، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، 2014.
- 9)
- 10) حبابة عبد الله، الاقتصاد المصري، مؤسسة شباب الجامعية، مصر ، الطبعة الاولى، 2008.
- 11) دويدار محمد ، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.
- 12) طوروس وديع، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ، الطبعة الاولى، 2011.
- 13) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية لنشر ،اسكندرية، 2013.
- 14) عوض الله زينب حسن ، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية لنشر، الاسكندرية، مصر.
- 15) عوض الله زينب حسن ، اسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر، 2005.

قائمة المراجع

- 16) عوف الكفراوي محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1997.
- 17) قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.
- 18) فليح حسين خلف، النقود والبنوك، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 19) لطرش الطاهر، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية. 2003.
- 20) نعمت الله نجيب ومحمود يونس، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية لطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- 21) نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد التحليلي الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 22) محمد عيسى حازم، النظام النقدي في الإسلام: دراسة مقارنة، عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، الأردن، 2014.

1) رسائل وأطروحات جامعية:

1. العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات : دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/1990، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص النقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004.
2. بقيق ليلي اسمهان، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
3. بن ويس خيرة، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، بنوك واعمال، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تخصص بنوك واعمال، جامعة الطاهر مولاي سعيد، سعيدة، 2014-2015.
4. بضيف عبير، سوق الاوراق المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة PGS، تخصص مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
5. بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
6. بوعاملي ياسين، الخوصصة ودور السوق المالية في تفعيلها، رسالة لنيل شهادة ماجستير، التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة قنطنية، 2009-2010.

7. جعفري عمار، اشكالية اختبار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة لاستكمال رسالة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.
8. حاجي سمية ، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر 1999-2014 -مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، 2015-2016.
9. دراوسي مسعود ،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004،رسالة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص مالية عامة ،جامعة الجزائر ،الجزائر ،2005-2006.
10. رايس فضيل ، التغيرات في الحسابات الخارجية واثارها على الوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، 2012-2013.
11. زراقة محمد ، اثار تقلبات اسعر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
12. زراري نور الدين ،السياسة النقدية: عامل مساهم او عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994-2005 ،رسالة لنيل ماجستير ،نقود ومالية ،جامعة 8ماي 1945 ،قالمة ،2006-2007.
13. شريف محمد ،السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تسير مالية عامة ،جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ، 2009-2010.
14. عبد الله ياسين ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ،مالية دولية ،جامعة وهران ،وهران ، 2013-2014.
15. عطية حليلة ،دور الاسواق المالية في تمويل الاستثمارات :دراسة حالة بورصة عمان خلال الفترة (2008-2013) ،رسالة لنيل شهادة ماجستير ،الاسواق المالية والبورصات ،جامعة محمد خيضر،بسكرة، 2014-2015.
16. محلول زكية ، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية ،رسالة نيل شهادة الماجستير ،تخصص تمويل مصرفي، جامعة ورقلة، 2009.
17. مفتاح صالح ، " النقود والسياسة النقدية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2002-2003.

18. مدوخ ماجد ،فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص نقود وبنوك ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2002-2003.
19. منصور شريفة السياسة المالية كالية لتحقيق التوازن الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران 2 ،وهران ،2015-2016.
20. ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في رفع من فعالية السياسة النقدية، تخصص مالية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014.

(2) مجلات وإصدارات:

- (1) بوعرشة مبارك ، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية' ،مجلة العلوم الإنسانية- ،قسنطينة ،عدد 02 سنة 1999.
- (2) حمادة عبد اياد ، الساعدي صبحي حسون ، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الاثبار للعلوم الاقتصادية والادارية/ المجلد 4، العدد7، 2011.
- (3) حمدوش رشا ، اثر التضخم على عوائد الاسهم بالتطبيق على اسواق دمشق، مجلة جامعة البعث، المجلد39، العدد15، 2017.
- (4) خباياة حسان ، " أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر" ، التجارب المصرفية والمالية العربية ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، اتحاد المصارف العربية ، المجلد 22، العدد 2، 2012.
- (5) خوالد ابو بكر ،تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وابرز التعديلات الطارئة عليه ،مجلة العلوم السياسية والقانونية ، المجلد 02، العدد 07، افريل 2018.
- (6) عبد العزيز طيبة و بلعزوز بن علي- " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"- جامعة حسيبة بن علي ، الشلف، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 41 ،شتاء 2008.
- (7) ملياني فتيحة ،الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي ، مجلة الاقتصاد ، الجامعة الجليلي بونعامه خميس مليانة عدد 14 المجلد 01، 2016 .

8) هباش فارس، دراسة تحليلية للعلاقة والاثـر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2001-2002)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.

3) ملتقيات، مؤتمرات وندوات:

1) بوزيدي سعيدة، "الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق". الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، أبريل 2003.

2) بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات، شلف، 2004/04/12.

3) سحنون محمد، إصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وافاق مستقبلية، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة، جامعة منتوري، قسنطينة، يوم 06-07، جوان 2005.

5) التقارير ووثائق أخرى:

1. قانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986- المادة رقم 36-39-50.

2. قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19/08/1986- المادة رقم 12-15-17-27-14.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1) الكتب:

1) Benhalima Ammour, Le système bancaire algérien- textes et réalité-
.Dahleb, Alger, 1997.

2) روابط من انترنت:

1) <http://www.pdfactory.com>

2) <http://www/onefd.dz>

الملاحق

الملحق رقم 01: الوضعية النقدية للجزائر من نشرة احصائية 2008

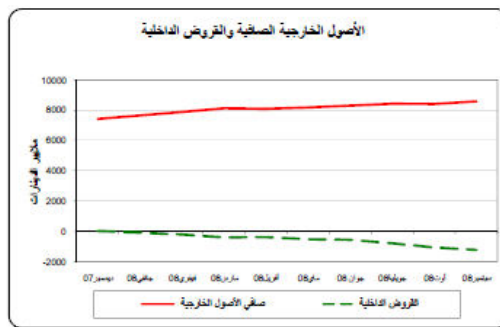
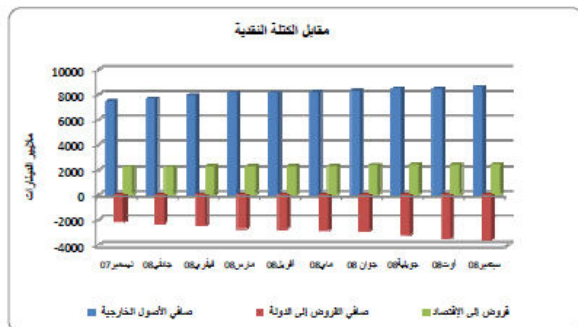


الوضعية النقدية

1.3 الوضعية النقدية (القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

مقاييل الكتلة النقدية											
	القروض إلى الاقتصاد			صافي القروض إلى الدولة			القروض الداخلية		صافي الأصول الخارجية		
	البنوك التجارية	البنك المركزي	قروض إلى الاقتصاد	قروض أخرى	البنوك التجارية	البنك المركزي	القروض الداخلية	البنوك التجارية	البنك المركزي	صافي الأصول الخارجية	
2001	1 077,7	0,7	1 078,4	106,4	736,6	-276,3	599,7	1 949,2	-2,9	1 372,4	1 370,7
2002	1 260,0	0,8	1 260,8	120,5	774,0	-304,8	579,7	1 969,8	13,0	1 740,7	1 749,7
2003	1 379,5	0,7	1 380,2	130,1	757,4	-494,1	423,4	1 959,9	16,7	2 325,9	2 342,7
2004	1 534,4	0,6	1 535,0	158,3	736,9	-915,8	-20,6	1 814,4	10,1	2 139,1	2 149,2
2005	1 779,9	0,8	1 779,8	270,1	777,3	-1999,5	-423,2	949,9	28,2	4 151,5	4 179,7
2006	1 904,1	1,3	1 905,4	335,6	870,6	-2510,7	-1304,1	801,2	-11,3	5 526,4	5 515,0
2007	2 070,8	1,3	2 072,1	351,0	803,2	-3162,7	-2000,5	83,7	29,9	6 821,9	6 849,8
2008	2 127,2	1,5	2 128,7	363,5	803,8	-3193,3	-2026,0	102,7	10,2	6 949,5	7 000,8
يناير	2 155,1	1,5	2 156,6	372,0	799,1	-3230,7	-2089,6	87,9	19,5	7 179,3	7 197,9
فبراير	2 203,8	1,5	2 205,3	378,7	723,1	-3294,9	-1921,1	13,1	22,6	7 382,9	7 415,5
مارس	2 179,9	1,5	2 181,4	371,4	684,9	-3346,7	-2234,4	-193,1	16,6	7 622,5	7 640,0
أفريل	2 237,7	1,5	2 239,2	374,9	633,9	-3450,1	-2456,3	-171,1	29,6	7 852,4	7 880,0
ماي	2 288,8	1,5	2 290,3	371,7	652,1	-3702,9	-2679,1	-411,9	24,1	8 088,9	8 110,9
يونيو	2 288,8	1,5	2 290,3	396,5	626,1	-3713,9	-2691,3	-491,2	30,2	8 057,5	8 087,7
يولي	2 296,6	1,5	2 298,1	394,9	572,5	-3607,9	-2642,5	-442,8	36,3	8 142,3	8 178,4
أغسطس	2 322,3	1,5	2 323,7	401,9	551,5	-3642,8	-2689,4	-486,7	32,4	8 259,0	8 296,4
سبتمبر	2 411,0	1,5	2 412,5	414,9	474,2	-4104,5	-3215,4	-492,9	21,0	8 297,9	8 329,9
أكتوبر	2 402,8	1,5	2 404,3	417,1	356,2	-4312,9	-3500,6	-1 096,6	26,2	8 273,7	8 300,0
نوفمبر	2 414,4	1,4	2 415,8	438,4	342,4	-4648,5	-3669,7	-1 249,9	25,5	8 251,8	8 277,3
التغيرات الشهرية بملايير الدينارات الجارية											
2008	25,9	0,0	25,9	22,4	-21,5	-2,3	-1,4	24,5	-34,4	160,3	133,8
2007	30,8	-0,1	30,9	-19,2	-37,3	-28,0	-44,5	-53,6	-5,1	143,2	138,1
يناير	56,4	0,2	56,5	12,5	0,6	-30,6	-17,5	38,0	-13,7	167,8	154,0
فبراير	27,9	0,0	27,9	8,5	-34,7	-37,4	49,8	-35,7	4,3	159,8	194,1
مارس	48,7	0,0	48,6	8,7	-48,0	-64,2	-103,8	-84,9	13,1	204,6	217,6
2008	-23,9	0,0	-23,9	-7,3	-38,2	-45,8	49,2	-116,2	-14,1	240,8	226,5
يناير	57,8	0,0	57,8	3,5	-61,0	-124,4	-171,9	-114,1	11,1	220,9	209,8
فبراير	28,0	0,0	28,1	-3,2	18,2	-337,8	-222,8	-194,7	-5,5	236,4	230,9
مارس	23,1	0,0	23,0	24,8	-26,0	-11,0	-12,2	10,8	6,2	-29,3	-23,1
أفريل	7,8	0,0	7,8	-1,6	-43,6	-94,0	-149,2	-141,4	6,0	54,6	90,6
ماي	25,7	0,0	25,8	7,0	-21,1	-34,8	-48,9	-23,8	-3,9	115,8	111,9
يونيو	86,8	0,0	86,8	13,0	-77,2	-261,7	-328,0	-237,2	-1,4	133,9	132,4
يولي	-4,4	0,0	-4,4	2,2	-79,0	-208,4	-265,2	-293,6	-4,8	-10,1	-22,9
أغسطس	11,7	0,0	11,7	21,3	-42,8	-133,6	-181,1	-162,4	-0,7	170,1	177,2
التغيرات الشهرية بالنسبة المئوية											
2008	1,4	-0,5	1,30	7,16	-2,41	0,09	0,1	4,2	-140,9	3,1	2,5
2007	1,5	-7,1	1,51	-5,19	-4,44	0,89	4,4	-45,7	-15,0	2,1	2,1
يناير	2,7	15,4	2,73	3,56	0,07	0,97	0,9	61,2	-47,4	2,5	2,2
فبراير	1,3	0,0	1,3	2,3	-4,3	1,2	3,1	-34,8	26,3	2,7	2,8
مارس	2,3	0,0	2,3	1,8	-6,0	2,0	5,0	-41,9	67,2	2,9	3,0
2008	-1,1	-3,0	-1,1	-1,9	-5,3	1,4	4,2	-65,9	-45,2	3,3	3,1
يناير	2,7	0,2	2,7	0,9	-7,4	3,7	7,5	110,7	59,9	3,0	3,1
فبراير	1,3	1,6	1,3	-0,8	2,9	6,9	9,1	89,7	-16,7	3,0	2,9
مارس	1,0	-1,6	1,0	6,7	-4,0	0,3	0,5	-2,6	25,6	-0,4	-0,3
أفريل	0,3	1,6	0,3	-0,4	-6,6	2,5	5,5	36,3	20,0	1,0	1,1
ماي	1,1	-1,5	1,1	1,8	-3,7	0,9	1,7	4,3	-10,7	1,4	1,4
يونيو	3,8	1,6	3,8	3,2	-14,0	6,8	11,3	41,9	-4,4	1,6	1,6
يولي	-0,3	-1,6	-0,3	0,5	-16,7	5,1	8,9	36,6	-15,4	-0,2	-0,3
أغسطس	0,5	-1,6	0,5	5,1	-13,4	3,1	4,7	14,0	-0,8	2,1	2,1

التمثل البياني 1.3 المؤشرات النقدية



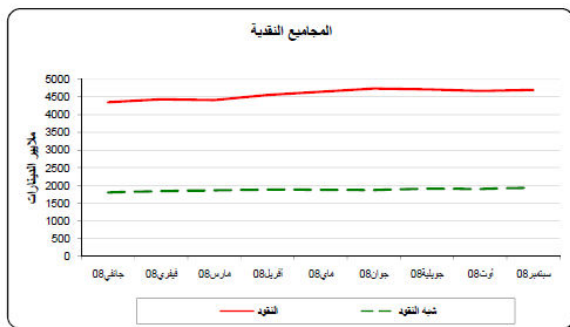
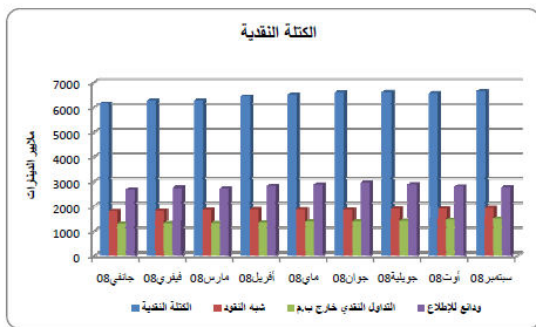
الملحق رقم 02: الوضعية النقدية والمجامع النقدية للجزائر من نشرة احصائية 2008

بنك الجزائر

1.3 الوضعية النقدية (تابع)
(القيم بملابيير الدينارات- نهاية الفترة)

صفحة البنود الأخرى	التزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل	أموال الدولة المخصصة للافراض	المكتلة النقدية								
			ودائع للتسييق على الواردات	شبه النقود	النقود						
					ودائع لدى حساب البريد الجاري	ودائع لدى الخزينة	ودائع للإطلاع	التداول النقدي خارج ب.م.			
448.2	24.5	12.7	73.8	1235.0	97.0	9.4	554.9	577.2	1238.5	2473.5	2001
626.8	36.6	36.2	74.1	1485.2	100.6	8.8	642.2	664.7	1416.3	2901.5	2002
745.2	41.9	59.7	68.0	1656.0	117.2	12.9	732.0	781.3	1643.5	3299.5	2003
890.6	49.6	49.0	98.8	1478.7	120.3	38.0	1133.0	874.3	2165.7	3644.4	2004
880.6	20.6	54.6	103.3	1632.9	144.8	131.2	1240.5	921.0	2437.5	4070.4	2005
1235.9	19.4	33.5	116.3	1649.8	203.8	132.0	1780.6	1081.4	3177.8	4827.6	2006
1111.1	17.6	27.6	141.2	1760.6	215.8	135.2	2277.6	1228.8	3855.4	5616.0	2007
1208.6	16.6	27.6	149.0	1757.4	214.5	149.0	2298.5	1256.5	3917.5	5704.9	سبتمبر
1116.5	16.7	23.9	153.5	1759.8	207.6	184.4	2511.9	1269.8	4150.7	5910.5	أكتوبر
1389.4	14.7	28.9	195.5	1761.0	213.3	167.4	2570.4	1284.5	4233.6	5994.6	نوفمبر
1162.5	15.5	28.1	154.6	1769.8	210.0	161.4	2671.7	1305.4	4348.5	6148.3	ديسمبر
1139.3	15.3	27.4	206.8	1839.6	219.7	155.2	2736.0	1323.5	4434.5	6274.0	جانفي
1158.3	15.0	29.1	227.8	1860.7	217.4	154.3	2710.6	1325.9	4408.2	6268.9	فيفري
968.4	13.4	29.7	240.2	1882.8	221.1	175.4	2807.6	1348.3	4552.4	6435.2	مارس
800.5	13.1	28.2	270.5	1880.4	218.5	176.3	2876.8	1371.7	4643.3	6523.6	أفريل
804.3	12.9	27.3	278.2	1869.3	218.8	183.1	2946.8	1384.0	4732.7	6602.1	ماي
717.3	12.5	28.9	244.5	1905.4	221.4	193.5	2883.3	1413.2	4711.3	6616.7	يونان
483.0	11.7	26.0	216.8	1903.5	225.8	191.3	2793.9	1451.4	4662.4	6565.9	جويلية
421.9	10.6	15.1	244.3	1938.8	256.6	187.9	2755.0	1503.3	4696.7	6533.6	أوت
(النشرات الشهرية بملابيير الدينارات الجزائرية)											
196.0	-0.2	-2.3	1.7	-109.7	22.4	0.0	28.2	24.0	74.7	-35.0	2006
10.5	0.2	-4.0	8.2	26.8	-13.8	-5.4	42.3	17.7	40.8	69.6	2007
97.5	-1.0	-0.1	7.8	26.8	-1.3	13.8	20.9	28.7	62.1	88.9	سبتمبر
-92.1	0.1	-3.6	34.5	-27.6	-6.9	15.4	213.4	11.3	233.2	205.6	أكتوبر
272.9	-2.0	5.0	12.0	1.2	3.7	3.0	58.5	17.7	82.0	84.1	نوفمبر
-226.9	0.8	-0.8	-10.9	36.8	-1.3	-6.0	101.3	20.9	114.9	153.7	ديسمبر
-23.2	-0.2	-0.7	22.3	39.7	9.7	-6.2	64.3	18.1	86.0	125.7	جانفي
18.9	-0.3	1.7	21.0	21.1	-2.2	-0.9	-26.5	2.4	-26.3	-5.1	فيفري
-189.9	-1.6	0.6	12.4	22.1	3.6	21.2	97.0	22.4	144.2	166.3	مارس
-167.9	-0.3	-1.5	30.3	-2.4	-2.6	0.9	69.2	23.4	90.9	88.5	أفريل
3.8	-0.2	-0.9	7.7	-11.0	0.3	6.8	70.1	12.3	89.4	78.4	ماي
-96.9	-0.3	1.6	-33.7	36.1	2.6	10.4	-63.6	28.1	-21.4	14.7	يونان
-234.3	-0.9	-2.9	-27.7	-1.9	4.4	-2.2	-89.4	38.3	-48.9	-50.8	جويلية
-61.1	-1.1	-10.9	27.6	35.4	24.6	-3.4	-38.8	51.8	34.3	69.7	أوت
(النشرات الشهرية بالنسبة المئوية)											
18.84	-1.22	-6.31	1.51	-6.23	12.38	0.00	1.63	2.27	2.41	-0.72	2006
0.95	1.15	-12.66	6.17	1.66	-0.01	-3.84	1.89	1.46	1.07	1.25	2007
8.78	-5.88	-0.36	5.52	-0.60	10.21	0.92	2.34	1.61	1.81	1.58	سبتمبر
-7.62	0.00	-13.09	23.15	-1.54	-3.22	10.36	9.28	0.90	5.95	3.60	أكتوبر
24.44	-11.98	20.92	6.54	0.07	1.78	1.81	2.33	1.40	2.00	1.42	نوفمبر
-16.33	5.40	-2.74	-5.59	2.20	-0.62	-3.59	3.94	1.63	2.71	2.56	ديسمبر
-1.99	-0.98	-2.59	12.06	2.21	4.61	-3.83	2.41	1.39	1.98	2.04	جانفي
1.66	-2.26	6.27	10.14	1.15	-1.02	-0.61	-0.93	0.18	-0.59	-0.08	فيفري
-16.39	-10.44	1.91	5.42	1.19	1.66	13.73	3.58	1.09	3.27	2.65	مارس
-17.34	-2.56	-4.91	12.62	-0.13	-1.16	0.51	2.46	1.74	2.00	1.74	أفريل
0.47	-1.65	-3.14	2.84	-0.59	0.12	3.85	2.44	0.90	1.93	1.20	ماي
-10.81	-2.52	5.73	-12.11	1.83	1.20	5.65	-2.16	2.11	-0.45	0.22	يونان
-32.96	-7.03	-9.91	-11.32	-0.10	1.99	-1.12	-3.10	2.71	-1.04	-0.77	جويلية
-12.65	-9.16	-41.65	12.71	1.66	10.97	-1.79	-1.39	3.57	0.74	1.06	أوت

التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية



الملحق رقم 03: تطور ميزان المدفوعات ف الجزائر من النشرة الاحصائية 2008

بنك الجزائر



ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات

(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

المداسي الأول 2008	الثلاثي الثالث 2008	الثلاثي الثاني 2008	الثلاثي الأول 2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
22,21	12,81	11,63	10,58	30,59	28,95	21,18	11,12	8,84	4,36	الرصيد الجاري الخارجي
25,68	13,38	13,86	11,82	34,23	34,06	26,47	14,27	11,14	6,70	الميزان التجاري
42,55	22,64	22,54	20,01	60,59	54,74	46,33	32,22	24,46	18,71	المصادر
41,71	22,26	22,09	19,62	59,61	53,61	45,59	31,55	23,99	18,11	المحروفات
0,84	0,38	0,45	0,39	0,98	1,13	0,74	0,66	0,47	0,61	صادرات أخرى
-16,87	-9,26	-8,68	-8,19	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	-13,32	-12,01	الواردات
-3,73	-1,88	-2,19	-1,54	-4,04	-2,20	-2,27	-2,01	-1,35	-1,18	خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي
1,83	0,89	0,93	0,90	2,89	2,58	2,51	1,85	1,57	1,30	دائن
-5,56	-2,77	-3,12	-2,44	-6,93	-4,78	-4,78	-3,86	-2,92	-2,48	مدين
-1,08	0,49	-0,80	-0,28	-1,83	-4,52	-5,08	-3,60	-2,70	-2,23	دخل العوامل ، صافي
2,09	1,78	1,07	1,02	3,81	2,42	1,43	0,99	0,76	0,68	دائن
-3,17	-1,29	-1,87	-1,30	-5,55	-6,94	-6,51	-4,59	-3,46	-2,91	مدين
-0,10	-0,03	-0,05	-0,05	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	-1,18	-1,31	دفع الفوائد
-3,07	-1,26	-1,82	-1,25	-5,41	-6,18	-5,48	-3,30	-2,28	-1,60	أخرى
1,34	0,82	0,76	0,58	2,22	1,61	2,06	2,46	1,75	1,07	تحويلات صافية
-2,53	-0,44	-1,92	-0,61	-1,08	-11,22	-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	رصيد حساب رأس المال
										حساب رأس المال
0,99	0,20	0,40	0,59	1,35	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,31	-0,31	-0,12	-0,19	-0,77	-11,89	-3,05	-2,23	-1,38	-1,32	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,58	0,27	0,24	0,34	0,51	0,98	1,41	2,12	1,65	1,60	السحب
-0,89	-0,36	-0,36	-0,53	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	-3,03	-2,92	الإحتلاك
-3,21	-0,33	-2,20	-1,01	-1,66	-1,08	-2,25	-0,26	-0,61	-0,36	فروض قصيرة الأجل واخطاء و سبور ، صافي
-0,21	-0,26	-0,10	-1,01		-0,13					منها: رصيد العقود الورقية
-0,65	0,88	-0,84	-0,11		0,06					منها: رصيد الذمم قصيرة الأجل
19,68	12,37	9,71	0,19	29,53	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	الرصيد الإجمالي
-19,68	-12,37	-9,71	9,97	-29,53	-17,73	16,94	-9,25	-7,47	-3,66	التمويل
-20,29	-12,68	-9,87	-9,97	-28,25	-17,73	-16,31	-8,88	-7,03	-3,40	زيادة الإحتياطيات الخاصة (-)
0,00	0,00	0,00	-10,42	0,00	0,00	-0,63	-0,37	-0,44	-0,30	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي ذمم أخرى: الدخل على التوظيف
0,61	0,31	0,16	0,00	-1,28						المحصل
0,00	0,00	0,00	0,45	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	زيادة الإلتزامات الأخرى لدى البنك المركزي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	زيادة متأخر السداد
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	تمويل استثنائي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الجولة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	مساعدة متعددة الاطراف لميزان المدفوعات
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	شراء لدى صندوق النقد الدولي
										للتذكير:
133,24	140,46	133,24	123,46	110,18	77,78	56,18	43,11	32,92	23,11	الإحتياطيات الخاصة (بدون الذهب) بحسب أشهر استيراد السلع و الخدمات
				39,93	36,66	27,36	23,72	24,34	19,14	من غير العوامل
				74,77	65,85	54,64	38,66	29,03	25,24	مصرف الوحدة تصاريح البترول الحام (دولار أمريكي/برميل)

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

الملحق رقم 04: تطور معدل التضخم لدي الجزائر 1971-2004

2.6. تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر
(القيم بالنسبة السنوية)

المعدل	إلى	يحسب ابتداء من
%3,75	1971/12/31	1963/01/01
%2,75	1986/09/30	1972/01/01
%5,00	1989/05/01	1986/10/01
%7,00	1990/05/21	1989/05/02
%10,50	1991/09/30	1990/05/22
%11,50	1994/04/09	1991/10/01
%15,00	1995/08/01	1994/04/10
%14,00	1996/08/27	1995/08/02
%13,00	1997/04/20	1996/08/28
%12,50	1997/06/28	1997/04/21
%12,00	1997/11/17	1997/06/29
%11,00	1998/02/08	1997/11/18
%9,50	1999/09/08	1998/02/09
%8,50	2000/01/26	1999/09/09
%7,50	2000/10/21	2000/01/27
%6,00	2002/01/19	2000/10/22
%5,50	2003/05/31	2002/01/20
%4,50	2004/03/06	2003/06/01
%4,00	A ce jour	2004/03/07

الملحق رقم 06: الوضعية النقدية للحزائر 2012-2017



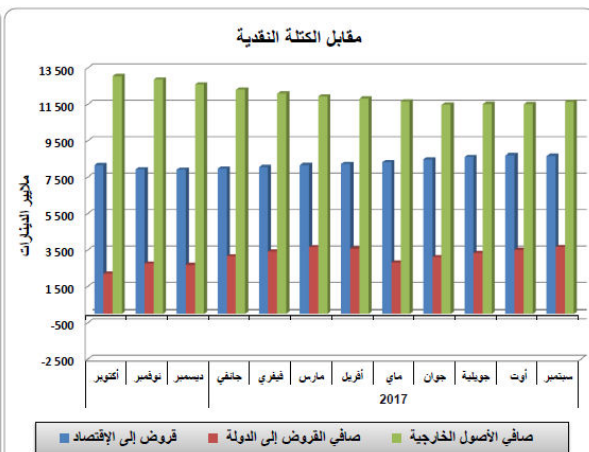
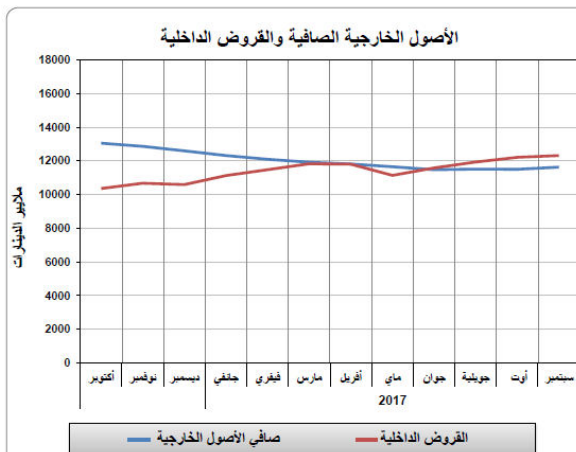
الوضعية النقدية

1.3 الوضعية النقدية
(القيم بملابيير الدينارات- نهاية الفترة)

مقابلات الكتلة النقدية

	الفروض الداخلية						صافي الأصول الخارجية				
	قروض إلى الاقتصاد		صافي القروض إلى الدولة			البنك المركزي	البنك التجاري	صافي الأصول الخارجية			
	البنك المركزي	البنوك التجارية**	قروض أخرى	البنوك التجارية	البنك المركزي						
2012	4 285,6	2,0	4 287,6	1 349,0	1 029,2	-5 712,2	-3 334,1	953,6	7,3	14 932,7	14 940,0
2013	5 154,5	1,8	5 156,3	1 481,3	930,0	-5 646,7	-3 235,4	1 920,9	-42,0	15 267,2	15 225,2
2014	6 502,9	1,7	6 504,6	1 483,3	1 012,3	-4 487,9	-1 992,4	4 512,2	-90,0	15 824,5	15 734,5
2015	7 275,6	1,7	7 277,2	1 244,6	1 479,3	-2 156,4	567,5	7 844,8	-147,1	15 522,6	15 375,4
2016 أكتوبر	8 160,3	2,0	8 162,3	1 240,8	1 819,4	-863,9	2 196,3	10 358,6	-87,0	13 139,9	13 052,9
نوفمبر	7 929,3	2,0	7 931,4	1 243,5	2 170,8	-663,5	2 750,8	10 682,1	-77,8	12 944,1	12 866,3
ديسمبر	7 907,8	2,1	7 909,9	1 164,4	2 387,9	-870,1	2 682,2	10 592,1	-98,1	12 694,2	12 596,0
جانفي	7 968,6	2,0	7 970,7	1 163,4	2 222,6	-224,8	3 161,2	11 131,9	-94,8	12 414,5	12 319,7
فيفري	8 051,9	2,0	8 054,0	1 231,9	2 113,9	76,6	3 422,4	11 476,3	-98,1	12 194,5	12 096,4
مارس	8 171,0	2,1	8 173,0	1 255,7	2 192,1	209,7	3 657,5	11 830,5	-96,6	12 023,5	11 926,9
أفريل	8 225,1	2,1	8 227,2	1 248,7	2 246,0	88,2	3 582,9	11 810,1	-89,4	11 912,5	11 823,1
ماي	8 330,3	2,1	8 332,4	1 208,0	2 262,2	-663,1	2 807,0	11 139,4	-76,3	11 735,5	11 659,2
جوان	8 471,3	2,1	8 473,3	1 185,6	2 242,7	-315,8	3 112,4	11 585,8	-90,4	11 577,7	11 487,3
جويلية	8 610,6	2,1	8 612,6	1 224,4	2 217,1	-114,1	3 327,4	11 940,0	-78,1	11 595,2	11 517,1
أوت	8 705,9	2,1	8 708,1	1 157,3	2 402,6	-55,8	3 504,1	12 212,1	-79,8	11 587,6	11 507,8
سبتمبر*	8 662,3	2,1	8 664,5	1 090,4	2 544,4	24,8	3 659,7	12 324,1	-86,7	11 723,4	11 636,7

التمثيل البياني 1.3 المؤشرات النقدية



الملحق رقم 07: تطور ميزان المدفوعات ف الجزائر 2015-2017



بنك الجزائر

ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

التالي الثالث *2017	السداسي الأول *2017	الثاني الثاني *2017	الثاني الأول *2017	السداسي الثاني *2016	الثاني الرابع *2016	الثاني الثالث *2016	السداسي الأول *2016	الثاني الثاني *2016	الثاني الأول *2016	*2016	2015	
-4,91	-12,01	-5,62	-6,40	-11,45	-4,69	-6,76	-14,77	-6,42	-8,35	-26,22	-27,29	الرصيد الجاري الخارجي
-3,34	-7,81	-3,60	-4,21	-8,08	-3,18	-4,90	-12,05	-5,30	-6,75	-20,13	-18,08	الميزان التجاري
7,99	16,76	8,10	8,67	16,23	8,92	7,31	13,08	7,18	5,90	29,31	34,57	الصادرات
7,65	16,13	7,78	8,35	15,45	8,46	6,99	12,47	6,79	5,67	27,92	33,08	المحروقات
0,34	0,64	0,32	0,32	0,78	0,46	0,32	0,61	0,38	0,23	1,39	1,48	صادرات أخرى
-11,33	-24,57	-11,70	-12,88	-24,31	-12,10	-12,21	-25,12	-12,47	-12,65	-49,44	-52,65	الواردات
-1,76	-4,46	-2,07	-2,39	-3,50	-1,70	-1,80	-3,84	-1,72	-2,12	-7,34	-7,52	خدمات ،خارج دخل العوامل ،صافي
0,75	1,53	0,77	0,76	1,76	1,05	0,71	1,68	0,83	0,85	3,43	3,48	دائن
-2,51	-6,00	-2,85	-3,15	-5,26	-2,75	-2,51	-5,52	-2,55	-2,97	-10,78	-11,00	مدين
-0,66	-1,23	-0,69	-0,54	-1,31	-0,56	-0,74	-0,26	-0,13	-0,14	-1,57	-4,45	دخل العوامل ، صافي
0,84	1,02	0,35	0,67	0,83	0,40	0,44	1,59	0,87	0,72	2,42	2,19	دائن
-1,50	-2,26	-1,05	-1,21	-2,14	-0,96	-1,18	-1,85	-1,00	-0,86	-3,99	-6,64	مدين
-0,01	-0,02	-0,01	-0,01	-0,01	-0,01	0,00	-0,02	-0,01	-0,01	-0,03	-0,12	دفع الفوائد
-1,49	-2,24	-1,04	-1,20	-2,13	-0,95	-1,17	-1,84	-0,99	-0,85	-3,97	-6,52	أخرى
0,85	1,49	0,75	0,74	1,44	0,76	0,68	1,38	0,73	0,65	2,82	2,77	تحويلات صافية
-0,40	0,95	0,93	0,02	0,03	0,06	-0,03	0,16	0,02	0,13	0,19	-0,25	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,27	0,56	0,31	0,25	0,75	0,33	0,43	0,83	0,49	0,34	1,59	-0,69	الإستثمار المباشر (الصافي)
0,04	-0,04	0,06	-0,10	0,71	0,71	0,00	-0,06	0,05	-0,12	0,64	-0,46	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
1,03	2,01	1,05	0,95	2,92	1,94	0,98	2,20	1,20	1,00	5,13	4,82	المسحب
-1,00	-2,05	-1,00	-1,06	-2,22	-1,23	-0,98	-2,27	-1,15	-1,12	-4,49	-5,28	الإحتلاك
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	فروض قصيرة الأجل وأخطاء
-0,71	0,44	0,56	-0,13	-1,43	-0,98	-0,45	-0,62	-0,52	-0,09	-2,04	0,90	و سير ، صافي
-5,31	-11,06	-4,68	-6,38	-11,42	-4,63	-6,79	-14,61	-6,39	-8,22	-26,03	-27,54	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

الملحق رقم 08: تطور سعر الصرف من 2012-2017

سعر الصرف

1.7 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة
(قيم متوسطة خلال الفترة)

YUAN 1	MRO 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
	0,2854	9,0071	52,2017	263,6417	19,4263	19,8354	73,6846	19,8354	91,4886	116,8264	102,2154	72,8537	20'
	0,2667	8,9835	49,8427	276,8173	20,6793	21,1142	77,6216	21,1142	97,2581	122,9085	102,1627	77,5519	20'
	0,2729	9,4468	49,1414	279,6174	21,1665	21,6121	77,0678	8 566,3310	81,4332	124,2186	105,4374	79,3809	20'
	0,2769	9,5842	47,6083	282,8692	21,4775	21,9331	72,9246	8 801,2858	76,1748	132,6395	106,9064	80,5606	20'
	0,2695	9,5798	48,7229	278,1263	20,9047	21,3455	71,4945	8 800,2921	76,5289	130,8762	107,4874	78,4019	السداسي 1
	0,2841	9,5885	46,5274	287,4683	22,0328	22,5030	74,3114	8 802,2494	75,8313	134,3494	106,3429	82,6539	السداسي 2
	0,3294	9,8737	49,6285	320,2040	25,5411	26,0864	77,5939	10 116,9433	79,6741	145,9974	106,8515	95,8159	السداسي 1
	0,3609	10,6879	53,2261	346,5871	27,9858	28,5793	79,4624	10 742,8937	86,2100	160,9767	115,8930	104,9715	السداسي 2
16,2483	0,3454	10,2870	51,4540	333,5985	26,7823	27,3520	78,5425	10 434,7335	82,9923	153,6023	111,4418	100,4641	السنة
16,2251	0,3694	10,8320	52,9378	353,3814	28,6330	29,2516	75,5081	10 675,4830	90,9387	154,8445	116,7193	107,4411	جانفي
16,2554	0,3663	10,8806	53,0506	354,9707	28,4090	29,0087	77,1388	10 728,3551	92,7660	152,4389	118,2573	106,5487	فيفري
16,8294	0,3766	11,1966	54,4719	363,6609	29,2089	29,8238	82,6892	11 142,3403	97,0066	155,6810	121,6899	109,5423	مارس
16,7676	0,3739	11,2607	54,5797	360,5270	29,0030	29,6121	84,7220	11 283,3435	99,2554	155,5297	123,2917	108,7676	أفريل
16,7785	0,3774	11,3494	54,5045	363,9584	29,2734	29,8909	84,9054	11 230,9518	100,8268	159,5055	124,1525	109,7870	ماي
16,6754	0,3787	11,3403	51,7583	365,2819	29,3697	29,9884	85,4239	11 355,2680	104,5078	156,6215	123,7817	110,1451	جوان
16,5397	0,3803	11,2866	50,1760	29,7620	29,8047	30,1143	84,8509	11 259,8279	106,3262	145,4862	122,3857	110,6086	جويلية
16,4429	0,3763	11,2515	49,8728	29,1408	29,1893	29,4910	84,2495	11 280,2698	108,1152	143,4633	122,6993	109,4703	أوت
16,3662	0,3758	11,2367	49,8108	362,5009	362,9697	366,0473	83,5283	11 221,3477	107,2700	143,7974	122,5744	109,3162	سبتمبر
16,3476	0,3787	11,2089	49,5431	364,0425	29,3718	29,9958	83,2244	11 164,9298	106,1547	136,0542	121,5219	110,1722	أكتوبر
16,1358	0,3803	11,1207	49,0353	363,9541	29,4933	30,1161	82,3009	11 114,7134	102,3478	137,4626	119,5893	110,6175	نوفمبر
16,0034	0,3812	10,9797	48,2567	362,8525	29,5655	30,1943	83,0943	10 878,2508	95,5759	138,4494	116,9930	110,9002	ديسمبر
16,4522	0,3709	10,9790	53,5261	357,5971	28,7665	29,3775	78,6239	10 860,6085	93,7189	154,3558	119,0103	107,9034	الثلاثي 1
16,7401	0,3767	11,3177	53,5993	363,2978	29,2186	29,8338	85,0216	11 289,9546	101,5650	157,2449	123,7489	109,5789	الثلاثي 2
16,4481	0,3774	11,2578	49,9486	363,7927	29,2691	29,8890	84,2005	11 254,1248	107,2643	144,2183	122,5579	109,7812	الثلاثي 3
16,1594	0,3801	11,1015	48,9358	363,6098	29,4785	30,1037	82,8678	11 050,9036	101,2857	137,3416	119,3349	110,5693	الثلاثي 4
16,5973	0,3738	11,1496	53,5630	360,4695	28,9943	29,6074	81,8476	11 076,9457	97,6724	155,8115	121,3979	108,7476	السداسي 1
16,3049	0,3787	11,1802	49,4461	363,7020	29,3730	29,9955	83,5392	11 153,2899	104,2978	140,8062	120,9687	110,1722	السداسي 2
16,4499	0,3763	11,1650	51,4887	362,0982	29,1851	29,8030	82,6999	11 115,4114	101,0106	148,2511	121,1766	109,4654	السنة
16,0345	0,3783	10,9467	48,1278	360,2763	29,3417	29,9618	83,2587	10 909,3577	95,6684	135,6986	116,9580	110,0475	جانفي
16,0464	0,3779	10,9546	48,3521	360,1910	29,3105	29,9289	83,9141	10 972,7942	97,2079	137,3011	116,9841	109,9259	فيفري
15,9577	0,3777	10,9666	48,3856	359,9420	29,2986	29,9160	82,0941	10 962,4984	97,2638	135,5660	117,4223	109,8772	مارس
15,9604	0,3780	10,9939	47,7066	360,6910	29,3170	29,9342	81,9310	10 985,5497	99,8974	138,8515	117,8136	109,9478	أفريل
15,8350	0,3745	11,0967	45,2137	358,2009	29,0472	29,6589	80,0801	11 036,9749	97,0447	140,7983	120,3200	108,9370	ماي
15,9395	0,3727	11,1436	44,3874	357,2303	28,9028	29,5131	81,4584	11 198,3845	97,7649	138,7284	121,7398	108,4008	جوان
16,0529	0,3738	11,3611	44,9749	359,0706	28,9904	29,6001	85,4496	11 325,2346	96,6427	141,2037	125,0415	108,7211	جويلية
16,4159	0,3769	11,6415	45,7040	363,2548	29,2314	29,8462	86,9306	11 358,1135	99,7785	142,1667	129,2818	109,6243	أوت
17,0123	0,3842	11,9252	45,9807	370,6211	29,7969	30,4233	90,9064	11 612,7485	100,9667	148,6034	132,8672	111,7448	سبتمبر
16,0110	0,3780	10,9562	48,2880	360,1317	29,3169	29,9354	83,0483	10 947,6803	96,7066	136,1448	117,1303	109,9498	الثلاثي 1
15,9089	0,3749	11,0809	45,7011	358,6386	29,0814	29,6943	81,1161	11 075,7827	98,1662	139,4987	120,0294	109,0665	الثلاثي 2
16,4913	0,3782	11,6426	45,5578	364,2829	29,3362	29,9531	87,7366	11 429,7578	99,1493	143,9351	129,0702	110,0176	الثلاثي 3
15,9600	0,3765	11,0186	46,9946	359,3851	29,1991	29,8149	82,0822	11 011,7315	97,4364	137,8217	118,5798	109,5082	السداسي 1

الملحق رقم 09: تطور معدل التضخم لدي الجزائر 1963-2017

2.6. تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر
(القيم بالنسبة السنوية)

المعدل	إلى	ي حسب ابتداء من
%3,75	1971/12/31	1963/01/01
%2,75	1986/09/30	1972/01/01
%5,00	1989/05/01	1986/10/01
%7,00	1990/05/21	1989/05/02
%10,50	1991/09/30	1990/05/22
%11,50	1994/04/09	1991/10/01
%15,00	1995/08/01	1994/04/10
%14,00	1996/08/27	1995/08/02
%13,00	1997/04/20	1996/08/28
%12,50	1997/06/28	1997/04/21
%12,00	1997/11/17	1997/06/29
%11,00	1998/02/08	1997/11/18
%9,50	1999/09/08	1998/02/09
%8,50	2000/01/26	1999/09/09
%7,50	2000/10/21	2000/01/27
%6,00	2002/01/19	2000/10/22
%5,50	2003/05/31	2002/01/20
%4,50	2004/03/06	2003/06/01
%4,00	2016/09/30	2004/03/07
%3,50	حتى الآن	2016/09/30

الملحق رقم 10: الوضعية النقدية لدي الجزائر 2015-2017

*2017		2016				2015		بمئات المئات
30 جوان 2017	31 مارس 2017	31 ديسمبر 2016	30 سبتمبر 2016	30 جوان 2016	31 مارس 2016	31 ديسمبر 2015		
11 487 285	11 926 881	12 596 037	13 385 491	14 221 422	14 909 474	15 375 405	صافي الموجودات الخارجية	
11 559 524	11 830 501	10 592 087	10 140 633	9 930 929	9 034 088	7 844 776	قروض داخلية	
3 088 830	3 657 460	2 682 207	2 061 519	2 187 947	1 630 868	567 531	قروض موجهة للدولة	
8 470 694	8 173 041	7 909 880	8 079 114	7 742 982	7 403 220	7 277 245	قروض موجهة للتخصيص	
4 168 945	4 161 063	3 952 823	4 268 364	4 019 982	3 799 858	3 688 944	قروض موجهة للقطاع العمومي	
4 301 749	4 011 978	3 957 057	3 810 750	3 722 999	3 603 362	3 588 301	قروض موجهة للقطاع الخاص	
14 405 677	14 307 112	13 816 309	14 084 676	13 887 338	14 001 203	13 704 511	نقد وشبه نقد	
9 827 630	9 728 645	9 406 972	9 718 930	9 530 365	9 426 785	9 261 136	نقد	
4 578 047	4 578 466	4 409 337	4 365 746	4 356 973	4 574 418	4 443 375	شبه نقد	
763 791	708 700	719 624	761 180	806 116	737 868	627 511	ودائع مسبقة للواردات	
3 683	3 541	3 519	3 778	3 891	3 942	3 730	إلتزامات أجنبية متوسطة وطويلة الأجل	
17 469	18 877	20 556	22 109	22 852	23 956	25 072	صندوق القروض الممنوحة من طرف الدولة	
7 856 189	8 719 152	8 628 116	8 654 382	9 432 152	9 176 594	8 859 356	صافي البنود الأخرى	

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2017، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات النقدية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل الاقتصادي، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات النقدية وعودة التوازن الاقتصادي الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح النقدي عبارة عن برنامج فعال قامت به السلطة ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي جزائري إصلاحات النقدية، التوازن الاقتصادي .

Study Summary:

This study aims at monitoring the developments in the economic balances of Algeria during the period from 1970 to 2017 in order to highlight the role played by the monetary reforms applied by the state in the beginning of the nineties in dealing with the economic imbalance. The correlation between the monetary reforms and the return of the Algerian economic balance was tested.

The study concluded that monetary reform is an effective program carried out by the Authority to achieve economic stability.

Keywords: monetary system Algerian monetary reforms, economic balance.